الشركة المصرية للإتصالات ش.م.م

محضر إجتماع الجمعية العامة العادية
المنعقدة يوم الإثنين الموافق ٢٠٢٦/٣/٣٠

بناءاً على موافقة مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٦/٢/٢٥ ، و بناءاً على الدعوة الموجهة من السيدة الأستاذة / لبنى محمد هلال – رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للإتصالات، عقدت الجمعية العامة العادية لمساهمى الشركة المصرية للإتصالات إجتماعها الأول لعام ٢٠٢٦ فى تمام الساعة الثامنة من صباح يوم الإثنين الموافق ٢٠٢٦/٣/٣٠ بمقر الشركة المصرية للاتصالات بالقرية الذكية الكيلو ٢٨ طريق مصر إسكندرية الصحراوى ، الجيزة ، ووفقا لقرار هيئة الرقابة المالية رقم (١٥٠) لسنة ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٧ بشأن ضوابط اتاحة استخدام الأنظمة الإلكترونية في حضور اجتماعات الجمعية العامة للشركات المقيد لها أسهما بالبورصات المصرية سوف يتم عقد الاجتماع والمشاركة فيه من خلال وسائل الاتصال الحديثة باستخدام تقنية E-Magles حيث يمكن للسادة المساهمين التصويت عن بعد إلكترونياً على بنود جدول الأعمال وكذلك حضور الاجتماع من خلال الاتصال المرئي والذى يعتبر حضوراً فعلياً.

وقد حضر الإجتماع كل من :

أولاً : أعضاء مجلس الإدارة :

١. السيدة الأستاذة / لبنى محمد هلال	رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجمعية العامة العادية للشركة
٢. السيد المهندس/ تامر مختار أحمد المهدى	العضو المنتدب والرئيس التنفيذى
٣. السيد اللواء أ.ح / أحمد سعيد يوسف عبد الرحمن	عضو مجلس الإدارة
٤. السيد الأستاذ / محمد كمال الدين بركات	عضو مجلس الإدارة
٥. السيد المهندس / طارق محمد صلاح الدين طنطاوى	عضو مجلس الإدارة
٦. السيد المهندس / طارق محمد محي الدين أبوعلم	عضو مجلس الإدارة
٧. السيد الأستاذ / هانى احمد مجدى محمد السمرة	عضو مجلس الإدارة
٨. السيد الأستاذ / إسلام أسامة بهجت زكري	عضو مجلس الإدارة
٩. السيد الأستاذ / عاكف عبد اللطيف المغربي	عضو مجلس الإدارة
١٠. السيد الأستاذ / جرجس ثروت جرجس عبد الشهيد	عضو مجلس الإدارة
١١. السيد المهندس / حسام عبد الحميد سيف الدين	عضو مجلس الإدارة
١٢. السيد الأستاذ / محمد حنفي عبدالمنعم	عضو مجلس الإدارة

ثانياً : ولم يحضر من الجهات الحكومية كلاً من :

١. ممثل الهيئة العامه للرقابة المالية
٢. ممثل الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة

ثالثاً : المساهمون :

بيان المساهمين الحاضرين بالجمعية هو كالمبين بالكشف الخاص بحضور السادة المساهمين لإجتماع الجمعية العامة العادية .

وحضر ممثلاً عن الحكومة :

السيد المستشار / شريف الشاذلى	رئيس هيئة مستشارى مجلس الوزراء

رابعاً : مراقبى الحسابات :

حضر الإجتماع السادة ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات على النحو التالى :

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

السادة أعضاء إدارة مراقبة حسابات الاتصالات :-

١. السيدة المحاسبة / نبيلة محروس حلمى	الوكيل الأول – مدير الإدارة
٢. السيد المحاسب / عاطف السيد عبدالسلام	وكيل وزارة – نائب اول مدير الإدارة
٣. السيد المحاسب / خالد عبد المحسن إسماعيل	وكيل وزارة – نائب اول مدير الإدارة
٤. السيد المحاسب / إيهاب سالم محمود	وكيل وزارة – نائب اول مدير الإدارة
٥. السيدة المحاسبة / عبير طلعت عبد العزيز	وكيل وزارة – نائب اول مدير الإدارة
٦. السيدة المحاسبة / هويدا السيد صابر	وكيل وزارة – نائب أول مدير الإدارة
٧. السيد المحاسب / حسن سعيد يوسف	وكيل وزارة – نائب اول مدير الإدارة
٨. السيد المحاسب / تامر سيد حسن	وكيل وزارة – نائب اول مدير الإدارة
٩. السيد المحاسب / أحمد عبدالجليل إبراهيم	مراقب حسابات
١٠. السيدة المحاسبة / نهى محمد عبد الوهاب	مراقب حسابات
١١. السيدة المحاسبة / هناء أحمد عبد المنعم	مراقب حسابات
١٢. السيدة المحاسبة / نوران محمد مصطفى	مراقب حسابات
١٣. السيدة المحاسبة / سالى مصطفى فاضل	مراقب حسابات
١٤. السيدة المحاسبة / مروة حسين إبراهيم	مراقب حسابات
١٥. السيدة المحاسبة / مي أحمد أنور	مراقب حسابات
١٦. السيد المحاسب / محمد سيد أبوالفتوح	مراجع أول

السادة أعضاء إدارة متابعة الخطة وتقويم الأداء (الجهاز المركزى للمحاسبات) :-

١. السيد المحاسب / أحمد فتحى شعراوى	رئيس قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات – بالإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء لقطاعات الخدمات – الجهاز المركزى للمحاسبات

مراقب الحسابات مكتب الأستاذ / سامى عبد الحفيظ (شريك بمكتب حازم حسن KPMG) :

١. السيد الأستاذ / محمد الديب	شريك بمؤسسة حازم حسن (KPMG)
٢. السيد الأستاذ / بلال حسن صابر	مدير رئيسي بمؤسسة حازم حسن (KPMG)

كما حضر الإجتماع:

المستشار / محمد رجائى أحمد عيسى	نائب رئيس مجلس الدولة – المستشار القانونى للشركة

وتنفيذا لأحكام الماده (٢١١) من اللائحه التنفيذية لقانون الشركات تولى رئاسة الإجتماع السيدة الأستاذة / لبنى محمد هلال رئيس مجلس الإدارة وإقترحت سيادتها ترشيح أمين سر الإجتماع وفارزا الأصوات وفقاً لما يلى :

أمانة السر:

الأستاذ / أحمد عبد الله احمد	مدير عام الإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة

فارزا الأصوات كلاً من :

١. الأستاذ / حسين محمد حسين	مدير إدارة بالإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة
٢. الأستاذ / جمال منصور محمد عيسى	مدير إدارة بالإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة

وتنفيذاً للماده (١٠٦) من قانون الشركات الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تحقق السيد / مراقب الحسابات من صحة اجراءات الدعوة .

كما قام بالاشتراك مع السادة فارزا الأصوات بمراجعة كشوف الحضور وفقاً للبيان الصادر عن التصويت الإلكترونى باستخدام تقنية E-Magles وقد تبين من كشف الحضور أن المساهمين الحاضرين والممثلين فى الإجتماع يملكون ٠٦٤ ٩٥٤ ٢٥٢ ١ سهم من إجمالى أسهم رأس مال الشركة المصرية للإتصالات البالغ عددها (٦٠٠ ٠٧١ ٧٠٧ ١ سهم) أى أن نسبة الحضور (٧٣,٤٠%) تقريباً وبذلك يكون الإجتماع قد إستوفى الشروط القانونية اللازمة لصحة إنعقاده.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

- وهنا أعلنت السيدة الأستاذة / رئيس الجمعية العامة العادية صحة إنعقاد الجمعية والتى تعقد فى تمام الساعة الثامنة من صباح يوم الأثنين الموافق ٢٠٢٦/٣/٣٠ ، ثم قامت سيادتها بالترحيب بالسادة الحضور من المساهمين ، كما خصت سيادتها بالترحيب السيد المستشار / شريف الشاذلى رئيس هيئة مستشارى مجلس الوزراء وممثل الحكومة بالإجتماع كما خصت سيادتها بالترحيب السادة الحضور من أعضاء مجلس إدارة الشركة ، كما خصت سيادتها كذلك بالترحيب السيدة المحاسبة / نبيلة محروس حلمى – الوكيل الأول ومدير الإدارة – إدارة مراقبة الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات وباقى السادة ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات من إدارة مراقبة حسابات الاتصالات وكما خصت سيادتها بالترحيب من إدارة متابعة الخطة وتقويم الأداء السيد المحاسب / أحمد فتحى شعراوى – رئيس قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات – بالإدارة المركزية لمتابعه الخطة وتقويم الاداء لقطاعات الخدمات – وباقي الزملاء من أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات من إدارة متابعة تنفيذ الخطة وتقويم الاداء ، كما خصت سيادتها كذلك بالترحيب السيد الأستاذ / محمد محمد رضا الديب مفوض عن مكتب السيد الأستاذ / سامى عبد الحفيظ – شريك بمكتب حازم حسن KPMG مراقب حسابات الشركة.
- ثم دعت سيادتها الجمعية العامة العادية لمناقشة جدول الأعمال على النحو التالى :-

البند الأول :
النظر فى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٤/١٢/٣١.

- أشارت السيدة الأستاذة / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أن ملف الجمعية العامة العادية للشركة تضمن تقرير تفصيلي عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ مشيرة سيادتها إلى أن التقرير بالكامل موجود على موقع (E-Magles) وذلك في حالة رغبة السادة المساهمين الإطلاع على التقرير وعليه ستقوم سيادتها بعرض ملخص لتقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ والذى كان كالتالى :

تواصل الشركة المصرية للإتصالات ترسيخ مسيرتها نحو تحقيق نمو متواصل، مستندة إلى رؤية استراتيجية متكاملة ترتكز على تعزيز وتطوير خدماتها الأساسية وحلولها الرقمية، والإرتقاء بمحفظة أعمالها، وتسريع وتيرة الابتكار، إلى جانب ترسيخ المرونة المؤسسية في مواكبة المتغيرات المتلاحقة. كما تواصل الشركة التوسع المدروس في بنيتها التحتية، بما يدعم مكانتها الريادية ودورها المحوري في تشكيل مستقبل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر والمنطقة.
وقد انعكست هذه الجهود في تحقيق أداء تشغيلي قوي ومتميز خلال العام، مدعومًا بتنوع وتكامل مصادر الإيرادات، وتطوير استراتيجيات التسعير عبر مختلف الخدمات المقدمة، فضلاً عن النمو المستدام في قاعدة العملاء، ويأتي ذلك مدفوعاً بقدرة الشركة على الاستجابة الفعّالة لاحتياجات عملائها وتعزيز مستويات رضاهم وترسيخ الثقة المتنامية في جودة خدمات الشركة وحلولها المتكاملة.
وانطلاقًا من التزام الشركة بتعظيم القيمة المضافة ، تواصل الشركة تحقيق عوائد متميزة لكافة أصحاب المصلحة بما يشمل المساهمين ، الموظفين ، العملاء وشركاء النجاح وذلك من خلال نموذج أعمال متوازن يواكب أفضل الممارسات العالمية، وبالرغم من استمرار الضغوط الاقتصادية العالمية والإقليمية وتداعيتها على مختلف القطاعات ، نجحت الشركة في الحفاظ على استقرار أدائها المالي والتشغيلي وتحقيق تقدم ملموس، يعكس صلابة مركزها المالي وكفاءة استراتيجيتها وقدرتها العالية على التكيف مع التحديات و إغتنام الفرص
وفي هذا الإطار، اعتمدت الشركة المصرية للإتصالات استراتيجية شاملة تستهدف تعزيز مكانتها كرائد إستراتيجى في قطاع الاتصالات وتكولوجيا المعلومات ودعم مسارات النمو المستقبلي ، وقد جاءت أبرز إنجازات عام ٢٠٢٥ متسقة مع هذه الإستراتيجية ومن أهم الإنجازات في خلال هذا العام ما يلى :

أولاً: تطوير البنية التحتية والخدمات

- تواصل الشركة تطوير الشبكة ورفع كفاءتها، وتعزيز السعات الدولية لاستيعاب الطلب المتزايد على البيانات .
- الحفاظ على صدارة مصر في سرعة الإنترنت الثابت على مستوى القارة الأفريقية، بمتوسط سرعة بلغ ٩١.٨٤ ميجابت في الثانية طبقاً لمؤشر Ookla في ديسمبر ٢٠٢٥ مقارنةً بـ ٧٦.٦٢ ميجابت في الثانية في ديسمبر ٢٠٢٤.
- كما تم إطلاق خدمات الجيل الخامس خلال عام ٢٠٢٥، بما يدعم تقديم سرعات أعلى وزمن استجابة أقل .
- كما تتوسع الشركة في تقديم حلول وخدمات متكاملة تلبي الاحتياجات المختلفة لجميع شرائح العملاء .

ثانيًا: الكفاءة التشغيلية والتحول الرقمي

- تنفيذ إعادة هيكلة تنظيمية لتعزيز الكفاءة التشغيلية بالشركة، بما يشمل فصل القطاعات التجارية وتطوير منظومة خدمة العملاء .
- الاستمرار في التحول إلى منظمة رقمية تعتمد على الكفاءة والمرونة في تقديم الخدمات .

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

ثالثًا: تجربة العملاء

- تحسين رحلة العميل والتوسع في القنوات الرقمية، بما في ذلك إتاحة الخدمات عبر التطبيقات ووسائل الدفع الحديثة .
- تحقيق نمو ملحوظ في قاعدة العملاء عبر مختلف الخدمات حيث سجلت أعداد مشتركى الهاتف المحمول و الإنترنت الثابت و الصوت الثابت زيادات بنسبة ١٠% و٨% و ٧% على التوالي مقارنة بالعام السابق.

رابعًا: الاستدامة والمرونة المؤسسية والحوكمة والمسئولية المجتمعية

- مارست الشركة تعزيز قدرتها على التكيف من خلال تبني تقنيات التحليلات المتقدمة وتطوير منظومة الأمن السيبراني وإدارة المخاطر .
- دعم ممارسات الاستدامة والحوكمة، وتعزيز التنوع والاندماج، وتمكين المرأة .
- وقد حصلت الشركة على جائزة أفضل جهة عمل للعام الثالث على التوالي .
- في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ لتطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني ، قامت الشركة بافتتاح ثمانية فروع جديدة من مدارس وي للتكنولوجيا التطبيقية للعام الدراسي ٢٠٢٥–٢٠٢٦ ليصل بذلك عدد المدارس الي ٢٧ مدرسة منتشرة بكافة محافظات الجمهورية.

خامسًا: الريادة الرقمية

- التوسع في استخدام البيانات الضخمة لتقديم حلول وخدمات مبتكرة تدعم النمو وتعزز ولاء العملاء .
- الاستمرار في تطوير البنية التحتية الرقمية، بما يدعم تحول مصر إلى مركز رقمي إقليمي .

الأداء المالي للشركة:

طبقا للقوائم المالية المستقلة ٢٠٢٥:

- بلغ إجمالي الإيرادات وفقاً للقوائم المالية المستقلة ٧٥,٥ مليار جنيه والتي تعكس نسبة نمو قدرها ٢٥% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.
- بلغ الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاكات والاستهلاكات ٢٨,٢ مليار جنيه محققاً هامش ربح بنسبة ٣٧% من الإيرادات.
- بلغ صافي ربح العام ٥,٧ مليار جنيه محققاً هامش ربح بنسبة ٨% من الإيرادات.

طبقا للقوائم المالية المجمعة ٢٠٢٥:

- بلغ إجمالي الإيرادات المجمعة ١٠٦,٧ مليار جنيه مصري عن العام المالي ٢٠٢٥ والتي تعكس نسبة نمو قدرها ٣١% مقارنة بعام ٢٠٢٤ والتي بلغت في ذلك الوقت ٨١,٧ مليار جنيه.
- بلغ الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاكات والاستهلاكات ٤٧,٥ مليار جنيه مصري محققة نسبة هامش قدرها ٤٤,٥% من الإيرادات.
- بلغ صافي الربح بعد الضرائب ٢٢,٦ مليار جنيه مصري محققاً نسبة هامش صافي ربح بنسبة ٢١,١% من الإيرادات.
- بلغ نصيب السهم من الأرباح ١١,٩٣ جنيه مصري.
- بلغت الحصة السوقية للإنترنت فائق السرعة خلال عام ٢٠٢٥ نسبة ٨٢ %، بزيادة في عدد المشتركين قدرها ٨٦٨ ألف مشترك، في حين بلغ متوسط الايراد لكل مستخدم ٣١٢ جنيه مصري.
- بلغ عدد مشتركي التليفون المحمول بنهاية العام ١٥,٥ مليون عميل.
- بلغت النفقات الرأسمالية النقدية ٢٩,٦ مليار جنيه مصري.
- بلغ صافي الدين نحو ٦٣ مليار جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

وفي الختام، ستواصل الشركة العمل بكل جد لتعزيز مكانتها محليًا وإقليميًا، وتطوير خدماتها بما يواكب تطلعات العملاء، وتعظيم قيمة الشركة لمساهميها، من خلال تنفيذ استراتيجيات طموحة تدعم النمو المستدام وترسخ ريادتها في قطاع الاتصالات والخدمات الرقمية، بما يسهم في دعم الاقتصاد المصرى.

- وفيما يلى كامل تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ :

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

نموذج تقرير مجلس الإدارة السنوي المرفق بالقوائم المالية
(معد وفقاً لأحكام المادة ٤٠ من قواعد القيد)

أسم الشركة	الشركة المصرية للاتصالات
غرض الشركة	إنشاء وتملك وتشغيل وتطوير شبكات الاتصالات لنقل وتقديم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات داخل وخارج جمهورية مصر العربية وكافة الخدمات الأخرى الممكن تقديمها باستخدام الشبكات والتقنيات والتكنولوجيا السلكية واللاسلكية، ولها الحق في القيام بجميع الأعمال والاختصاصات المؤدية لتحقيق غرضها وللشركة في سبيل تحقيق ذلك القيام بما يلي: ١. تملك وإنشاء وتشغيل وصيانة وتطوير شبكات الاتصالات والبنية الأساسية اللازمة لخدمات الاتصالات وذلك لاستخدامها و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير و/أو التعامل فيها. ٢. تقديم خدمات الاتصالات الصوتية والمرئية ونقل البيانات للمشتركين و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير والتعامل فيها. ٣. الاشتراك أو المساهمة في أنظمة الاتصالات العالمية مثل الكوابل البحرية والأقمار الصناعية والحصول على سعات أو دوائر فيها وذلك لاستخدامها و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير و/أو التعامل فيها. ٤. التعامل أو التعاقد أو الاشتراك مع الجهات، أو الهيئات، أو الشركات، أو المنظمات، أو أي كيانات تمارس نشاطًا شبيهًا أو مماثلا لنشاطات الشركة أو يتصل بها أو يعاونها على تحقيق أغراضها سواء داخل جمهورية مصر العربية أو في الخارج. ٥. إدارة وبيع وتأجير وشراء وحيازة واستئجار والتعامل على أية ممتلكات وحقوق أو منفعة أو حق في أية ممتلكات، بما في ذلك الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، التي قد تحوزها الشركة أو تمتلكها. ٦. بيع وشراء وتوزيع أجهزة الهاتف الثابت والمحمول والحاسب الآلي وملحقاتها ومستلزماتها وكمالياتها والأجهزة المكملة لها وقطع الغيار اللازمة لها والقيام بأعمال الصيانة المرتبطة بها. ٧. إقامة شبكات نقل الصوت والصورة والمعلومات المكتوبة وتقديم خدمات القيمة المضافة وخدمات المحتوى والتسويق والتوقيع الإلكتروني وتحويل الأموال عبر الإنترنت. ٨. الاستثمار العقاري لخدمة أغراضها وتنفيذ مشروعاتها. وللشركة في سبيل تحقيق أغراضها إنشاء أو المشاركة في إنشاء شركات جديدة أو شركات قائمة تعمل في مجال نشاطها أو مجالات مرتبطة أو مكملة لنشاطها. مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح والقرارات السارية وبشرط استصدار التراخيص اللازمة لممارسة هذه الأنشطة.

المدة المحددة للشركة	٧٥ عام من تاريخ القيد بالسجل التجاري	تاريخ القيد بالبورصة	٢٩ /١٢/ ١٩٩٩
القانون الخاضع له الشركة	القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١	القيمة الإسمية للسهم	١٠ جنيه مصري للسهم
أخر رأس مال مرخص به	١٧٠٧٠٧١٦٠٠٠ جنيه مصري	أخر رأس مال مصدر	١٧٠٧٠٧١٦٠٠٠ جنيه مصري
أخر رأس مال مدفوع	١٧٠٧٠٧١٦٠٠٠ جنيه مصري	رقم وتاريخ القيد في السجل التجاري	٣٩٣٠ لسنة ١٩٩٩

علاقات المستثمرين:

اسم مسؤول علاقات المستثمرين	وائل حنفي محمود	رقم التليفون	٣١٣١٥٧٧١
عنوان البريد الإلكتروني	investor.relations@te.eg		
عنوان المركز الرئيسي للشركة	الكيلو ٢٨- طريق مصر إسكندرية الصحراوي – القرية الذكية – B7		
عنوان الموقع الإلكتروني	https://ir.te.eg		

مراقب الحسابات:

إسم مراقب الحسابات	الأستاذ / سامي عبدالحفيظ الشريك بمكتب KPMG حازم حسن		
تاريخ التعيين	اعتمد التعيين بموجب قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة في ٢٠٢٥/٣/٢٥		
رقم القيد بالهيئة	٨	تاريخ قيده بالهيئة	١٩٩٤/٧/٣٠

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

حملة ٥ % من أسهم الشركة فأكثر:

حملة ٥ % من أسهم الشركة فأكثر	عدد الأسهم	النسبة
الدولة	١,١٩٤,٩٥١,٨٣١	٧٠ %
الإجمالي	١,١٩٤,٩٥١,٨٣١	٧٠ %

ملكية أعضاء مجلس الإدارة في أسهم الشركة:

ملكية أعضاء مجلس الإدارة في أسهم الشركة	عدد الأسهم في تاريخ القوائم المالية	النسبة
الأستاذة/ لبنى محمد هلال خليل	١٠,٥٦٠	٠,٠٠٠٦١٩
المهندس/ طارق محمد صلاح الدين طنطاوي	٣,٩٤٠	٠,٠٠٠٢٣١
الأستاذ/ محمد حنفي عبد المنعم عبد الحميد	٣٧٦	٠,٠٠٠٠٢٢
الأستاذ/جرجس ثروت جرجس عبد الشهيد	١٣,٢٨٩	٠,٠٠٠٧٧٨

*نسب الملكية الموضحة بالجدول وفقا لهيكل المساهمين الوارد من شركة مصر للمقاصة والايداع والقيد المركزي بتاريخ ٣١-١٢-٢٠٢٥.

أسهم الخزينة لدى الشركة وفقاً لتاريخ الشراء:

أسهم الخزينة لدى الشركة وفقاً لتاريخ الشراء	عدد الأسهم وفقاً لأخر بيان إفصاحي سابق	النسبة
لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

أخر تشكيل لمجلس الإدارة:

الاسم	الوظيفة	جهة التمثيل	الصفة
الأستاذة / لبنى محمد هلال عبد القادر خليل	رئيس مجلس الإدارة	الدولة	غير تنفيذي
المهندس / تامر مختار أحمد المهدى	العضو المنتدب والرئيس التنفيذي	الدولة	تنفيذي
اللواء أ/ أحمد سعيد يوسف عبد الرحمن	عضو مجلس إدارة	الدولة	غير تنفيذي
المهندس/ طارق محمد محي الدين عبد العزيز أبوعلم	عضو مجلس إدارة	الدولة	غير تنفيذي
المهندس/طارق محمد صلاح الدين محمد طنطاوي	عضو مجلس إدارة	الدولة	غير تنفيذي
الأستاذ/ هاني أحمد مجدي محمد السمرة	عضو مجلس إدارة	الدولة	غير تنفيذي
الأستاذ / اسلام أسامة بهجت زكري	عضو مجلس إدارة	الدولة	غير تنفيذي
الأستاذ/ محمد حنفي عبد المنعم عبد الحميد	عضو مجلس إدارة	نقابة	تنفيذي
الأستاذ / محمد كمال الدين بركات	عضو مجلس إدارة	مستقل	غير تنفيذي
الأستاذ/جرجس ثروت جرجس عبد الشهيد	عضو مجلس إدارة	مستقل	غير تنفيذي
الأستاذ/ عاكف عبد اللطيف المغربي	عضو مجلس إدارة	مستقل	غير تنفيذي
المهندس / حسام عبد الحميد سيف الدين	عضو مجلس إدارة	مستقل	غير تنفيذي

التغيرات التي طرأت على تشكيل مجلس الإدارة (خلال عام ٢٠٢٥)

- نظراً لانتهاء دورة مجلس الإدارة في ٢٥ مارس ٢٠٢٥، قررت الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢٥ إعادة تشكيل مجلس الإدارة وفقا للتشكيل الوارد بيانه بالجدول السابق.
- بتاريخ ٩-٧-٢٠٢٥ تم تعيين السيد اللواء أ.ح / أحمد سعيد يوسف عبد الرحمن عضواً بمجلس إدارة الشركة خلفاً للسيد اللواء أ.ح / ايمن مصطفى محمد على.
- بتاريخ ٣٠-٩-٢٠٢٥ استقال السيد المهندس / محمد نصر الدين محمد على من عضوية مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات.

احتماعات مجلس الإدارة:

- عقد مجلس الإدارة ٢١ اجتماع خلال عام ٢٠٢٥.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

أخر تشكيل للجنة المراجعة:

الاسم	جهة التمثيل
الأستاذ/ محمد كمال الدين بركات	مستقل
اللواء أ.ح/ أحمد سعيد يوسف عبد الرحمن	الدولة
الأستاذ/ عاكف عبد اللطيف المغربي	مستقل

بيان اختصاصات اللجنة والمهام الموكلة لها:

ويكون من اختصاصاتها تفصيلا الاتي:

- فحص ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية للشركة ومدى الالتزام بتطبيقها.
- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة والتغيرات الناتجة عن تطبيق معايير محاسبية جديدة.
- فحص ومراجعة آليات وأدوات المراجعة الداخلية وإجراءاتها وخططها ونتائجها ودراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ توصياتها.
- فحص الإجراءات التي تتبع في إعداد ومراجعة ما يلي:
- القوائم المالية الدورية والسنوية.
- نشرات الاكتتاب والطرح العام والخاص للأوراق المالية.
- الموازنات التقديرية ومن بينها قوائم التدفقات النقدية وقوائم الدخل التقديرية.
- فحص مشروع القوائم المالية المبدئية قبل عرضها على مجلس الإدارة تمهيدا لإرسالها إلى مراقب الحسابات.
- اقتراح تعيين مراقبي الحسابات وتحديد أتعابهم والنظر في الأمور المتعلقة باستقالتهم أو إقالتهم وبما لا يخالف أحكام القانون.
- إبداء الرأي في شأن الإذن بتكليف مراقبي الحسابات بأداء خدمات لصالح الشركة بخلاف مراجعة القوائم المالية وفى شأن الأتعاب المقدرة عنها وبما لا يخل بمقتضيات استقلاليتهم.
- دراسة تقرير مراقب الحسابات بشأن القوائم المالية ومناقشته فيما ورد به من ملاحظات وتحفظات ومتابعة ما تم في شأنها والعمل على حل الخلافات في وجهات النظر بين إدارة الشركة ومراقب الحسابات.
- التأكد من رفع تقرير لمجلس الإدارة من أحد الخبراء المتخصصين غير المرتبطين عن طبيعة العمليات والصفقات التي تم ابرامها مع الأطراف ذات العلاقة وعن مدى إخلالها أو إضرارها بمصالح الشركة أو المساهمين فيها.

أعمال اللجنة خلال العام:

عدد مرات انعقاد لجنة المراجعة	١٤ اجتماع
هل تم عرض تقارير اللجنة على مجلس إدارة الشركة	تم عرض جميع التقارير على مجلس الإدارة
هل تضمنت تقارير اللجنة ملاحظات جوهرية وجب معالجتها	نعم تضمنت بعض هذه التقارير بعض الملاحظات الجوهرية
هل قام مجلس الإدارة بمعالجة الملاحظات الجوهرية	نعم قام المجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تنفيذ التوصيات المقدمة من لجنة المراجعة

بيانات العاملين بالشركة:

متوسط عدد العاملين بالشركة خلال السنة	٢٧,٦٣٦	عامل
متوسط دخل العامل خلال السنة	٤٢٦,٥٩٢	جنيه مصري*

*كافة البيانات المدرجة بالجدول أعلاه طبقاً للقوائم المالية المستقلة

متوسط عدد العاملين بالمجموعة خلال السنة	٣٩,٥٥٨	عامل
متوسط دخل العامل خلال السنة	٤٠٢,٠٨٣	جنيه مصري**

**كافة البيانات المدرجة بالجدول أعلاه طبقاً للقوائم المالية المجمعة

نظام الإثابة والتحفيز للعاملين والمديرين بالشركة:

لا يوجد

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

الإجراءات المتخذة ضد الشركة أو ضد أعضاء مجلس إدارتها أو مديريها من قبل الهيئة أو البورصة والتي تتعلق بمخالفات لقانون سوق المال ولائحته التنفيذية وقواعد القيد خلال العام (مع بيان أسبابها وكيفية معالجتها وتجنب تكرارها مستقبلاً إن وجدت):

لا يوجد

عقود المعاوضة التي أبرمتها الشركة مع أحد مؤسسيها أو المساهمين الرئيسيين بها والمجموعات المرتبطة بهم خلال عام ٢٠٢٥:

لا يوجد

مساهمة الشركة خلال عام ٢٠٢٥ في مجال المسئولية المجتمعية

في إطار التزام مجموعة شركات المصرية للاتصالات بدورها الوطني واستراتيجيتها المستدامة للمسؤولية المجتمعية، وحرصها على دعم جهود الدولة في تحقيق التنمية الشاملة وتحسين جودة حياة المواطنين، واصلت الشركة خلال عام ٢٠٢٥ تنفيذ مجموعة من المبادرات المؤثرة التي استهدفت قطاعات الصحة، والتعليم وتمكين الشباب، وتنمية المجتمع، وتطويع خدمات الاتصالات لخدمة الأهداف التنموية، وذلك على النحو التالي:

- محور الصحة
- محور التعليم وتمكين الشباب
- محور تنمية المجتمع
- محور تطويع خدمات الاتصالات والإنترنت لخدمة المجتمع

محور الصحة:

يهدف هذا المحور إلى توفير خدمات صحية متكاملة وعالية الجودة للفئات غير القادرة. بالإضافة إلى رفع كفاءة المنشآت الصحية التي توفر خدماتها بالمجان للمواطنين، بما يسهم في تحسين مؤشرات الرعاية الصحية في مصر

- مبادرة زيادة الطاقة الاستيعابية لوحدة جراحات قلب الأطفال حديثي الولادة بمستشفى الناس للأطفال تهدف إلى دعم الأطفال حديثي الولادة المصابين بأمراض قلب خلقية والذين يحتاجون إلى تدخل جراحي عاجل قبل ٤٥ يومًا من الولادة، لذا قامت الشركة بالتالي:
  - إضافة ٥ حضانات جديدة لوحدة جراحات قلب الأطفال حديثي الولادة.
  - زيادة الطاقة الاستيعابية للوحدة ليصل إجمالي عدد الحضانات إلى ١٧ حضانة.
  - الإسهام في علاج ما يقرب من ٧٠٠ طفل سنويًا، بما يعزز فرص النجاة ويحسن جودة الحياة للأطفال وأسرهم.
- مبادرة "أطفالنا بقلب سليم"(المرحلة الثانية) تستهدف الأطفال غير القادرين حتى عمر ١٨ عامًا بجميع محافظات الجمهورية، من خلال تمويل العمليات الجراحية المتقدمة لعلاج تشوهات القلب باستخدام القسطرة بدلًا من الجراحة المفتوحة، بما يسهم في تقليل المخاطر وفترة التعافي وخفض التكلفة والمدة العلاجية وقد نجحت المبادرة في علاج ٥٠٠ طفلاً

محور التعليم وتمكين الشباب:

يهدف إلى تطوير القدرات والكفاءات والمؤهلات لدى الأفراد بما يتناسب مع سوق العمل. وتركز الشركة في محور التعليم والتدريب بشكل خاص على تأهيل الشباب للقيادة بهدف إنشاء قاعدة شبابية من الكفاءات القادرة على تولّي المسؤولية واستكمال بناء المجتمع. في هذا الإطار، أطلقت الشركة عدد من المبادرات على النحو التالي:

١. مدارس WE للتكنولوجيا التطبيقية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

في ضوء النجاحات المستمرة والصدى الواسع الذي حققته مدارس WE للتكنولوجيا التطبيقية بالمحافظات المختلفة تم التوسع في إنشاء فروع جديدة لمدارس WE بمحافظات أسوان والأقصر وبني سويف والبحر الأحمر والفيوم وشمال سيناء والمنوفية ومرسى مطروح ليصبح إجمالي عدد المدارس الفنية التي تم تطويرها وتحويلها إلى مدارس WE للتكنولوجيا التطبيقية إجمالي عدد ٢٧ مدرسة بكافة محافظات الجمهورية، وهي مدارس ذكية متخصصة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بهدف إعداد جيل من العمالة الفنية المؤهلة والقادرة على المنافسة بسوق الاتصالات المحلى والإقليمي والدولي، وقد تم تنفيذ ما يلي:

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

- تصميم وإعداد وتطوير مناهج المدارس طبقاً للمعايير الدولية من قبل مجموعة من أساتذة الجامعات والخبراء المتخصصين في المجال.
- تقدم عدد ١١,٠٤٥ طالب وطالبة للالتحاق بمدارس WE للتكنولوجيا التطبيقية بمحافظات الجمهورية للعام الدراسي ٢٠٢٥ – ٢٠٢٦ وتم اختيار عدد ٢٦٠٦ طالب وطالبة وذلك بعد خضوعهم لاختبارات القدرات والمقابلات الشخصية طبقاً للمعايير التي تضعها وزارة التربية والتعليم، والتعليم الفني ليصبح إجمالي عدد طلاب مدارس WE للتكنولوجيا التطبيقية بمحافظات الجمهورية عدد ٥٨٥٧ طالب وطالبة.
- توفير تدريب عملي بمعامل وورش مجهزة بأحدث الأجهزة والتقنيات التكنولوجية وكذلك تدريب ميداني للطلاب داخل المواقع الفنية بالشركة المصرية للاتصالات والشركات التابعة بهدف إكساب الطلاب المهارات الفنية المطلوبة لبناء فني محترف يدرك ثقافة العمل المعاصر ولديه القدرة على الانخراط في سوق العمل.
- إلحاق المعلمين بمجموعة من الدورات التدريبية على أحدث استراتيجيات ومنهجيات التدريس وفقاً للنظم والمعايير الدولية وكذلك تدريب الطاقم الإداري على استخدام البرامج والملفات الإلكترونية وتحليل البيانات وإعداد التقارير.
- منح الخريجين شهادات أكاديمية معتمدة دولياً من Pearson بالإضافة إلى شهادات مهنية متخصصة من كبرى الشركات العاملة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- رفع كفاءة وتطوير المدارس بهدف خلق بيئة تعليمية متميزة تناسب المحتوى التعليمي وفرش وتجهيز الورش والمعامل بأحدث الأجهزة والمعدات لمواكبة أحدث التقنيات التكنولوجية وطرق التعليم المعمول بها دولياً، وكذلك توفير الربط بالألياف الضوئية وسعة الاتصال بشبكة الإنترنت (٣٠ ميجا بت/ث) لكل مدرسة.

٢. <u>توفير منح جامعية لأوائل خريجي مدارس WE للتكنولوجيا التطبيقية</u>

توفير منح دراسية لأوائل خريجي الدفعة الثالثة لمدارس WE للتكنولوجيا التطبيقية بإجمالي عدد ١٠ منح بالإضافة إلى استكمال المنح المقدمة لأوائل خريجي الدفعة الأولى والثانية ليصبح إجمالي عدد المنح المقدمة ٨٨ منحة دراسية وذلك بالتنسيق مع الكليات والمعاهد المختلفة والتي تتضمن جامعة السويدي للتكنولوجيا والجامعات التكنولوجية والجامعات والمعاهد الهندسية لاستكمال مسارهم التعليمي في المجالات ذات صلة بمجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بهدف ثقل مهاراتهم الفنية بالبرامج العلمية والتخصصات التي تخدم صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر.

٣. <u>تقديم منح دراسية لطلاب جامعة مصر للمعلوماتية:</u>

استمرارًا لالتزام الشركة المصرية للاتصالات باستراتيجية المسؤولية المجتمعية التي تضع التعليم في مقدمة أولوياتها، تواصل الشركة دعم أوائل الثانوية العامة الملتحقين بجامعة مصر للمعلوماتية من خلال تقديم ٣١ منحة دراسية للعام الأكاديمي٢٠٢٥/٢٠٢٦ في تخصصات :هندسة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، علوم الحاسب، الفنون الرقمية والتصميم، ومعلوماتية الأعمال، بما يسهم في إعداد كوادر مؤهلة لدعم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

٤. <u>مبادرة هي تقود She Leads</u>

تهدف المبادرة إلى تمكين فتيات التعليم الفني من تطوير مهاراتهن القيادية وريادة الأعمال وإنشاء مشروعات مبتكرة توفر دخلًا مستدامًا، ضمن استراتيجية المسؤولية المجتمعية للشركة المصرية للاتصالات، من خلال برنامج تدريبي متكامل لمدة ٦ أشهر.

تم التوسع في البرنامج ليشمل ١٠ مدارس في ٨ محافظات، مع تدريب ٣٠٠ طالبة على تنفيذ ١٠٠ مشروع ضمن الدفعة الخامسة ٢٠٢٥/٢٠٢٦ والتي تتضمن مراحل التعريف، التدريب العملي، التحكيم الأولي، والحفل الختامي لتكريم أفضل المشروعات.

كما يشارك أكثر من ٥٠ موظفًا متطوعًا في متابعة الفرق ميدانيًا داخل المدارس وتقديم الدعم لضمان تحقيق الأثر المطلوب، ليصل إجمالي المستفيدات حتى الآن إلى ٨٥٠ رائدة أعمال.

<u>محور تنمية المجتمع:</u>

١. <u>دمج وتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة</u>

يهدف البرنامج إلى دمج ذوي القدرات الخاصة في المجتمع المصري وتحسين جودة حياتهم، من خلال رعاية مؤسسة يونيفاي إيجيبت (الأولمبياد الخاص المصري) وتقديم دعم متكامل صحيًا ونفسيًا ورياضيًا لذوي الإعاقة على النحو التالي:

- <u>الجانب الصحي:</u>

اعداد ١٥ قافلة طبية و١٥مركزًا صحيًا بإجمالي ٣٠٠٠ مستفيد.

إطلاق مشروع «معاك» للتأمين الطبي، استفاد منه أكثر من ٨٠٠٠ لاعب ولاعبة.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

- الجانب المهني والتكنولوجي:
افتتاح ٢٠ مركز تدريب مهني وحرفي (وجارٍ افتتاح مركزين جديدين).
تدشين ١٠ مراكز تدريب تكنولوجي (وجارٍ افتتاح مركز جديد).
- الجانب الرياضي:
تنظيم ٨٠ مسابقة محلية ووطنية و٦٠ يوم رياضات موحدة مدمجة.
المشاركة في ١٣ بطولة دولية.
- محو الأمية الذهنية:
افتتاح ١٠ مراكز لمحو الأمية لذوي الإعاقات الذهنية.

٢. مبادرة " قلوبنا أقرب ":

نجحت المبادرة في توزيع مليون كرتونة مواد غذائية على الفئات الأولى بالرعاية في مختلف محافظات الجمهورية بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني (بنك الطعام المصري – مؤسسة مصر الخير –مؤسسة صناع الخير).

٣. مبادرة توزيع كسوة العيد علي الأطفال:

نجحت المبادرة في توزيع حوالي ٤٠٠٠ طقم من الملابس الجديدة على الأطفال الأيتام في دور الرعاية التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي والأطفال الأيتام بالقرى والنجوع الأكثر احتياجًا.

محور تطويع خدمات الاتصالات والإنترنت لخدمة المجتمع:

يهدف هذا المحور إلى توظيف الخدمات التي تقدمها الشركة وتطويعها لتطوير المجتمع المصري بما يتوافق مع استراتيجية "مصر الرقمية". وفي هذا الإطار، تم تحقيق الإنجازات التالية:

١. مشروع العلاج عن بعد بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

تجديد خدمات الربط والاستضافة لـ ١٠٩ موقعًا في ٢٠ محافظة بدعم من الشركة المصرية للاتصالات منذ ٢٠١٧، بالتعاون مع وزارة الاتصالات، بهدف ربط الوحدات الصحية بالمستشفيات العامة في المناطق المحرومة. وقد استفاد من المشروع أكثر من ٢٤٧ ألف مريض بمشاركة ١٦ ألف طبيب واستشاري.

٢. استضافة موقع المجلس القومي لشئون الإعاقة:

تجديد خدمات استضافة الموقع الإلكتروني للمجلس القومي لشئون الإعاقة مع إطلاق إصدار جديد يوفّر خدمات معلوماتية متكاملة وسبل الإتاحة الرقمية للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك محتوى مترجم بلغة الإشارة.

٣. تحديد الدعم لمبادرة ١٠٠ مليون صحة:

توفير ٨,٠٠٠ شريحة بيانات لدعم متابعة الحالات الصحية عبر المنظومة الإلكترونية لوزارة الصحة في ٣,٥٢٧ مركزًا صحيًا بجميع محافظات الجمهورية. وقد أسهمت المبادرة في تقديم أكثر من ٢٠٠ مليون خدمة طبية للمواطنين من خلال عدد من المبادرات الرئاسية الصحية المستمرة على مستوى الجمهورية.

٤. تحديد الدعم للكيانات الطبية الكبرى التي تقدم خدماتها بالمجان للمواطنين

تستمر الشركة في دعم عدد من الكيانات الطبية الكبرى التي تقدم خدماتها بالمجان للمواطنين من خلال توفير خدمات الاتصالات والإنترنت بهدف رفع كفاءة العمل بتلك الكيانات مما يعود بالفائدة على المترددين على المستشفى. تشمل تلك الكيانات:

- مستشفى سرطان الأطفال ٥٧٣٥٧
- مستشفى بهية للكشف المبكر وعلاج سرطان الثدي
- مستشفى الناس للأطفال
- مستشفى شفاء الأورمان
- مؤسسة أهل مصر لعلاج الحروق بالمجان.

٥. تقديم الدعم التكنولوجي لمدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا:
تقديم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بهدف دعم عملية البحث الأكاديمي.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

الحالة العامة للشركة:

تواصل الشركة ترسيخ مسيرتها نحو تحقيق نموٍ متواصل، مستندةً إلى رؤية استراتيجية متكاملة ترتكز على تعزيز وتطوير خدماتها الأساسية وحلولها الرقمية، والارتقاء بمحفظة أعمالها، وتسريع وتيرة الابتكار، إلى جانب ترسيخ المرونة المؤسسية في مواجهة المتغيرات المتسارعة. كما تواصل الشركة التوسع المدروس في بنيتها التحتية، بما يدعم مكانتها الريادية ودورها المحوري في تشكيل مستقبل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر والمنطقة.

وقد انعكست هذه الجهود في تحقيق أداءٍ تشغيلي قوي ومتميز، مدعوماً بتنوع وتكامل مصادر الإيرادات، وتطوير استراتيجيات التسعير عبر مختلف الخدمات المقدمة، فضلاً عن النمو المستدام في قاعدة العملاء. ويأتي ذلك مدفوعاً بقدرة الشركة على الاستجابة الفعّالة لاحتياجات عملائها، وتعزيز مستويات رضاهم، وترسيخ الثقة المتنامية في جودة خدماتها وحلولها المتكاملة.

وانطلاقاً من التزامها بتعظيم القيمة المضافة، تواصل الشركة العمل على تحقيق عوائد متميزة لكافة أصحاب المصلحة، بما يشمل المساهمين، والموظفين، والعملاء، وشركاء النجاح، وذلك من خلال نموذج أعمال متوازن يواكب أفضل الممارسات العالمية.
ورغم استمرار الضغوط الاقتصادية العالمية وتداعياتها على مختلف القطاعات، نجحت الشركة في الحفاظ على استقرار أدائها المالي والتشغيلي، وتحقيق تقدم ملموس يعكس صلابة مركزها المالي، وكفاءة استراتيجيتها، وقدرتها العالية على التكيف مع التحديات واغتنام الفرص.

وفي هذا الإطار، اعتمدت الشركة المصرية للاتصالات استراتيجية شاملة ترتكز على ستة محاور رئيسية، تستهدف تعزيز مكانتها كرائدٍ استراتيجي في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ودعم مسارات النمو المستقبلي. وقد جاءت أبرز إنجازات وأعمال عام ٢٠٢٥ متسقة مع هذه المحاور الاستراتيجية، ومن أهمها ما يلي:

١- <u>على مستوى النشاط الرئيسي (خلق قيمة جديدة):</u>

- <u>التطوير والتوسع في الشبكة:</u>

استكمالًا للجهود المبذولة خلال السنوات الماضية، اعتمدت الشركة المصرية للاتصالات خطط عمل طموحة تهدف إلى مواصلة تطوير وتعزيز البنية التحتية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وذلك عبر تحديث ورفع كفاءة جميع مكونات الشبكة، حيث اتخذت الشركة عدة إجراءات وخطوات لتحقيق هذا الهدف، من بينها:

- تعزيز سعات الشبكة الدولية الناقلة وشبكة التراسل الرئيسية لاستيعاب احتياجات الطلب المتنامي على البيانات بسرعات وسعات أكبر.
- استمرار للتحول من الشبكات النحاسية إلى شبكات الألياف الضوئية، قامت الشركة بالتوسع في نشر شبكات الألياف الضوئية حتى المنزل لتصل إلى قرابة الـ ٦,٣ مليون وصلة، بالإضافة إلى المشاركة الفعالة في تنفيذ المبادرة الرئاسية لتطوير الريف المصري (مشروع حياة كريمة).
- بفضل الجهود المبذولة حافظت مصر على المرتبة الأولى بين الدول الأفريقية من حيث سرعة الإنترنت الثابت وفقًا لتقرير Ookla's Speed test Global Index بمتوسط سرعة بلغ ٩١.٨٤ ميجابت/ث طبقاً لمؤشر Ookla في ديسمبر ٢٠٢٥ مقارنةً بـ ٧٦.٦٢ ميجابت/ث في ديسمبر ٢٠٢٤.
- في إطار جهودها لتحسين خدمات الهاتف المحمول، تم الانتهاء من تنفيذ عدد ٢٧٢ محطة جديدة ليصل إجمالي عدد المحطات ٤٨١٤ محطة بنسبة اعتماد على شبكة المصرية للاتصالات في نقل البيانات offloading تصل إلى ٦٨.٨% بنهاية عام ٢٠٢٥، كما تم الانتهاء من تفعيل عدد ٤٥٧ موقع بتكنولوجيا الجيل الخامس بنهاية عام ٢٠٢٥.
- تم إطلاق خدمات الجيل الخامس في يونيو ٢٠٢٥، توفر الخدمة سرعات إنترنت أعلى وزمن استجابة أقل إيمانًا منها بضرورة مواكبة أحدث التقنيات التكنولوجية في هذا المجال.
- أعلنت الشركة المصرية للاتصالات عن قيامها بتوقيع عدد من الاتفاقيات الاستراتيجية مع شركة أورنج مصر لتعزيز التعاون الاستراتيجي فيما بينهما، تتضمن الاتفاقيات البالغ قيمتها حوالي ١٥ مليار جنيه على مدار مدة الاتفاقيات تمديد اتفاقية خدمات التراسل بين الشركتين لثلاث سنوات اضافية حتى عام ٢٠٣٢ بزيادة في أحجام السعات التراسلية التي تقدمها المصرية للاتصالات لشركة أورنج كما تتضمن أيضاً اتفاقية جديدة لتوصيل الألياف الضوئية الى مواقع المحمول (FTTS) الخاصة بشركة أورنج خلال مدة الاتفاقية البالغة ثلاث سنوات. كما وقعت الشركتان اتفاقية مستوى الخدمة الملحقة بها، وتتضمن الاتفاقيات كذلك تعديل الاتفاقية الحالية لخدمات الإنترنت الثابت.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

- التوسع في الاعتماد على طرح منتجات وحلول متكاملة:

تُعد الشركة المصرية للاتصالات شركة رائدة في تقديم خدمات الاتصالات والحلول المتكاملة في مصر، حيث توفر حاليا مجموعة متنوعة من الحلول المبتكرة التي تستهدف الأفراد وقطاع الأعمال والجهات الحكومية. وتسعى الشركة باستمرار إلى تلبية الاحتياجات المتنوعة لعملائها من خلال طرح عروض متكاملة تضم منتجات وخدمات جديدة، بدءاً من الهاتف الثابت والإنترنت الأرضي والهاتف المحمول وصولًا إلى الخدمات الرقمية، وقد ساهم تكامل قطاعات الشركة المختلفة في دعم نمو الإيرادات، وتعزيز قدرتها على الحفاظ على العملاء وزيادة مستوى ولائهم وانتمائهم للشركة.

- قامت الشركة بتقديم باقات إنترنت جديدة (We life) تتضمن تقديم خدمة IPTV للعملاء (تشمل قنوات beIN وقنوات OSN)
- قامت الشركة بالتكامل مع تطبيق فيزيتا لتقديم خدمات "شامل" لعملاء المصرية للاتصالات عبر تطبيق My We App
- كما أطلقت الشركة خدمة جديدة لتتبع المركبات لعملاء الأفراد.
- لتعزيز تجربة العملاء، أتاحت الشركة لعملائها اشتراك مجاني في TODمع باقة WE Gold
- في إطار دعم جهود الشركة نحو تقديم حلول متكاملة لعملائها أتاحت الشركة عند الاشتراك في خدمات El Delta Trust ١٠ جيجابايت شهريًا لمدة عام كهدية على خط الإنترنت الثابت الخاص بهم.

- كفاءة العمليات التشغيلية والتحول إلى منظمة رقمية متميزة:

- وفي إطار سعيها المستمر لتعزيز الكفاءة الاستراتيجية والتشغيلية قررت الشركة إعادة هيكلة تنظيمية وتعيين لقيادات تنفيذية جديدة، وشملت التعديلات إعادة هيكلة نيابة الشئون التجارية، لتصبح نيابتين مستقلتين هما: نيابة الشئون التجارية للأفراد، ونيابة الشئون التجارية للشركات والمؤسسات، كما تضمنت التغييرات إعادة تنظيم وظيفة خدمة العملاء لتعمل ضمن كل نيابة من خلال وحدات متكاملة، وإدراكًا للدور المحوري للتكنولوجيا كمحرك للنمو والابتكار تم تعيين كلا من السادة الأستاذ/ محمد عزت التوني في منصب نائب الرئيس التنفيذي للشئون التجارية للأفراد و المهندس/ أحمد مصطفى الفولى في منصب نائب الرئيس التنفيذي لنظم وتكنولوجيا المعلومات.
- استطاعت الشركة تجديد شهادة الأيزو ٢٠١٨:٤٥٠٠١ لإدارة السلامة والصحة المهنية وشهادة الأيزو ٢٠١٥:١٤٠٠١ لإدارة البيئة وشهادة الأيزو ٢٠١٥:٩٠٠١ لإدارة الجودة علي مستوي مباني الشركة الرئيسية (شهادتين بالقرية الذكية)، ومراكز البيانات (٤ شهادات)، ومراكز مبيعات (١٥شهادة)، وكذلك إضافة مباني جديدة داخل نطاق شهادات الأيزو منها مباني إدارية (شهادتين)، ومحطات إنزال الكابلات البحرية (شهادتين)، وكذلك تجديد شهادة الأيزو ٢٠٢٢:٢٧٠٠١ لإدارة أمن المعلومات لمراكز البيانات (٤ شهادات)
- وصل عدد الفروع المنمذجة الي ١٢٨٥ فرع، وتم زيادة عدد الفروع التي تقدم كافة الخدمات الي ١٤٣٦ في مختلف محافظات الجمهورية.
- تم تحديث نظام البيع والفوترة (BSS upgrade) لعملاء الأفراد لخدمات (الصوت الثابت – الإنترنت الأرضي – الهاتف المحمول)، وذ لك لزيادة قدرات النظام ولتقديم المزيد من المميزات للعملاء ولضمان استمرار دعم النظام واستقراره.
- تم الانتهاء من ميكنة وأتمتة العمليات التشغيلية الخاصة بإصدار فواتير جميع خدمات الجملة والمشغلين لتفادي الخطأ البشري وتحسين كفاءة دورة الفواتير
- نجحت الشركة في موائمة منظومة السياسات والعمليات مع أحدث الإصدارات العالمية لمعايير الـISO ، حيث تم الانتهاء من دورة التحديث والتوثيق والنشر الشاملة، للسياسات والعمليات التشغيلية المطلوبة وقد مكنت هذه الخطوة الشركة المصرية للاتصالات من الحفاظ على اعتماداتها الدولية الحالية، مع ضمان الانتقال السلس والكامل لمتطلبات النسخ المطورة من أنظمة الجودة، مما يعكس مرونة الشركة في تبني أفضل الممارسات العالمية.

٢- على مستوى تعزيز العلاقة مع العملاء وجودة الخدمات:

- ضمان رحلة عميل سلسة ومتميزة الي جانب التوسع في خدمة العملاء الرقمية:

- أتاحت الشركة إمكانية شراء خط محمول جديد عن طريق تطبيق MY We App
- أتاحت الشركة المصرية للاتصالات خدمة Apple Pay كطريقة دفع رقمية آمنة وسريعة عبر الموقع الإلكتروني وتطبيق My WE، مما يتيح لعملاء أجهزة Apple شحن الرصيد، دفع فواتير المحمول، الإنترنت المنزلي، والخط الأرضي بسهولة دون رسوم إضافية.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

- قامت الشـركة بتقديم خدمة الأكواد على محفظة WE Pay لتسـهيل المعاملات المالية على العملاء من خلال الاتصـال ب #٧* بما يمكن العميل من إدارة الحسـاب (تفعيل الحسـاب والاسـتعلام عن الرصـيد) وتحويل الأموال وسداد فواتير خدمات WE وغيرها من الخدمات الأخرى.

- تعزيز الولاء للعلامة التجارية والتركيز على ولاء العملاء والاحتفاظ بهم

- حققت الشركة نموًا ملحوظًا في قاعدة عملائها على مستوى جميع الخدمات المقدمة. وشهدت أعداد مشتركي الهاتف المحمول والإنترنت الثابت والصـوت الثابت زيادات بنسـبة ١٠% و٨% و٧% على التوالي، مقارنة بالعام السابق.
- قدمت الشـركة العديد من العروض الترويجية لجذب وضـمان ولاء العملاء ومنها العروض المميزة لعملاء الحلول المتكاملة للأفراد والعروض المخصصة لعملاء المجتمعات العمرانية المغلقة، وخصومات باقات المكالمات الدولية وعروض التجوال الصيفي وخدمات الانترنت الهوائي والثابت، والمحمول، والمكالمات، والأجهزة.
- قدمت الشركة العديد من العروض المميزة لتحفيز العملاء لاستخدام تكنولوجيا الجيل الخامس.
- أعلنت الشـركة عن الدخول في شـراكة جديدة مع شـركة B. TECH لتقديم خدمات ومزايا جديدة للعملاء، حيث تقدم هذه الشراكة قيمة مضافة لعملاء WE من خلال إتاحة مجموعة من الخدمات الجديدة، بما في ذلك استبدال نقاط الولاء عند الشراء من B TECH وخطط تقسيط مرنة عبر مجموعة واسعة من الأجهزة.

٣- على صعيد المرونة التشغيلية واستدامة الأعمال:

- تعزيز مرونة التغيير بالشركة

- تعمل الشركة على ترسيخ ثقافة تنظيمية قوية تدعم قدرتها على الاستجابة السريعة والفعالة لمختلف التغيرات، وذ لك من خلال مجموعة من المبادرات، من أبرزها توظيف تقنيات التحليلات الضـخمة، وتعزيز منظومة الأمن السيبراني، وإجراء تقييم دوري للمخاطر، والتوسع في تقديم خدمات تلبي احتياجات العملاء المتنوعة، والاستفادة من النماذج التشـاركية وتبني نماذج أعمال مرنة، إلى جانب اسـتخدام أدوات تحليل بيانات العملاء، والتوسـع في القنوات الرقمية، مع التركيز على رفع مستوى رضا العملاء بما يدعم تحقيق الكفاءة والاستدامة.

- تحفيز الاستدامة البيئية والمجتمعية والحوكمة

- قامت الشركة باستكمال البرنامج التوعوي فيما يخص التنوع والاندماج وتمكين المرأة في بيئة العمل للمستوي الوظيفي الاشـرافي في إطار المبادرة العالمية "مبادئ تمكين المرأة (WEPs)" تحت رعاية واشـراف مكتب الأمم المتحدة بمصر
- للعام الثالث على التوالي، تتشـرف شـركة المصـرية للاتصـالات بالحصـول على جائزة أفضـل جهة عمل (Top Employer) لعام ٢٠٢٦، مما يؤكد التزامنا المستمر بالحفاظ على بيئة عمل عالية الأداء وشاملة للجميع.
- سعدنا باستضافة نخبة من القيادات والمتخصصين من المؤسسات الحاصلة على اعتماد Top Employer في مختلف أنحاء مصر، للمشاركة في مناقشات مثمرة حول مستقبل الموارد البشرية، واستراتيجيات إدارة الكفاءات، وبناء بيئات عمل اسـتثنائية.، وذلك عبر إطلاق أول قمة للموارد البشـرية (People Summit) على الإطلاق، بتنظيم من Top Employers Institute وبالشراكة مع شركة Raya Holding for Financial Investments والشركة المصرية للاتصالات.
- نشـر ثقافة الممارسـات المتعلقة بترشـيد اسـتهلاك الموارد المختلفة (كهرباء، مياه، الخ،) وكذلك زيادة وعي الموظفين فيما يخص أخلاقيات العمل وحماية البيانات من خلال الرسائل الالكترونية والتوعوية لكافة العاملين.
- توفير برنامج توعية تعريفي للاسـتدامة للموظفين الجدد وكذلك تدريب المدربين من ممثلي الموارد البشـرية عليه لتقديمه للموظفين الجدد اثناء التدريب
- في ضـوء رؤية مصـر ٢٠٣٠ لتطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني من خلال سـد الفجوة بين العملية التعليمية النظرية والاحتياجات الفعلية لسوق العمل، قامت الشـركة بافتتاح ثمانية فروع جديدة من مدارس وي للتكنولوجيا التطبيقية للعام الدراسـي ٢٠٢٥ – ٢٠٢٦ ليصـل بذلك عدد المدارس الي ٢٧ مدرسـة منتشـرة بكافة محافظات الجمهورية.
- لمسـانده ودعم عملائنا للاطمئنان على سـلامه ذويهم في غزه، قامت الشـركة بإتاحة المكالمات الدولية لغزه مجانا لمدة سبعة أيام
- انعقاد اللجنة العليا الأولي للاستدامة والتغيرات المناخية لمناقشة التقدم المحقق للإدارة والخطوات المستقبلية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

- بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان، استضافت الشركة المصرية للاتصالات جلسة متخصصة خلال المؤتمر العالمي للسكان والصحة والتنمية البشرية (PHDC'25) بعنوان «الابتكارات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في قطاع الرعاية الصحية.
- بالتعاون مع مستشفى الناس، نفخر بدعم إطلاق أول وحدة متخصصة في جراحات القلب لحديثي الولادة، بما يمنح الأطفال حديثي الولادة فرصة حقيقية للحياة منذ أول نبضة قلب.
- كما نفخر بالتعاون مع مستشفى أهل مصر لإطلاق أول جهاز ليزر علاجي لمرضى الحروق في مصر والشرق الأوسط وأفريقيا، بما يسهم في توفير الأمل والعلاج واستعادة الكرامة للمرضى خلال رحلة تعافيهم.
- خلال شهر رمضان المبارك، قمنا بتوزيع مليون كرتونة مواد غذائية وكسوة العيد بالتعاون مع شركائنا الموثوقين من مؤسسات المجتمع المدني.
- وبالتعاون مع مؤسسةUnify Egypt ، واصلنا أيضًا دعم وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال توفير خدمات رعاية صحية شاملة، وبرامج للتطوير المهني، ومبادرات رياضية تحتفي بقدراتهم وإصرارهم وقوتهم.
- في إطار استراتيجيتها المستمرة لتمكين الشباب وتسريع وتيرة الابتكار الوطني، تفخر الشركة المصرية للاتصالات بالإعلان عن رعايتها لمبادرة DIGITOPIA، تأكيدًا على التزامها بدعم التقدم التكنولوجي، وتعزيز ريادة الأعمال، وترسيخ مكانة مصر كمركز إقليمي للتميز التكنولوجي.
- يشرفنا أن نعلن اختيار الشركة المصرية للاتصالات ضمن قائمة أفضل ١٠٠ شركة في مصر وفقًا لتصنيف مجلة أموال الغد، كما حصدت الشركة جائزة طلعت حرب لعام ٢٠٢٥. حيث تُكرّم هذه الجائزة المرموقة المؤسسات التي تُسهم بفاعلية في دعم الاقتصاد الوطني، وتعزز جهود التنمية المستدامة.
- برعاية الشركة، تم تكريم الفرق الفائزة في الدفعة الرابعة من مبادرة «هي تقود» الموجهة لطالبات التعليم الفني، وذلك بالتعاون مع مؤسسة شباب القادة وتحت رعاية وزارة التربية والتعليم، والتعليم الفني والمجلس القومي للمرأة.
- حصلت الشركة على جائزة «أثر» تقديرًا لتطبيقها أفضل الممارسات في مجال الاستدامة والمسؤولية المجتمعية، وذلك تأكيدًا على التزامنا بإحداث تأثير إيجابي ومستدام في المجتمع.

٤- <u>على صعيد الريادة الرقمية:</u>

- <u>التحول لشركة قائمة على البيانات</u>
- تسعى الشركة إلى تحقيق أقصى استفادة من البيانات الضخمة الخاصة بعملائها من خلال تقديم حلول وخدمات وعروض تتوافق مع احتياجاتهم وأنماط استخدامهم، بما يسهم في زيادة الربحية، وتلبية متطلباتهم، وتعزيز مستوى، ولائهم. كما تواصل الشركة جهودها للارتقاء بجودة خدمة العملاء عبر التنبؤ بالأعطال والعمل على تقليص زمن إصلاحها، بالإضافة إلى تطوير لوحات تحكم لمتابعة العمليات الميدانية وتحسين إدارة القوى العاملة.

- <u>محور البيانات الرقمي والمنظومة الرقمية المرتبطة به</u>

تستمر الشركة المصرية للاتصالات في تنفيذ رؤيتها المتكاملة الهادفة إلى تطوير وتعزيز البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر، بما يسهم في دعم تحول الدولة إلى مركز رقمي متكامل، مستندة إلى بنية تحتية متطورة تشمل الكابلات البحرية ومحطات الإنزال وشبكات التراسل الأرضية، وذلك بالاعتماد على شبكة آمنة ومتنوعة، حيث:

- أعلنت الشركة المصرية للاتصالات وشركة نايتل – أحد أبرز مزوّدي خدمات الاتصالات في الأردن، عن الانتهاء من ربط مصر والأردن من خلال الكابل البحري للاتصالات عالي السعة "كورال بريدج". حيث تم إنزال نظام الكابل البحري "كورال بريدج" بمدينة طابا بجمهورية مصر العربية ثم مد الكابل عبر خليج العقبة وصولاً إلى إنزاله بمدينة العقبة بالمملكة الأردنية الهاشمية، ويعد "كورال بريدج" أول كابل بحري للاتصالات مباشر يربط بين مصر والأردن منذ أكثر من ٢٥ عامًا.
- أعلنت الشركة المصرية للاتصالات عن تأسيس نقطة اتصال جديدة لتجميع حركة البيانات في مدينة العقبة الرقمية بالمملكة الأردنية الهاشمية، تستهدف هذه الخطوة الاستراتيجية توسيع نطاق الشبكة الدولية للشركة المصرية للاتصالات لتصل إلى أكبر مركز بيانات محايد ومعتمد عالميا بالمملكة الأردنية الهاشمية وأحد أكبر المراكز في المنطقة.
- أعلنت الشركة المصرية للاتصالات عن اكتمال البنية التحتية الرئيسية للكابل البحريAfrica 2 كأول كابل بحري يربط مباشرة بين شرق أفريقيا وغربها ضمن نظام متصل ومتكامل، حيث يربط القارة الإفريقية بمنطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا وقارة أوروبا. وسيسهم الكابل في توفير الاتصالات لما يزيد عن ٣ مليارات شخص، أي ما يزيد عن ٣٠% من سكان العالم.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

- أعلنت الشركة المصرية للاتصالات وشركة SubCom، أحد أكبر موردي الكابلات البحرية عالميًا، عن الانتهاء من عمليات الإنزال الخاصة بالكابل البحري (SEA-ME-WE- 6) في جمهورية مصر العربية، حيث تم إنزال الكابل بنجاح بمدينتي بورسعيد على ساحل البحر المتوسط، ورأس غارب على ساحل البحر الأحمر. ويربط نظام الكابل البحري SEA-ME-WE- 6 مدينتي تواس بسنغافورة ومارسيليا بفرنسا، عبوراً بالأراضي المصرية برًا. كما سيوفر نظام الكابل البحري SEA-ME-WE- 6 عند اكتمال عمليات الإنزال الخاصة به في الدول الأخرى اتصالاً استراتيجياً بين قارات أفريقيا وآسيا وأوروبا عبر ١٧ نقطة إنزال، ما يُعزز البنية التحتية لشبكة الاتصالات العالمية. ويمتد النظام لنحو ٢١,٧٠٠ كيلومتر، ويضم تحالفًا من ١٦ مشغل من أكبر مشغلي الكابلات البحرية.

٥- <u>على صعيد فتح آفاق جديدة لأعمال الشركات والمؤسسات عن طريق:</u>

- <u>توسيع محفظة خدمات الأعمال المقدمة للشركات وتعظيم الاستفادة من محفظة الأعمال الحالية من عملاء الشركات والمؤسسات:</u>

- توفر الشركة المصرية للاتصالات محفظة متكاملة من الخدمات بدء من خدمات الصوت والبيانات وصولا الى الحلول والخدمات الرقمية الحديثة، ومن أبرز هذه الحلول الحوسبة السحابية، وأنظمة تخطيط موارد المؤسسات، وتقنيات إنترنت الأشياء، ومنصات التكنولوجيا المالية الرقمية، إلى جانب خدمات البث الرقمي التفاعلي.
- في إطار تنويع محفظة الخدمات المقدمة لعملاء الشركات والمؤسسات أطلقت الشركة خدمة كاميرات المراقبة الذكية (Smart CCTV as a Service) والتي تتضمن تقديم خدمات المراقبة والحماية الذكية للمجتمعات السكنية المغلقة والشركات الكبرى، ضمن نموذج باقات باشتراك شهري.
- وقّعت الشركة المصرية للاتصالات مذكرة تفاهم مع KareXpert لإطلاق منصة وطنية رقمية للرعاية الصحية، حيث يوفر هذا التعاون نظامًا متكاملًا لإدارة معلومات المستشفيات (HIMS)، والسجلات الطبية الإلكترونية (EMR)، وحلول إدارة دورة الإيرادات (RCM)، وجميعها مستضافة بشكل آمن داخل مراكز بيانات الشركة المصرية للاتصالات.
- في إطار التزامها المستمر بدعم وتطوير القطاعات الحيوية في مصر، وقعت الشركة ثلاث مذكرات تفاهم استراتيجية مع عدد من المنصات الرائدة في مجال الصحة الرقمية وتكنولوجيا الرعاية الصحية، وهيVezeeta :، وشركة S.A.E. Digital Transformation Solutions Intl (DTS) ، وشركةGuidelineX ، وشركة zMed Healthcare Technologies.وقد تم توقيع هذه الاتفاقيات خلال فعاليات المؤتمر العالمي للسكان والصحة والتنمية البشرية (PHDC'25).

٦- <u>على صعيد التعاون والشراكات:</u>

- وفي إطار شراكاتها الاستراتيجية مع كبرى الشركات العالمية المتخصصة في تصميم وتصنيع معدات وأجهزة وكابلات الألياف الضوئية بهدف تعميق التصنيع المحلي لمنتجات الاتصالات في مصر، تم تنفيذ برنامج تدريبي متكامل في تكنولوجيا الألياف الضوئية لطلاب الصف الثالث من مدارس وي للتكنولوجيا التطبيقية بالتعاون مع شركة Hengtong، استهدف ٧٩١ طالباً وطالبة من ١٢ محافظة بمجمعها الصناعي بالعين السخنة، ارتكز البرنامج على تقديم محتوى نظري وعملي متطور تحت إشراف نخبة من مهندسي الشركة.
- أعلنت الشركة المصرية للاتصالات عن تعاونها مع شركة سيسكو العالمية، الرائدة في مجال تقنية المعلومات والشبكات، لتشغيل سعات بحرية على نظام الكابل البحري 2Africa بالبحر المتوسط، وذلك باستخدام نظام تقارب الشبكات المتطور من سيسكو (NCS). ويمتد هذا الرابط البحري عالي السعة ليصل بين بورسعيد بمصر ومارسيليا بفرنسا مروراً بجنوة بإيطاليا، ما يعزز الاتصال الرقمي بين القارتين ، وتساهم هذه الخطوة في تطوير بنية تحتية للاتصالات قادرة على التعامل مع كميات هائلة من البيانات، تواكب النمو المتسارع في التقنيات الرقمية المتقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي والخدمات السحابية.
- أعلنت الشركة المصرية للاتصالات عن توقيع مذكرة تفاهم لبناء نظام الكابل البحري" AAE- 2" عبر تحالف يضم أربعة من أبرز مشغلي الاتصالات على مستوى العالم، يضم التحالف الشركة المصرية للاتصالات وشركة زين–عمانتل الدولية ZOI، وشركة بي سي سي دبليو جلوبال الصينية، وشركة سباركل الإيطالية، حيث يستهدف المشروع إنشاء كابل بحري للربط الرقمي يربط بين هونج كونج وسنغافورة وإيطاليا عبر ممرات أرضية آمنة وعالية السعة من خلال مروره بتايلاند وشبه الجزيرة العربية ومصر

بكل جد واجتهاد سنواصل مسيرة النجاح والريادة التي حققتها الشركة خلال السنوات الماضية وسنواصل السعي الدؤوب نحو تعزيز مكانة الشركة محلياً وإقليمياً، وتطوير الخدمات بما يتماشى مع متطلبات العصر وتطلعات العملاء، وسنبذل قصارى جهدنا نحو تعظيم قيمة الشركة وثروات مساهميها من خلال تنفيذ استراتيجيات طموحة تدعم النمو المستدام وترسخ ريادة الشركة في سوق الاتصالات والخدمات الرقمية ودورها في خدمة الاقتصاد والمجتمع.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

الأداء المالي للشركة:

طبقا للقوائم المالية المستقلة ٢٠٢٥:

- بلغ إجمالي الإيرادات وفقا للقوائم المالية المستقلة ٧٥,٥ مليار جنيه والتي تعكس نسبة نمو قدرها ٢٥% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.
- بلغ الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاكات والاستهلاكات ٢٨,٢ مليار جنيه محققا هامش ربح بنسبة ٣٧% من الإيرادات.
- بلغ صافي ربح العام ٥,٧ مليار جنيه محققا هامش ربح بنسبة ٨% من الإيرادات.

طبقا للقوائم المالية المجمعة ٢٠٢٥:

- بلغ إجمالي الإيرادات المجمعة ١٠٦,٧ مليار جنيه مصري عن العام المالي ٢٠٢٥ والتي تعكس نسبة نمو ٣١٪ قدرها مقارنة بعام ٢٠٢٤ والبالغة ٨١,٧ مليار جنيه.
- بلغ الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاكات والاستهلاكات ٤٧,٥ مليار جنيه مصري محققة نسبة هامش قدرها ٤٤,٥% من الإيرادات.
- بلغ صافي الربح بعد الضرائب ٢٢,٦ مليار جنيه مصري محققا نسبة هامش صافي ربح بنسبة ٢١,١% من الإيرادات.
- بلغ نصيب السهم من الأرباح ١١,٩٣ جنيه مصري.
- بلغت الحصة السوقية للإنترنت فائق السرعة خلال عام ٢٠٢٥ نسبة ٨٢ %، بزيادة في عدد المشتركين قدرها ٨٦٨ ألف مشترك، في حين بلغ متوسط الايراد لكل مستخدم ٣١١,٩ جنيه مصري.
- بلغ عدد مشتركي التليفون المحمول بنهاية العام ١٥,٥ مليون عميل.
- بلغت النفقات الرأسمالية النقدية ٢٩,٦ مليار جنيه مصري.
- بلغ صافي الدين ٦٢,٩ مليار جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

الأرباح المقترحة التي ستوزع على المساهمين:

تم التوصية بتوزيع أرباح العام مع مراعاة تحقيق التوازن بين تحقيق عوائد للسادة المساهمين ومتطلبات الشركة من السيولة والحفاظ على متانة مركزها المالي على المدى الطويل، ولقد تأثرت الشركة هذا العام بالعديد من الالتزامات الجوهرية وفي مقدمتها مدفوعات خدمة الدين والاستثمارات الرأسمالية الداعمة للمرونة التشغيلية والنمو المستدام. ومع تراجع عبء المديونية على المدى القريب، يتوقع أن تتعزز المرونة المالية. وقد تم تحديد التوزيع المقترح وفقاً للقوانين واللوائح السارية والنظام الأساسي للشركة.

بالألف جنيه	بيان
٥,٧٢٣,١٥٩	صافي ربح العام
١,٠٢١,٨٥٥	أرباح مرحلة
	يوزع كالآتي
٢٨٦,١٥٨	احتياطي قانوني
٢,٥٦٠,٦٠٧	نصيب المساهمين
٢٠,٤٠٥	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
٢,٦٦٥,٤٢٣	أرباح مرحلة للسنة التالية
وبذلك يكون نصيب السهم من الأرباح الموزعة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مبلغ ١,٥٠ (جنيه ونصف) للسهم	

الاقتراحات الخاصة بالتحويل للاحتياطيات:

طبقاً للنظام الأساسي للشركة، يجنب ٥% من صافي الربح لتكوين احتياطي قانوني، ويتم التوقف عن تجنيب هذه النسبة إذا ما بلغ هذا الاحتياطي ٥٠% من رأس مال الشركة المصدر ومتى نقص الاحتياطي تعين العودة إلى الاقتطاع. ويجوز للجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة تكوين احتياطيات أخرى

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

الأنشطة الرئيسية الخاصة بالشركة وشركاتها التابعة لها:

النشاط الرئيسي للشركة المصرية للاتصالات:

غرض هذه الشركة هو:

إنشاء وتملك وتشغيل وتطوير شبكات الاتصالات لنقل وتقديم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات داخل وخارج جمهورية مصر العربية وكافة الخدمات الأخرى الممكن تقديمها باستخدام الشبكات والتقنيات والتكنولوجيا السلكية واللاسلكية، ولها الحق في القيام بجميع الأعمال والاختصاصات المؤدية لتحقيق غرضها وللشركة في سبيل تحقيق ذلك القيام بما يلي:

١. تملك وإنشاء وتشغيل وصيانة وتطوير شبكات الاتصالات والبنية الأساسية اللازمة لخدمات الاتصالات وذلك لاستخدامها و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير و/أو التعامل فيها.
٢. تقديم خدمات الاتصالات الصوتية والمرئية ونقل البيانات للمشتركين و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير والتعامل فيها.
٣. الاشتراك أو المساهمة في أنظمة الاتصالات العالمية مثل الكوابل البحرية والأقمار الصناعية والحصول على سعات أو دوائر فيها وذلك لاستخدامها و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير و/أو التعامل فيها.
٤. التعامل أو التعاقد أو الاشتراك مع الجهات، أو الهيئات، أو الشركات، أو المنظمات، أو أي كيانات تمارس نشاطًا شبيهًا أو مماثلا لنشاطات الشركة أو يتصل بها أو يعاونها على تحقيق أغراضها سواء داخل جمهورية مصر العربية أو في الخارج.
٥. إدارة وبيع وتأجير وشراء وحيازة واستئجار والتعامل على أية ممتلكات وحقوق أو منفعة أو حق في أية ممتلكات، بما في ذلك الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، التي قد تحوزها الشركة أو تمتلكها.
٦. بيع وشراء وتوزيع أجهزة الهاتف الثابت والمحمول والحاسب الآلي وملحقاتها ومستلزماتها وكمالياتها والأجهزة المكملة لها وقطع الغيار اللازمة لها والقيام بأعمال الصيانة المرتبطة بها.
٧. إقامة شبكات نقل الصوت والصورة والمعلومات المكتوبة وتقديم خدمات القيمة المضافة وخدمات المحتوى والتسويق والتوقيع الإلكتروني وتحويل الأموال عبر الإنترنت.
٨. الاستثمار العقاري لخدمة أغراضها وتنفيذ مشروعاتها.
٩. وللشركة في سبيل تحقيق أغراضها إنشاء أو المشاركة في إنشاء شركات جديدة أو شركات قائمة تعمل في مجال نشاطها أو مجالات مرتبطة أو مكملة لنشاطها، مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح والقرارات السارية وبشرط استصدار التراخيص اللازمة لممارسة هذه الأنشطة.
١٠. ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو في الخارج، كما يجوز لها أن تندمج في الهيئات السالفة أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية.

الشركة المصرية لنقل البيانات WE Data

هي شركة خدمات الإنترنت فائق السرعة في مصر بحصة سوقية قدرها ٨١%. أنشأت المصرية للاتصالات شركة WE داتا عام ٢٠٠١ حيث تقدم كافة خدمات الإنترنت ذات النطاق الضيق والنطاق العريض، وخدمات الإنترنت المدارة ذات الغرض المحدد، وخدمات IP VPN. WE داتا تقدم الخدمات التي تلبي كافة احتياجات جميع القطاعات من الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة.

الشركة المصرية للاتصالات لنظم المعلومات Xceed

تعد إكسيد احدى الشركات التابعة لمجموعة المصرية للاتصالات والتي تم انشاؤها عام ٢٠٠١ كأول مركز اتصال لها في جمهورية مصر العربية. شركة إكسيد من إحدى الشركات العالمية التي توفر خدمات التعهيد " Business Process Outsourcing" بأعلى مستويات الجودة من خلال إدارتها للعديد من مشاريع التعهيد واسعة النطاق لكبار العملاء من كبرى القطاعات الحكومية بعدة لغات منها اللغة العربية، الإنجليزية، الفرنسية، الألمانية، الإسبانية، الإيطالية، التركية، الروسية واليونانية.

تدير Xceed برامج لعملاء في أربع قارات حول العالم حيث تمتلك شركة إكسيد ٧ مواقع بجمهوريه مصر العربية وموقع بالمملكة المغربية وموقع بجمهورية موريشيوس ومقرين جديدين بدولتي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وتعمل تلك المواقع بطاقة تشغيليه تزيد عن ١٠,٠٠٠ مقعد متعدد القنوات وقوة عاملة تبلغ حوالي ٣٠,٠٠٠ موظف.

شركة سنترا للتكنولوجيا Centra

أسست شركة سنترا للتكنولوجيا عام ٢٠٠٢ ويتمثل عملها الرئيسي في توفير الحلول التكنولوجية الكاملة وإنتاج النماذج المختلفة من الحواسب المصنعة للعلامات التجارية المحلية. تعمل الشركة الآن في تجميع وإعادة بيع الحاسبات للعلامات التجارية المعروفة.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

شركة الشرق الأوسط للاتصالات اللاسلكية MERC

تأسست عام ٢٠٠١، وهي شركة رائدة في مجال إنشاء وتشغيل وإدارة محطات الاتصالات اللاسلكية كما تقوم بإنتاج وتصميم وتشغيل الأنواع المختلفة من برامج أنظمة الحواسب بالإضافة إلى قيامها بتطوير البرامج وتشغيل الأنظمة المتكاملة.

شركة TE France

تأسست بشكل رئيسي لخدمة محطة الإنزال في فرنسا للكابل البحري تي اي نورث TE North.

شركة تي اي للاستثمار القابضة TE Investment Holding

أسستها الشركة المصرية للاتصالات عام ٢٠٠٩ لتعزيز وتحديد فرص الاستثمار محليا ودولياً، وذلك عن طريق اختيار الشركات ذات النشاط المرتبط بالصناعات المرتبطة بالاتصالات.

فودافون مصر Vodafone Egypt

هي شركة تقوم بتقديم خدمات الاتصالات في جمهورية مصر العربية وهي إحدى شركات مجموعة فودافون العالمية وتمتلك المصرية للاتصالات بها ما يقارب ٤٥%. وتشمل خدمات الاتصالات التي تقدمها الشركة خدمة الصوت ونقل بيانات عبر الهاتف المحمول وخدمة الإنترنت الثابت للأفراد والمؤسسات.

نسبة حجم الأعمال وصافي الربح أو الخسائر موزعة على مختلف النشاطات الرئيسية للشركة:

بالمليون جنيه مصر	العام المالي ٢٠٢٥	العام المالي ٢٠٢٤	نسبة التغير %	الربع الرابع ٢٠٢٥	الربع الرابع ٢٠٢٤	نسبة التغير %
إيرادات المبيعات	١٠٦,٦٧٢,٩٤٦	٨١,٦٧٧,٨١٢	٣٠.٦٪	٢٨,٦١٠,١٨١	٢٣,٥٢٢,٢٤٤	٢١.٦٪
وحدة أعمال المسكن	٥٢,٠٨٦,٣١٠	٣٦,٠٣٣,٧٢٦	٤٤.٥٪	١٤,١٢١,٠٥٦	٩,٧٧٠,٩٠٣	٤٤.٥٪
وحدة أعمال الشركات والمؤسسات	٩,٧٨٨,٢٣٥	٨,٣١١,٦٨٦	١٧.٨٪	٢,٥٠٨,٥٨٦	١,٩٥٩,٤٦٦	٢٨.٠٪
وحدة أعمال المشغلين	١٠,٢٩٣,٥٤٣	٩,٢٩٣,١٢٦	١٠.٨٪	٢,٤١١,٤٩٧	٢,٩٥٧,٩٣٠	-١٨.٥٪
وحدة أعمال النواقل الدولية	١٨,٢٠٢,٢٤١	١٤,٢١٠,٢٧٥	٢٨.١٪	٣,٨٦٣,٢٩٣	٤,١٨٣,٧٥٤	-٧.٧٪
وحدة أعمال عملاء وشبكات الدولي	١٦,٣٠٢,٦١٧	١٣,٨٢٨,٩٩٩	١٧.٩٪	٥,٧٠٥,٧٤٩	٤,٦٥٠,١٩١	٢٢.٧٪
الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاكات والاستهلاكات	٤٧,٤٩٥,٤١٦	٣٢,٦٢٢,٥٨٧	٤٥.٦٪	١٣,٠٣٢,٨١٦	٩,٣٩١,٨٧٨	٣٨.٨٪
هامش الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاكات والاستهلاكات %	٤٤.٥٪	٣٩,٩٪	٤٥٨ ن.أ	٤٥,٦٪	٣٩,٩٪	٥٦٣ ن.أ
الربح قبل الفوائد والضرائب	٤٢,٨٨٣,٩٠٨	٢٦,٠٣٥,٥٧٦	٦٤.٧٪	١١,٢٧٤,٦٣٠	٨,٠٧٩,٢٩٣	٣٩.٥٪
هامش الربح قبل الفوائد والضرائب%	٤٠,٢٪	٣١,٩٪	٨٣٣ ن.أ	٣٩,٤٪	٣٤,٣٪	٥٠٦ ن.أ
صافي الربح بعد الضرائب	٢٢,٥٥٤,٦٣٢	١٠,٠٩٨,١٤٠	١٢٣.٤٪	٥,٥٨٦,١٧١	١,٤٦١,٠٤٣	٢٨٢.٣٪
هامش صافي الربح بعد الضرائب%	٢١,١٪	١٢,٤٪	٨٧٨ ن.أ	١٩,٥٪	٦,٢٪	١,٣٣١ ن.أ
ربحية السهم	**١١,٩٣**	**٤,٧٩**	**١٤٩.٤٪**	**٣,٢٧**	**٠,٨٦**	**٢٨٢.٣٪**

طبقا للقوائم المالية المجمعة

حجم التصدير:

لا يوجد

بيان التبرعات:

بلغ مبلغ التبرعات في الفترة من ٢٠٢٥/١/١ حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ (١٠٥٬٢٢٣٬٠٤٦) فقط مائة وخمسة مليون ومئتان وثلاثة وعشرون ألف وستة واربعون جنيها جنيها لا غير).

بيان بالأسهم والسندات التي تم إصدارها خلال السنة:

لا يوجد

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

شكراً لكم.. تم تسجيل التقرير السنوي الخاص بالإفصاحات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة ESG بنجاح و رقم الكود التسجيلي الخاص بكم 46030 ويرجي من سيادتكم طباعة التقرير وإرفاقه ضمن تقرير مجلس الإدارة السنوي والمرفق بالقوائم المالية السنوية عن عام 2025/2026 .

الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

نموذج التقرير السنوي للإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة ESG تنفيذاً لقرارات الهيئة رقمي (107) و (108) لسنة 2021

التقرير السنوي عن عام **2025/2026** حول الافصاحات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة **ESG**

وذلك للشركات التي ينتهي عامها المالي في نهاية ديسمبر **2025** ، والشركات التي ينتهي عامها المالي في نهاية مارس **2026**

أولاً:- مقدمة عامة حول التقرير السنوي

يعكس تقرير الإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة ذات صلة بالاستدامة– معايير Environmental Social and Governance (ESG)، قوه إداره الشركة على تطبيق مبادئ التنمية المستدامة، ودمج ممارسات الاستدامة في أنشطة وعمليات الشركة، وهو ما يولد ثقة لدى المستثمرين تمكنهم من اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة من خلال تحديد المخاطر والفرص التي قد لا ترصدها التقارير المالية التقليدية، خاصة في ظل الطلب المتزايد من قبل المستثمرين على آليات وتطبيقات دمج ممارسات الاستدامة في أعمال الشركات، بما يحقق للشركة القدره على مواجهة المخاطر المرتبطة بأبعاد الاستدامة المختلفة، ومن ثم يعزز من موقفها المالي.

وانطلاقا من مسئولية الهيئة تجاه الشركات العاملة بالقطاع المالي غير المصرفي والشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية، وفي إطار مساعده تلك الشركات على تقديم التقارير السنوية للإفصاح عن معايير الاستدامة ESG وفقا لقراري الهيئة رقمي 107 و108 لعام 2021، وتيسيراً عليهم قامت الهيئة بإعداد هذا النموذج الإلكتروني الموحد لتقوم الشركات بستيفاء مؤشرات الأداء الخاصة بالإفصاح عن معايير الاستدامة ESG.

لذا يرجى التكرم بالحرص والتحلي بالدقة والشفافية عند ملء هذا النموذج، كما يرجي إرفاق نموذج التقرير ضمن التقرير السنوي المُعد من قبل مجلس الإداره والمرفق بالقوائم المالية السنوية عن عام 2025/2026. وفي حال

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

وجود أية استفسارات تتعلق بهذا الشأن، يمكن التواصل من خلال البريد الالكتروني sustainable.development@fra.gov.eg.

ثانياً:- البيانات الأساسية لحالة الشركات وطبيعة نشاطها

يرجاء تحديد كلا من الاتي من البيانات الأساسية

حالة الشركة من حيث القيد بالبورصة المصرية : مقيدة

القطاع التابع له الشركة: قطاعات أخري

اختر اسم شركة : المصرية للاتصالات

يرجي تحديد القطاع التابع له الشركة بالبورصة المصرية:

قطاع اتصالات واعلام وتكنولوجيا المعلومات

ثالثاً:- البيانات الأساسية للمسؤول عن استكمال التقرير

إرشادات عامة : يرجي كتابة كافة البيانات التالية باللغة العربية مع التأكد من صحة سلامتها.

اسم المسؤول: هبه عبد المنعم أحمد
الوظيفة: مدير إدارة القيد والافصاح علاقات المستثمرين
البريد الالكتروني الخاص به: investor.relations@te.eg
رقم الهاتف : +201064485777
رقم البطاقة الضريبية : 100-292-895
IFC Code : 448011

رابعاً:- مؤشرات الأداء الخاصة بالافصاحات البيئية Environmental KPIs

---

1. مؤشر الأداء الخاص بالعمليات والرقابة البيئية (ب 1)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

هل وضعت الشركة أي سياسة بيئية و/أو اجتماعية أو سياسة استدامة رسمية؟ نعم

لدي الشركة المصرية للإتصالات سياسة رسمية خاصة لأنظمة الجودة التشغيلية والسلامة والصحة المهنية والبيئة.
السياسة علي الرابط:

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

https://te.eg/wps/portal/te/Corporate-Sustainability/?1dmy&urile=wcmpathtecorporate_sustainabilitycs-homecorporate_qualitycorporate_quality

هل هذه السياسة نابعة من داخل الشركة أم مستمدة من سياسات وطنية أو عالمية؟ نعم

السياسة مستمدة من أنظمة الأيزو المطبقة داخل الشركة والخاصة بالجودة التشغيلية والسلامة والصحة المهنية والبيئة.

هل تقوم الشركة بتحديد وتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية الناشئة عن نشاطها الاقتصادي؟ نعم

تقوم الشركة المصرية للإتصالات بتحديد المخاطر الناتجة عن أنشطتها التشغيلية علي سبيل المثال (المباني الرئيسية، فروع البيع، مراكزالبيانات، محطات انزال الكابلات البحرية) وتقييمها ووضع أساليب التحكم للحد من أخطارها سواء كانت اجتماعية أو بيئية من خلال نظام الإدارة الخاص بالشركة المتعلق بالمخاطر البيئية والمجتمعية المصاحبة لها.

هل تتبني الشركة سياسات محددة معنية بتدوير المخلفات/استهلاك المياه/الطاقة؟ نعم

تتبني الشركة أفضل الممارسات المتاحة لتدوير المخلفات الناتجة عن أنشطة الشركة التشغيلية من فصل وإعادة تدوير المخلفات طبقاً لمتطلبات قانون البيئة المصري رقم 4 لسنة 1994 وقانون المخلفات رقم 202 لسنة 2020.
أما بالنسبة للطاقة فتحاول الشركة تطبيق أفضل الممارسات للحفاظ علي الطاقة من خلال تنفيذ بعض المبادرات المتعلقة بذات الشأن التي تم الإفصاح عنها من خلال تقرير الاستدامة لعام 2021-2022 علي الرابط:
https://te.eg/wps/portal/te/Corporate-Sustainability/
وسيتم استكمال الإفصاح عن تطور تلك المبادرات في تقرير الاستدامة لعاميّ 2023-2024 والجاري العمل عليه حالياً للافصاح عنه علي الموقع الرسمي للشركة بنهاية الربع الأول لعام 2026 بعد انتهاء اعمال المراجعة من جانب كافة الأطراف المعنية.

هل تحدد الشركة أي أهداف تتعلق بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة/غازات الاحتباس الحراري؟ لا

تقوم الشركة بتقييم حجم الانبعاثات الناتجة عن أنشطة الشركة التشغيلية لوضع أهداف مستقبلية تتعلق بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بما يتناسب مع حجم أعمال الشركة ولتراعي المخاطر المناخية الحالية والمحتملة

هل لدى الإدارة أي نظام/شهادة فيما يتعلق بالممارسات البيئية (شهادة ISO 14001)؟ نعم

حصلت الشركة المصرية للإتصالات علي شهادة ISO 14001:2015 كجزء من نظام الإدارة المتكامل للشركة الذي يشمل أيضاً نظام إدارة الجودة (ISO 9001:2015) ونظام إدارة السلامة والصحة المهنية (ISO 45001:2018) لتحقيق الكفاءة التشغيلية.

مرفق الشهادات

2. مؤشر الأداء الخاص بانبعاثات الكربون (ب 2)

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

هل تقوم الشركة بحساب إجمالي نسبة انبعاثات الكربون سنويا؟ نعم

قامت الشركة المصرية للاتصالات بحساب إجمالي انبعاثات الكربون السنوية وفقًا لمبادئ بروتوكول غازات الاحتباس الحراري (GHG) الناتجة عن الأنشطة التشغيلية للشركة كما هو موضح بتقرير البصمة الكربونية الخاص بالشركة المصرية للاتصالات لعامي 2021-2022 صفحة 28 حتي صفحة 34 على الرابط: /https://te.eg/wps/portal/te/Corporate-Sustainability

وقد تم حساب إجمالي الانبعاثات لعام 2023 وقد بلغ 681,047 طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون (MtCO2e)، ولعام 2024 بلغ 712,585 طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون (MtCO2e)

وسيتم الإفصاح عن الانبعاثات رسميا عن عامي 2023-2024 من خلال تقرير الاستدامة الجاري العمل عليه للافصاح عنه بنهاية الربع الأول لعام 2026 بعد مراجعة بعد انتهاء اعمال المراجعة لجميع الأطراف المعنية.

3. مؤشر الأداء الخاص باستخدام مصادر الطاقة وتنوعها (ب 3)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

هل تقوم الشركة بحساب إجمالي حجم الطاقة المستهلكة بشكل مباشر سنوياً؟ نعم

تقوم الشركة بحساب اجمالي حجم الطاقة المستهلكة سنوياً سواء كانت في صورة كهرباء أو وقود.
- استهلاك الطاقة لعام 2023 بلغ إجمالي 870,603ميجاوات/ساعة أو ما يعادل 3,134,170 جيجا جول
- استهلاك الطاقة لعام 2024 بلغ إجمالي 933,070ميجاوات/ساعة أو ما يعادل 3,359,054 جيجا جول

وسيتم الأفصاح عن حجم الطاقة المستهلكة من خلال تقرير الاستدامة لعامي 2023-2024 والجاري العمل عليه حالياً للافصاح عنه بنهاية الربع الأول لعام 2026 بعد انتهاء أعمال المراجعة لكافة الأطراف المعنية.

هل تقوم الشركة بحساب نسبة استهلاك الطاقة حسب نوع مصدر التوليد سنوياً؟ نعم

تقوم الشركة المصرية للإتصالات بحساب نسبة استهلاك الطاقة لأنشطتها المختلفة سواء كان مصدر التوليد شبكة الكهرباء المحلية أو الطاقة الشمسية أو الوقود
- استهلاك الطاقة لعام 2023 بلغ إجمالي 870,603ميجاوات/ساعة أو ما يعادل 3,134,170 جيجا جول
- استهلاك الطاقة لعام 2024 بلغ إجمالي 933,070ميجاوات/ساعة أو ما يعادل 3,359,054 جيجا جول

المصادر مقسمة كالآتي لعام 2023:
شبكة الكهرباء: 89.43%
شهادات الطاقة المتجددة :0.88%
الديزل:8.65%
البترول:0.96%
الغاز الطبيعي: 0.08
المصادر مقسمة كالآتي لعام 2024:
شبكة الكهرباء: 90.56%
شهادات الطاقة المتجددة :1.31%

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

الديزل:7.1%
البترول:0.922%
الغاز الطبيعي: 0.038%

هل تقوم الشركة بحساب نسبة الطاقة التي تم توفيرها سنوياً إن وجدت؟ نعم

تقوم الشركة بحساب حجم الطاقة التي تم توفيرها سنوياً.
قامت الشركة باستهلاك كهرباء ب قيمة 11 ميجاوات-ساعة في عام 2023 وبقيمة 8 ميجاوات-ساعة في عام 2024 من مصادر طاقة متجددة وقد حصلت الشركة على شهادات الطاقة المتجددة من هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة

4. مؤشر الأداء الخاص باستخدام المياه (ب 4)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

هل تقوم الشركة بحساب إجمالي كمية المياه المستهلكة سنوياً؟ نعم

تقوم الشركة المصرية للإتصالات بحساب كمية المياه المستهلكة سنوياً في الأنشطة التشغيلية المختلفة على مستوي الجمهورية.

- في عام 2023 بلغ إجمالي كمية المياه المستهلكة 3,553,331 م٢
- وفى عام 2024 بلغت الكمية 3,744,163 م٢.

كما ستقوم الشركة بالافصاح عن تلك الاستهلاكات من خلال تقرير الاستدامة لعامي 2023-2024 والجاري العمل عليه حالياً للافصاح عنه مع انتهاء الربع الأول لعام 2026 بعد انتهاء أعمال المراجعة من جميع الأطراف المعنية ومن ثم بدء العمل علي حساب اجمالي كمية المياة المستهلكة لعام 2025.

هل تقوم الشركة بحساب إجمالي كمية المياه المعاد تدويرها والمعالجة سنوياً. (إن وجد)؟
لا

لا يوجد لدي الشركة المصرية للإتصالات مياه معالجة حيث أن الشركة تستخدم شبكة المياة المحلية التابعة للدولة وليس لديها أي وحدات لمعالجة مياة الصرف

5. مؤشر الأداء الخاص باستخدام المياه (ب 5)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

هل تقوم الشركة بحساب إجمالي حجم المخلفات المنتجة أو المعاد تدويرها أو التي تم معالجتها حسب النوع والوزن سنوياً؟ نعم

تقوم الشركة بحساب اجمالي حجم المخلفات المُنتجة عن أنشطتها المختلفة وتصنيفها واعادة تدويرها والتخلص منها طبقاً لمتطلبات قانون البيئة رقم 4 لسنة 1994 وقانون المخلفات رقم 202 لسنة 2020.
- في عام 2023 بلغ إجمالي كمية المخلفات المُعاد تدويرها 2990 طن
- وفى عام 2024 بلغت الكمية 2012 طن.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

خامساً:- مؤشرات الأداء الخاصة بالافصاحات المجتمعية Social KPIs

1. مؤشر الأداء الخاص بالتنوع بين الجنسين ونسبة الأجور (ج 1)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

هل تقوم الشركة بالإفصاح عن عدد الموظفين والموظفات بحسب نوع التوظيف (عمالة مؤقتة أو دائمة)؟ نعم

قامت الشركة المصرية للإتصالات بحساب عدد الموظفين والموظفات بحسب نوع التوظيف (عمالة مؤقتة أو دائمة) طبقاً لما ورد بالمعايير الدولية لتقارير الاستدامة (GRI) المتبعة من جانب الشركة وتم الافصاح من خلال تقرير الاستدامة علي الموقع الرسمي علي الرابط:
/https://te.eg/wps/portal/te/Corporate-Sustainability
لعامىّ 2021-2022 صفحة 34 و 35 و 36

فيما يخص البيانات الخاصة بعامىّ 2023 و 2024 فهي كما يلي

- اجمالي عدد الموظفين (دائمين + مؤقتين):

2023: 46,829

2024: 49,086

- اجمالي عدد الموظفات الأناث (دائمين + مؤقتين):

2023: 9,292

2024: 9,580

- اجمالي عدد الموظفين الذكور (دائمين + مؤقتين)

2023: 37,537

2024: 39,506

- اجمالي عدد الموظفين (ذكور + اناث) عمالة دائمة

2023: 34,947

2024: 33,870

- اجمالي عدد الموظفات (عمالة دائمة)

2023: 7,773

2024: 7,381

- اجمالي عدد الموظفين الذكور (عمالة دائمة)

2023: 27,174

2024: 26,489

- اجمالي عدد الموظفين (ذكور + اناث) عمالة مؤقتة

2023: 11,882

2024: 15,216

- اجمالي عدد الموظفات (عمالة مؤقتة)

2023: 1,519

2024: 2,199

- اجمالي عدد الموظفين الذكور (عمالة مؤقتة)

2023: 10,363
2024: 13,017

على ان يتم نشر هذه البيانات والاحصائيات في تقرير الاستدامة لعامىّ 2023-2024 والجاري العمل عليه حالياً علي أن يتم الإفصاح عنه في الربع الأول من 2026 بعد استكمال اعمال المراجعة مع الأطراف المعنية

كما أن بيان عدد الموظفين لعام 2025 كالآتي:
- اجمالي عدد الموظفين (دائمين + مؤقتين)
2025: 46,902
- اجمالي عدد الموظفات (دائمين + مؤقتين)
2025: 8,776
- اجمالي عدد الموظفين الذكور (دائمين + مؤقتين)
2025: 38,126

- اجمالي عدد الموظفين (ذكور + اناث) عمالة دائمة
2025: 32,584
- اجمالي عدد الموظفات عمالة دائمة
2025: 6,998
- اجمالي عدد الموظفين الذكور عمالة دائمة
2025: 25,586

- اجمالي عدد الموظفين (ذكور + اناث) عمالة مؤقتة
2025: 14,318
- اجمالي عدد الموظفات عمالة مؤقتة
2025: 1,778
- اجمالي عدد الموظفين الذكور عمالة مؤقتة
2025: 12,540

كما أنه سيتم الإفصاح عن بيانات عام 2025 من خلال تقرير الاستدامة لعام 2025 والذي سيتم العمل عليه بعد الإفصاح عن تقرير الاستدامة لعامىّ 2023-2024

هل تقوم الشركة بالإفصاح عن النسبة المئوية لإجمالي عدد الموظفين من الذكور والإناث؟
نعم

قامت الشركة المصرية للإتصالات بحساب النسبة المئوية لإجمالي عدد الموظفين من الذكور والإناث طبقاً لما ورد بالمعايير الدولية لتقارير الاستدامة (GRI) المتبعة من جانب الشركة، وتم الافصاح من خلال تقرير الاستدامة علي الموقع الرسمي للشركة لعامىّ 2021 و 2022 صفحة رقم 34 و 35
علي الرابط:
/https://te.eg/wps/portal/te/Corporate-Sustainability

فيما يخص البيانات الخاصة بعامىّ 2023 و 2024 فهي كما يلي ف كلا العامين:
2023:

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

19% اناث
81% ذكور

2024:
20% اناث
80% ذكور

على ان يتم نشر هذه البيانات والاحصائيات في تقرير الاستدامة لعاميّ 2023-2024 والجاري العمل عليه حالياً على أن يتم الإفصاح عنه في الربع الأول من 2026 بعد استكمال اعمال المراجعة مع الأطراف المعنية

كما أن نسبة عدد الموظفين لعام 2025 كالآتي:
19% اناث
81% ذكور

علي أن يتم الأفصاح عن بيانات عام 2025 من خلال تقرير الاستدامة لعام 2025 والذي سيتم العمل عليه بعد الإفصاح عن تقرير الاستدامة لعاميّ 2023-2024

هل تقوم الشركة بالإفصاح عن النسبة المئوية للمناصب التي يشغلها الذكور والإناث (الخاصة بوظائف المبتدئين -المستوى المتوسط)؟ نعم

قامت الشركة المصرية للإتصالات بحساب النسبة المئوية للمناصب التي يشغلها الذكور والإناث (الخاصة بوظائف المبتدئين -المستوى المتوسط) طبقاً لما ورد بالمعايير الدولية لتقارير الاستدامة (GRI) المتبعة من جانب الشركة، وتم الافصاح من خلال تقرير الاستدامة علي الموقع الرسمي للشركة لعاميّ 2021 - 2022 صفحة رقم 36
علي الرابط:
/https://te.eg/wps/portal/te/Corporate-Sustainability

أما فيما يخص البيانات الخاصة بعاميّ 2023 و 2024 فهي كما يلي:
2023:
الموظفين (دون العليا والإشرافية):
21.5% اناث
78.5% ذكور

المستوي المتوسط (الإشرافية):
25% اناث
75% ذكور

2024:
الموظفين (دون العليا والإشرافية):
20.8% اناث
79.2% ذكور

المستوي المتوسط (الإشرافية):
25.3% اناث

74.7% ذكور

على ان يتم نشر هذه البيانات والاحصانيات في تقرير الاستدامة لعاميّ 2023-2024 والجاري العمل عليه حالياً علي أن يتم الإفصاح عنه في الربع الأول من 2026 بعد استكمال اعمال المراجعة مع الأطراف المعنية

كما أن نسبة عدد الموظفين لعام 2025 كالآتي:
الموظفين (دون العليا والإشرافية):
20.5% اناث
79.5% ذكور

المستوي المتوسط (الإشرافية):
24.5% اناث
75.5% ذكور

علي أن يتم الإفصاح عن بيانات عام 2025 من خلال تقرير الاستدامة لعام 2025 والذي سيتم العمل عليه بعد الإفصاح عن تقرير الاستدامة لعامي 2023-2024

هل تقوم الشركة بالإفصاح عن النسبة المئوية للمناصب التي يشغلها الذكور والإناث (الخاصة بالوظائف العليا والتنفيذية)؟ نعم

تقوم الشركة المصرية للاتصالات بالإفصاح عن السادة شاغلي المناصب التنفيذية (C-suite) من خلال رابط الموقع الرسمي للشركة المصرية للاتصالات
About Telecom Egypt
كما تفصح عنه الشركة من خلال تقرير الاستدامة الخاص بالشركة على الموقع الرسمي لعاميّ 2021 و2022 صفحة رقم 36
علي الرابط:
/https://te.eg/wps/portal/te/Corporate-Sustainability

فيما يخص البيانات الخاصة بعاميّ 2023 و 2024 فهي كما يلي:

2023:
الوظائف العليا والتنفيذية:
16 % اناث
84 % ذكور

2024:
الوظائف العليا والتنفيذية:
15% اناث
85% ذكور

على ان يتم نشر هذه البيانات والاحصانيات في تقرير الاستدامة لعاميّ 2023-2024 والجاري العمل عليه حالياً علي أن يتم الإفصاح عنه في الربع الأول من 2026 بعد استكمال اعمال المراجعة مع الأطراف المعنية

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

كما أن نسبة عدد الموظفين لعام 2025 كالآتي:

الوظائف العليا والتنفيذية:

16% اناث

84% ذكور

على أن يتم الإفصاح عن بيانات عام 2025 من خلال تقرير الاستدامة لعام 2025 والذي سيتم العمل عليه بعد الإفصاح عن تقرير الاستدامة لعاميّ 2023-2024

هل تقوم الشركة بالإفصاح عن نسبة متوسط الأجور للذكور مقارنة بنسبة متوسط الأجور للإناث؟ لا

طبقاً للوائح المعمول بها داخل الشركة المصرية للإتصالات فأن الأجر يتم احتسابه علي المسمى والمتطلبات الوظيفية وليس النوع مع عدم التمييز بين الذكور والأناث في الأجور وتم الأفصاح عن ذلك من خلال تقرير الاستدامة علي الموقع الرسمي للشركة لعاميّ 2021 و 2022 صفحة رقم 37

علي الرابط:

/https://te.eg/wps/portal/te/Corporate-Sustainability

2. مؤشر الأداء الخاص بمعدل دوران العاملين (ج2)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

هل تقوم الشركة بالإفصاح عن النسبة المئوية لمعدل دوران العاملين الدائمين على أساس سنوي؟ نعم

قامت الشركة المصرية للإتصالات بحساب النسبة المئوية لمعدل دوران العاملين الدائمين (العاملين بعقود ثابتة ومحددة المدة) على أساس سنوي طبقاً لما ورد بالمعايير الدولية لتقارير الاستدامة (GRI) المتبعة من جانب الشركة، وتم الافصاح من خلال تقرير الاستدامة علي الموقع الرسمي للشركة لعاميّ 2021 و 2022 صفحة رقم 36

علي الرابط:

/https://te.eg/wps/portal/te/Corporate-Sustainability

فيما يخص البيانات الخاصة بعاميّ 2023 و 2024 فهي كما يلي:

2023: 5.2%

2024: 6.3%

على ان يتم نشر هذه البيانات والاحصائيات في تقرير الاستدامة لعاميّ 2023-2024 والجاري العمل عليه حالياً علي أن يتم الإفصاح عنه في الربع الأول من 2026 بعد استكمال اعمال المراجعة مع الأطراف المعنية.

كما أن النسبة المئوية لمعدل دوران العاملين الدائمين لعام 2025 هي 5%

هل تقوم الشركة بالإفصاح عن النسبة المئوية لمعدل دوران العاملين المؤقتين على أساس سنوي؟ نعم

قامت الشركة المصرية للإتصالات بحساب النسبة المئوية لمعدل دوران العاملين المؤقتين (وهم العامين بعقود التعهيد) على أساس سنوي طبقاً لما ورد بالمعايير الدولية لتقارير الاستدامة (GRI) المتبعة من جانب الشركة، وتم الافصاح من خلال تقرير الاستدامة علي الموقع الرسمي للشركة صفحة 36

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

https://te.eg/wps/portal/te/Corporate-Sustainability/

فيما يخص البيانات الخاصة بعاميّ 2023 و 2024 فهي كما يلي:

2023: 9.5%

2024: 6.7%

على ان يتم نشر هذه البيانات والاحصائيات في تقرير الاستدامة لعاميّ 2023-2024 والجاري العمل عليه حالياً علي أن يتم الإفصاح عنه في الربع الأول من 2026 بعد استكمال اعمال المراجعة مع الأطراف المعنية

أما النسبة المئوية لمعدل دوران العاملين المؤقتين لعام 2025 هي 14.3%

هل تقوم الشركة بالإفصاح عن النسبة المئوية لمعدل دوران العاملين بعقود و/أو المستشارين على أساس سنوي؟ لا

لا تقوم الشركة بالافصاح عن النسبة المئوية لمعدل دوران العاملين بعقد استشاري والنسبة عن عام 2025 هي 33%

3. مؤشر الأداء الخاص بعدم التمييز (ج3)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

هل تتبني الشركة سياسة تجريم التحرش الجنسي و/أو سياسة عدم التمييز على أي أساس عرقي أو ديني أو على أساس الجنس؟ نعم

تُجرم الشركة المصرية للإتصالات التحرش الجنسي من خلال اللوائح الداخلية للشركة كما أنها تمتثل للدستور والقوانين المصرية التي تُجرم التحرش الجنسي و خاصةً قانون العمل المصري الذي يمنع التمييز علي أساس ديني/عرقي أو علي أساس الجنس كما وقعت الشركة علي المبادئ العالمية لتمكين المرأة (Women Empowerment Principles – WEPs) وتم عمل برنامج توعوي للموظفين بمختلف الدرجات الوظيفية للتوعيه عن تمكين المرأة في بيئة العمل والاندماج وعدم التمييز والتحرش الجنسي.

رابط الصفحة الرسمية للشركة المصرية للإتصالات علي الموقع الرسمي لـــــ WEPs

https://www.weps.org/company/telecom-egypt

وتم الافصاح عن التزام الشركة نحو تجريم التحرش الجنسي والتمييز من خلال تقرير الاستدامة علي الموقع الرسمي للشركة لعاميّ 2021 -2022 صفحة 63

علي الرابط:

https://te.eg/wps/portal/te/Corporate-Sustainability/

كما سيتم الإفصاح عن التزام الشركة نحو تجريم التحرش والتمييز من خلال تقرير الاستدامة لعاميّ 2023 – 2024 والجاري العمل عليه حالياً علي أن يتم إصداره في الربع الأول من 2026 بعد استكمال اعمال المراجعة مع الأطراف المعنية.

كما أن الشركة تقوم بتحديث اللوائح الداخلية للموارد البشرية بما يتماشى مع التشريعات المصرية السارية وقانون العمل الجديد وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) للأمم المتحدة.

4. مؤشر الأداء الخاص بالمعايير العالمية للصحة والسلامة (ج4)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

هل تتبع الشركة سياسة للصحة المهنية و/أو سياسة خاصة بالمعايير العالمية للصحة والسلامة (مثل معايير العمل الدولية بشأن السلامة والصحة المهنية الخاصة بمنظمة العمل

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

الدولي)؟ نعم

الشركة المصرية للإتصالات حاصلة علي شهادة الأيزو 45001:2018 الخاصة بالسلامة والصحة المهنية ويُجري التأكيد علي استمراريتها سنوياً مع الجهة المانحة من خلال المراجعات الخارجية علي مباني وأنشطة الشركة داخل نطاق تنفيذ الشهادة والمتضمن بعض من مباني الشركة الرئيسية (مباني إدارية ومراكز البيانات ومراكز المبيعات ومحطات انزال الكابلات البحرية) وتعمل الشركة علي توسيع نطاق تنفيذ تلك الشهادات علي عدد أكبر من مباني الشركة. وتم الافصاح عن ذلك من خلال تقرير الاستدامة علي الموقع الرسمي للشركة لعاميّ 2021 -2022 صفحة 43 و 45 و 46

/https://te.eg/wps/portal/te/Corporate-Sustainability

كما سيتم الإفصاح عن التزام الشركة نحو تلك المعايير الدولية من خلال تقرير الاستدامة لعاميّ 2023 – 2024 والجاري العمل عليه حالياً علي أن يتم إصداره في الربع الأول من 2026 بعد استكمال اعمال المراجعة مع الأطراف المعنية.

ما هو عدد ضحايا الحوادث (إن وجد)؟ نعم

خلال عام 2025 عدد ضحايا الحوادث (وهي الحوادث التي وقعت أثناء التواجد بمواقع الشركة المختلفة أو أثناء الذهاب أو العودة من العمل ونتج عن ذلك إصابة أو وفاة الموظف) كالآتي:

- إصابة أثناء العمل في مواقع العمل المختلفة: 11
- إصابة أثناء الذهاب أو العودة من العمل: 11
- وفاة: 5

ما هو عدد ساعات التدريب المتعلقة بالقضايا البيئية والاجتماعية وقضايا الصحة والسلامة المهنية للموظفين؟ نعم

عدد ساعات التدريب عن عام 2025 هي كالآتي:

- عدد ساعات التدريب للقضايا البيئية والسلامة والصحة المهنية: 393,457 ساعة
- عدد ساعات التدريب للقضايا الاجتماعية والحوكمة: 67,434 ساعة

5. مؤشر الأداء الخاص بالأطفال والعمالة الجبرية (5ج)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

هل تتبع الشركة سياسة تحريم عمالة الأطفال و/ أو العمالة الجبرية؟ نعم

تمتثل الشركة المصرية للإتصالات لقانون العمل المصري من خلال لائحة شئون العاملين الداخلية كما ورد بقانون العمل ضوابط تشغيل الطفل من المادة 98 حتى 103.

كما أن الشركة تقوم بتحديث اللائحة الداخلية للموارد البشرية لتتوافق مع قانون العمل الجديد والتغيرات التشغيلية وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) للأمم المتحدة.

وتم الإفصاح عن التزام الشركة نحو تلك السياسات من خلال تقرير الاستدامة علي الموقع الرسمي للشركة لعاميّ 2021 -2022 صفحة 63

رابط التقرير:

/https://te.eg/wps/portal/te/Corporate-Sustainability

وسيتم الإفصاح عن التزام الشركة نحو تحريم عمالة الأطفال/العمالة الجبرية من خلال تقرير الاستدامة 2023 –

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

2024 والجاري العمل عليه حاليا لاصداره في الربع الأول من 2026 بعد استكمال اعمال المراجعة مع الأطراف المعنية.

هل تنطبق تلك السياسة على الموردين والبائعين المتعاملين مع الشركة؟ نعم

تقوم الشركة المصرية للإتصالات بتطبيق سياسة تحريم عمالة الأطفال أو العمالة الجبرية علي الموردين المتعاملين مع الشركة من خلال الاتفاقيات الخاصة بتوريد العمالة طبقاً للقوانين المصرية

6. مؤشر الأداء الخاص بحقوق العمال (ج6)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

بالإضافة إلى متطلبات قانون العمل المصري، هل تتبع الشركة قوانين ومعايير منظمة العمل الدولية أو أي أطر عمل أو معايير أو قوانين دولية أخرى متعلقة بحقوق العمال؟ نعم

تقوم الشركة باتباع المعايير الدولية فيما يخص حقوق العمال في إطار المحددات الموضوعة من القوانين والتشريعات المصرية كما تلتزم الشركة بتطبيق المعايير الدولية لشهادة الأيزو 9001:2015 وشهادة الأيزو 5001:2018 4 وشهادة 14001:2015 فيما يخص توفير بيئة عمل مناسبة للموظفين

هل تشمل تلك السياسة الموردين والبائعين المتعاملين مع الشركة؟ لا

تدرس الشركة وضع تلك المعايير مع الموردين من خلال العمل علي انشاء ميثاق عمل للموردين والمقاولين.

سادساً:- مؤشرات الأداء الخاصة بالافصاحات الحوكمة المتعلقة بالاستدامة Governance KPIs

1. مؤشر الأداء الخاص بتنوع مجلس الادارة (ح 1)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

هل تفصح الشركة عن العدد والنسبة المئوية لإجمالي مقاعد مجلس الإدارة التي يشغلها الذكور والإناث؟ نعم

تقوم الشركة المصرية للإتصالات بالأفصاح عن عدد المقاعد لمجلس الإدارة التي يشغلها الذكور والإناث من خلال الموقع الرسمي للشركةhttps://ir.te.eg/ وتم الافصاح من خلال تقارير الاستدامة علي الموقع الرسمي للشركة 2021-2022 صفحة رقم 59 و 61
علي الرابط:
https://te.eg/wps/portal/te/Corporate-Sustainability/
وسيتم الإفصاح عن العدد والنسبة المئوية لإجمالي مقاعد مجلس الإدارة التي يشغلها الذكور والإناث من خلال تقرير الاستدامة 2023 – 2024 والجاري العمل عليه حاليا لاصداره في الربع الأول من 2026 بعد استكمال اعمال المراجعة مع الأطراف المعنية
العدد والنسبة المئوية لعام 2023 هي كالآتي:

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

- اجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة: 12
- نبسة الذكور: 91.7%
- نسبة الأناث: 8.3 %

العدد والنسبة المنوية لعام 2024 هي كالآتي:
- اجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة: 11
- عدد الذكور:91%
- عدد الأناث: 9%

اما بالنسبة للعدد والنسبة لعام 2025 هي كالآتي:
- اجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة: 13
- عدد الذكور:92.4%
- عدد الأناث: 7.6%

هل تفصح الشركة عن العدد والنسبة المئوية لرؤساء اللجان التي يشغلها الذكور والإناث؟
نعم

يتم الافصاح عن أعضاء اللجان من خلال تقرير الحوكمة السنوي الصادر من الشركة وكذلك تم الإفصاح من خلال تقرير الاستدامة للشركة لعامىّ 2021 و 2022 صفحة 59 علي الرابط:
/https://te.eg/wps/portal/te/Corporate-Sustainability

وجاري العمل علي اصدار تقرير 2023 – 2024 بنهاية الربع الأول من 2026 بعد استكمال اعمال المراجعة مع الأطراف المعنية

2. مؤشر الأداء الخاص بالرشوة / مكافحة الفساد (ح 2)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

هل تصدر الشركة أي قرارات متعلقة بمكافحة الرشوة/الفساد وتتبعها؟ نعم

تقوم الشركة المصرية للاتصالات بإصدار قرارات متعلقة بمكافحة الفساد والرشوة من خلال اللوائح الداخلية المعمول بها. كما قامت الشركة في عام 2025 بإصدار منظومة داخلية للموظفين للإبلاغ عن شبهات الفساد المالي "متضمن الرشوة "والفساد غير المالي، وتعتمد تلك المنظومة علي سرية بيانات المُبلغ وكذلك استقلالية جهة التحقيق.
كما أفصحت الشركة نحو التزامها نحو مكافحة الفساد والرشوة من خلال تقرير الاستدامة لعام 2021-2022 صفحة رقم 63 علي الرابط التالي:
/https://te.eg/wps/portal/te/Corporate-Sustainability

3. مؤشر الأداء الخاص بالسلوك الأخلاقي وميثاق الشرف (ح 3)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

هل تصدر الشركة قواعد السلوك الأخلاقي وميثاق الشرف وتتبعها/ Code of ethics Conduct؟ نعم

4. مؤشر الأداء الخاص بخصوصية البيانات (ح 4)

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

بالإضافة إلى متطلبات قانون حماية البيانات الشخصية وقانون حماية المستهلك المصري، هل تتبع الشركة أي أطر عمل أو قواعد أو توصيات دولية أخري بشأن خصوصية البيانات؟ نعم

تتبع الشركه القوانين المصرية ومحددات أمن المعلومات ذات الصلة من خلال وضع السياسات الداخلية التى تتبع المعايير الدولية فعلى سبيل المثال لا الحصر: (ISO 27001, ISO 27002 ,ISO 27701 , GSMA-SAS, NIST...etc.) وذلك اثناء صياغة وتحديثات السياسات والضوابط ذات الصلة وايضا مع تحديد إطار العمل لمواجهة المخاطر واية حوادث ذات صلة بأمن المعلومات والأمن السيبرانى.

5. مؤشر الأداء الخاص بالإبلاغ عن ممارسات الاستدامة والإفصاح عنها (ح 5)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

هل تصدر الشركة تقارير GRI-CDP-SASB-IIRC-UNGC أو أي تقارير أخري من تقارير الاستدامة؟ نعم

قامت الشركة المصرية للاتصالات بإعداد تقرير الاستدامة الأول لها وفقاً للمعايير الدولية (GRI) عن عامىّ 2022-2021، وكذلك تقرير البصمة الكربونية وفقاً للمعايير الدولية IPCC وGHG Protocol عن عامىّ (2022-2021)، وتم الافصاح عن تلك التقارير من خلال الموقع الرسمي للشركة.

رابط تقرير البصمة الكربونية:

https://te.eg/wps/portal/te/Corporate-Sustainability/?1dmy&urile=wcmpathtecorporate_sustainabilitycs-homeclimate_changeclimate_change

رابط تقرير الاستدامة:

https://te.eg/wps/portal/te/Corporate-Sustainability/

كما أنه جاري العمل حالياً علي اصدار تقرير الاستدامة عن عامىّ 2024-2023 خلال الربع الأول من عام 2026 بعد استكمال أعمال المراجعة مع الأطراف المعنية كما أن التقرير يتبع المعايير الدولية GRI – UNGC – SASB – TCFD - CDP

هل تسعى الشركة إلى تحقيق أهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs)؟ نعم

تسعي الشركة لتحقيق أهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) من خلال أنشطتها التشغيلية المختلفة وكذلك المبادرات الخاصة بالمسئولية المجتمعية فيما يخص التنمية المجتمعية ودعم الصحة والتعليم في مصر وكذلك البيئة والحوكمة ومواجهة التغيرات المناخية بالاتساق مع رؤية مصر 2030 وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بما يتفق مع الخطة الاستراتيجية للشركة.

كما قامت الشركة بالافصاح عن سعيها إلي تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) في تقرير الاستدامة عن عامىّ 2022-2021 صفحة رقم 17

رابط تقرير الاستدامة:

https://te.eg/wps/portal/te/Corporate-Sustainability/

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

كما تعمل الشركة حالياً علي اصدار تقرير الاستدامة للشركة عن عاميّ 2023 – 2024 في الربع الأول من 2026 بعد استكمال اعمال المراجعة مع الأطراف المعنية

هل تحدد الشركة هذه الأهداف وتقوم بالإبلاغ عن التقدم المحرز في إطار أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة؟ نعم

تقوم الشركة بالابلاغ عن التقدم المُحرز في اطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة من خلال تقرير الاستدامة الذي تم اصداره عن عاميّ "2021-2022 صفحة رقم 17
رابط تقرير الاستدامة:
https://te.eg/wps/portal/te/Corporate-Sustainability/

علي ان يتم اصدار تقرير 2023 – 2024 الجاري العمل عليه حاليا في الربع الأول من 2026 بعد استكمال اعمال المراجعة مع الأطراف المعنية

هل أعلنت الشركة التزامها بوضوح تجاه معايير المسؤولية الاجتماعية للشركات؟ نعم

أعلنت الشركة المصرية للإتصالات التزامها تجاه معايير المسؤولية الاجتماعية من خلال سياسة المسؤولية المجتمعية المُفصح عنها علي الموقع الرسمي للشركة
رابط السياسة علي الموقع الرسمي للشركة:
https://csr.te.eg/en

هل تتبني الشركة سياسة/مبدأ صريح وواضح بشأن الاستثمار المجتمعي؟ نعم

لدي الشركة المصرية للإتصالات سياسة مُعلنة فيما يخص التنمية المجتمعية https://csr.te.eg/en وهي تحسين المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع وذلك من خلال المساهمة في توفير الخدمات المتنوعة من خلال العديد من المبادرات المجتمعية التي شملت مختلف جوانب الحياة، بما في ذلك الصحة والتعليم.
رابط السياسة علي الموقع الرسمي للشركة:
https://csr.te.eg/en

هل تشارك الشركة في مبادرات القطاعين العام والخاص المعنية بتنمية المجتمع؟ نعم

تشارك الشركة المصرية للإتصالات في مبادرات القطاعين العام والخاص المعنية بتنمية المجتمع ويتم الأفصاح عن تلك المبادرات من خلال الموقع الرسمي للشركة https://csr.te.eg/en
كما تم الإفصاح عن تلك المبادرات في تقرير الاستدامة لعاميّ 2021 و 2022 صفحات من 48 حتي 57
رابط التقرير:
https://te.eg/wps/portal/te/Corporate-Sustainability/

كما تم الإفصاح عن المبادرات الخاصة بتنمية المجتمع التي شاركت فيها الشركة عن عاميّ 2023-2024 من خلال الموقع الرسمي للشركة عبر الرابط:
تشارك الشركة المصرية للإتصالات في مبادرات القطاعين العام والخاص المعنية بتنمية المجتمع ويتم الأفصاح عن تلك المبادرات من خلال الموقع الرسمي للشركة https://csr.te.eg/en
كما تم الإفصاح عن تلك المبادرات في تقرير الاستدامة لعاميّ 2021 و 2022 صفحات من 48 حتي 57

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

رابط التقرير:

/https://te.eg/wps/portal/te/Corporate-Sustainability

كما تم الإفصاح عن المبادرات الخاصة بتنمية المجتمع التي شاركت فيها الشركة عن عامىَ **2023-2024** من خلال الموقع الرسمي للشركة عبر الرابط:

https://csr.te.eg/en

كما سيتم تمضينها في تقرير الاستدامة عن نفس المدة والجاري اعداده حالياً علي أن يتم إصداره خلال الربع الأول لعام **2026** بعد استكمال أعمال المراجعة للتقرير من الأطراف المعنية.

كما سيتم تمضينها في تقرير الاستدامة عن نفس المدة والجاري اعداده حالياً علي أن يتم إصداره خلال الربع الأول لعام **2026** بعد استكمال أعمال المراجعة للتقرير من الأطراف المعنية.

6. مؤشر الأداء الخاص بالضمانات الخارجية (ح 6)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

هل يتم مراجعة الإفصاحات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) الصادرة عن الشركة من قبل طرف ثالث مستقل؟ لا

ستقوم الشركة بمراجعة تقرير الاستدامة عن عامىَ **2023-2024** من قِبل طرف ثالث مستقل

طباعة

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

شكراً لكم.. تم تسجيل التقرير السنوي الخاص بالإفصاحات البيئة والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة TCFDبنجاح و رقم الكود التسجيلي الخاص بكم 46031 ويرجي من سيادتكم طباعة التقرير وإرفاقه ضمن تقرير مجلس الإدارة السنوي والمرفق بالقوائم المالية السنوية عن عام 2025/2026 .

الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

نموذج التقرير السنوي للإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة TCFD تنفيذاً لقرارات الهيئة رقمي (107) و (108) لسنة 2021

التقرير السنوي عن عام 2025/2026 حول الافصاحات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة TCFD

وذلك للشركات التي ينتهي عامها المالي في نهاية ديسمبر 2025 ، والشركات التي ينتهي عامها المالي في نهاية مارس 2026

أولاً:- مقدمة عامة حول التقرير السنوي

يعكس تقرير الإفصاحات المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية – توصيات الـ Task Force on Climate Financial Disclosure TCFD قدرة الشركة على إدارة المخاطر والفرص المرتبطة بالتغيرات المناخية، وهو ما يولد لدي المستثمرين الثقة التي تمكنهم من اتخاذ القرارات الاستثمارية التي تأخذ في الاعتبار مجموعة المخاطر المالية والفرص المرتبطة بتغير المناخ، وآليات إدارة الشركة للمخاطر الانتقالية والمخاطر الملموسة لتأثيرات التغيرات المناخية على الأداء المالي للشركة، بما يوفر مزيدًا من الشفافية فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بالمناخ والفرص المتاحة للمستثمرين.

وانطلاقا من مسئولية الهيئة تجاه الشركات العاملة بالقطاع المالي غير المصرفي والشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية، وفي إطار مساعدة تلك الشركات على تقديم التقارير السنوية للإفصاح عن المعايير وفقا لقراري الهيئة رقمي 107 و108 لعام 2021، وتيسيراً عليهم قامت الهيئة بإعداد هذا النموذج الإلكتروني الموحد لتقوم الشركات باستيفاء مؤشرات الأداء الخاصة بالإفصاحات المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية – توصيات TCFD.

لذا يرجى التكرم بالحرص والتحلي بالدقة والشفافية عند ملء هذا النموذج، كما يرجي إرفاق نموذج التقرير ضمن التقرير السنوي المُعد من قبل مجلس الإداره والمرفق بالقوائم المالية السنوية عن عام 2025/2026. وفي حال

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

وجود أية استفسارات تتعلق بهذا الشأن، يمكن التواصل من خلال البريد الالكتروني sustainable.development@fra.gov.eg.

ثانياً:- البيانات الأساسية لحالة الشركات وطبيعة نشاطها

برجاء تحديد كلا من الاتي من البيانات الأساسية

حالة الشركة من حيث القيد بالبورصة المصرية : مقيدة

القطاع التابع له الشركة: قطاعات أخري

اختر اسم شركة : المصرية للاتصالات

يرجي تحديد القطاع التابع له الشركة بالبورصة المصرية:

قطاع اتصالات واعلام وتكنولوجيا المعلومات

ثالثاً:- البيانات الأساسية للمسؤول عن استكمال التقرير

ارشادات عامة : يرجي كتابة كافة البيانات التالية باللغة العربية مع التأكد من صحة سلامتها.

اسم المسؤول: هبه عبد المنعم أحمد
الوظيفة: مدير إدارة القيد والافصاح علاقات المستثمرين
البريد الالكتروني الخاص به: investor.relations@te.eg
رقم الهاتف : +201064485777
رقم البطاقة الضريبية : 100-292-895
IFC Code : 448011

رابعاً: مؤشرات الأداء الخاصة بالافصاحات المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية TCFD KPIs

---

1. مؤشر الأداء الخاص بفئة الحوكمة (الحوكمة المتعلقة بالتغير المناخ)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

هل يقوم مجلس الإدارة بمراقبة المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ؟ لا

قامت الشركة المصرية للإتصالات بتشكيل اللجنة العليا للاستدامة والتغيرات المناخية عام 2023 برئاسة السيد الرئيس التنفيذي للشركة والتي من ضمن مهامها مناقشة مخاطر التغيرات المناخية وتأثيرها على أنشطة الشركة التشغيلية وتحديد الاستراتيجية لمواجهة تلك المخاطر والتحديات واستغلال الفرص المتعلقة بالمناخ

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

هل تقوم إدارة الشركة بأي دور في تقييم المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ وإدارتها؟ نعم

قامت الشركة بتقييم المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ وتأثيرها على أنشطة الشركة التشغيلية وكذلك تأثيرها على الأداء المالي للشركة وسيتم الإفصاح عنها من خلال تقرير التغيرات المناخية الخاص بالشركة عن عامي **2023-2024** والجاري العمل عليه حالياً على أن يتم إصداره خلال الربع الأول من عام **2026** بعد انتهاء أعمال المراجعة مع جميع الجهات المعنية.

2. مؤشر الأداء الخاص بفئة الاستراتيجية (العمليات البينية والرقابة والحد من المخاطر)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

هل تحدد الشركة أي مخاطر أو فرص متعلقة بالمناخ على المدى القصير والمتوسط والطويل؟ نعم

قامت الشركة بتحديد المخاطر المتعلقة بالمناخ على المدي القصير والمتوسط والطويل وفقًا لإطار عمل الافصاحات المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية **(Task Force on Climate-related Financial Disclosures)** مع تحديد وتحليل تأثير تلك المخاطر على أنشطة وأصول الشركة التشغيلية المختلفة حيث تم تصنيف المخاطر إلي:

1- المخاطر الانتقالية نتيجة الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون وتشمل المخاطر التنظيمية، والتكنولوجية، والسوقية، ومخاطر السمعة.
2- ومخاطر ذات تأثير مادي على أصول الشركة التشغيلية نتيجة التغيرات المناخية تنقسم إلى مخاطر حادة ومزمنة، ذات تأثير محتمل على الأصول والعمليات التشغيلية للشركة مثل ارتفاع منسوب مياه البحر والعواصف الرملية وارتفاع متوسط درجات الحرارة.
وكذلك تحديد وتحليل الفرص المتاحة التي يمكن الاستفادة منها نتيجة التغيرات المناخية بما في ذلك فرص كفاءة الطاقة، وتعزيز مرونة الأصول والبنية التحتية وتعزيز فرص الوصول إلى أدوات التمويل المستدام.

هل تقوم الشركة بتضمين الفرص والمخاطر المتعلقة بالمناخ في استراتيجيتها وتخطيطها المالي؟لا

تدرس الشركة حالياً تضمين المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ في الخطة الاستراتيجية للشركة.

هل تستثمر الشركة سنويًا في البنية التحتية المتعلقة بمقاومة تغييرات المناخ، والقدرة على التكيف، وتطوير المنتجات؟نعم

تستثمر الشركة المصرية للإتصالات في البنية التحتية الخاصة بدعم الأنشطة التشغيلية للشركة والتي من شأنها -في بعض الأحيان- ان توفر القدرة علي التخفيف من حدة تأثير التغيرات المناخية علي أنشطة الشركة التشغيلية. على سبيل المثال وليس الحصر، التوسع في تركيب كابلات الفايبر والحرص على استخدام أجهزة ذات كفاءة طاقة عالية كذلك إعادة تدوير مخلفات الشركة وبالأخص الالكترونية من خلال مصانع إعادة تدوير المخلفات الالكترونية المعتمدة من جهاز شئون البيئة المصري.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

وسيتم الإفصاح عن تلك المبادرات من خلال تقرير الاستدامة عن عامىّ **2023-2024** والجاري العمل عليه حالياً لاصداره بنهاية الربع الأول من عام **2026**

3. مؤشر الأداء الخاص بفئة إدارة المخاطر (المخاطر المتعلقة بالتغير المناخي)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

هل وضعت الشركة نهج معين لتحديد المخاطر المتعلقة بالمناخ وتقييمها؟ نعم

قامت الشركة باستخدام إطار عمل الافصاحات المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية **(Task Force on Climate-related Financial Disclosures)** لتحديد وتقييم المخاطر المتعلقة بالمناخ وذلك من خلال تحليل المخاطر وتأثيرها المحتملة على الأداء المالي للشركة وكذلك أنشطتها التشغيلية على ثلاث فترات زمنية مختلفة (المدي القصير والمتوسط والطويل) كذلك إجراء تحليل سيناريوهات مناخية استنادا إلى ثلاثة سيناريوهات مختلفة:

1- SSP1-1.9 سيناريو للانتقال المنظم (إجراءات مبكرة)
2- SSP2-4.5 سيناريو الانتقال غير منظم (استمرار العمل كالمعتاد)
3- SSP3-7.0 سيناريو الإجراءات المتأخرة

هل تتبني الشركة نهج واضح لإدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ؟ نعم

تتبع الشركة النهج المحدد طبقاً لإطار عمل الافصاحات المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية **(Task Force on Climate-related Financial Disclosures)** والذي يشمل دمج المخاطر المناخية ضمن المخاطر المؤسسية، وإجراء تقييم رسمي للمخاطر المناخية لتحديد تأثيراتها المالية والتشغيلية المحتملة ومن ثم تحديد خطط التخفيف لمواجهة تلك المخاطر وكذلك تحديد الفرص المصاحبة للتغيرات المناخية وكيفية استغلالها

هل تدمج الشركة المخاطر المتعلقة بالمناخ ضمن استراتيجيتها الشاملة لإدارة المخاطر؟ لا

تدرس الشركة دمج المخاطر المتعلقة بالمناخ ضمن الخطة الاستراتيجية الشاملة للشركة

4. مؤشر الأداء الخاص بفئة المقاييس والاهداف (انبعاثات الكربون / الغازات الدفيئة)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

هل تستخدم الشركة أي مقاييس لتقييم المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ بما يتماشى مع استراتيجيتها وعملية إدارة المخاطر؟ نعم

تقوم الشركة بتطبيق توصيات إطار الافصاحات المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية **(Task Force on Climate-related Financial Disclosures)** لتقييم المخاطر والفرص المناخية وبناء عليه فان مقاييس تقييم المخاطر والفرص تعتمد علي:
1- مقاييس الانبعاثات: احتساب الانبعاثات الخاصة بالنطاقات **1،2،3** كذلك قياس كثافة الانبعاثات لكل وحدة بيانات **(Terabyte)** وربطها بأرباح الشركة لضمان نمو الشركة بشكل مستدام مع تقليل الأثر البيئي
2- مقاييس كفاءة الطاقة: تتبع نسبة الطاقة المستهلكة المستمدة من مصادر طاقة مختلفة وخاصةً الطاقة المتجددة

هل تفصح الشركة عن إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، الشريحة **1** (إن وجد) نعم

2/24/26 9:37 PM TCFD 31-12-2025 (ar) - ...

قامت الشركة المصرية للاتصالات باحتساب اجمالي انبعاثات ثاني اكسيد الكربون (الشريحة 1) الصادرة من انشطة الشركة التشغيلية وتم الافصاح عنها من خلال تقرير البصمة الكربونية عن عامي 2021-2022 صفحة رقم 26 على الرابط:

/https://te.eg/wps/portal/te/Corporate-Sustainability

اما بالنسبة لاجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لعام 2023: 49,155 طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون (MtCO2e) لشريحة 1 فقط.

عام 2024: 43,628 طن مكافئ ثاني اكسيد الكربون (MtCO2e) لشريحة 1 فقط.

سيتم الافصاح عن تلك البيانات بالاضافة للانبعاثات الخاصة بـ(شريحة 2 – شريحة 3) في تقرير الاستدامة للشركة عن عامي 2023-2024 والجاري العمل عليه حاليا لاصداره مع نهاية الربع الاول من عام 2026 بعد انتهاء اعمال المراجعة من كافة الاطراف المعنية، ثم ستقوم الشركة ببدء عملية حساب اجمالي الانبعاثات الناتجة عن انشطة الشركة التشغيلية لعام 2025

- ثم قامت السيدة الأستاذة / رئيس الجمعية العامة العادية بعرض قرار إعتماد تقرير مجلس إدارة الشركة المصرية للإتصالات عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ على السادة المساهمين للتصويت.
- أشار السيد المستشار / شريف الشاذلي إلى موافقة سيادته على البند المعروض.
- وفى ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالى :

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الإثنين الموافق ٢٠٢٦/٣/٣٠ بموافقه إجماع السادة الحضور بعدد (١,٢٥٢,٩٥٤,٠٦٤) سهم بما يمثل نسبة ١٠٠ % من إجمالي أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع بعدد (١,٢٥٢,٩٥٤,٠٦٤) سهم على اعتماد تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة المصرية للاتصالات خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١.

<u>البند الثانى : النظر في تقريري السادة مراقبا الحسابات على القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٥/١٢/٣١.</u>

- قامت السيدة الأستاذة / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بإعطاء الكلمة للسيد الأستاذ / محمد الديب مفوض عن السيد المحاسب / سامى عبد الحفيظ مراقب حسابات الشركة والشريك بمؤسسة حازم حسن ليتفضل سيادته بعرض تقرير مراقب الحسابات الخارجى عن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للإتصالات عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.
- قام السيد الأستاذ/ محمد الديب بالترحيب بالسادة الحضور ، مشيراً إلى أن سيادته بصدد عرض تقرير مراقب الحسابات الخارجى عن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للإتصالات عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ والذى يشير إلى أنه تقرير نظيف ، ثم قام سيادته بالعرض طبقاً لما يلى :-

<u>تقرير عن القوائم المالية المستقلة</u>

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة للشركة المصرية للاتصالات " شركة مساهمة مصرية" "الشركة" والمتمثلة في قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وكذا القوائم المستقلة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

<u>مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة</u>

هذه القوائم المالية المستقلة مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المستقلة، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المستقلة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

.الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلام تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي الغير مجمع والمجمع للشركة المصرية للاتصالات في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وعن أدائها المالي الغير مجمع والمجمع وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة.

فقرة إيضاحية

ومع عدم اعتبار ذلك تحفظا، تلفت الانتباه إلى ما هو وارد تفصيلاً بالإيضاح رقم (٤٠-١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة، والمتعلق باندلاع حريق جزئي في إحدى غرف الأجهزة بمبنى سنترال رمسيس بتاريخ ٧ يوليو ٢٠٢٥، والذي نتج عنه تلف جزئي في عدد من الأصول الثابتة واضطراب جزئي مؤقت في بعض خدمات الاتصالات ببعض المناطق.

وقد قامت إدارة الشركة بإثبات خسائر رأسمالية بلغت ١,٤٨٣ مليار جنيه مصري، واستلمت مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصري من شركة التأمين تحت حساب التعويض، وحتى تاريخ هذا التقرير، لم تنته التحقيقات الرسمية بشأن الحريق ولم يصدر التقرير النهائي، وبالتالي يظل الأثر المالي الكامل للحدث خاضعا لنتائج تلك التحقيقات.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة منفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات، وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفائر .

- وجهت السيدة الأستاذة / رئيس الجمعية العامة العادية الشكر للسيد الأستاذ / محمد الديب مفوض عن السيد المحاسب/ سامى عبد الحفيظ مراقب حسابات الشركة والشريك بمؤسسة حازم حسن ، ثم قامت سيادتها بإعطاء الكلمة للسيدة المحاسبة / نبيلة محروس – الوكيل الأول مدير الإدراة بإدراة مراقبة الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات للتفضل بعرض تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للإتصالات عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.
- قامت السيدة المحاسبة / نبيلة محروس بتهنئة السادة الحضور بمناسبة إنتهاء السنة المالية حيث خصت سيادتها بالترحيب السيدة الأستاذة / رئيس مجلس الإدارة والسيد المهندس / العضو المنتدب والرئيس التنفيذي والسادة أعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية للإتصالات والسادة مساهمى الشركة ، حيث قامت سيادتها بتهنئة السادة الحضور بمناسبة

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

إنتهاء السنة المالية وكذا عيد الفطر المبارك ، متمنية سيادتها مزيد من التقدم والإزدهار للشركة ، ثم أشارت سيادتها إلى أن إدارة مراقبة حسابات الإتصالات بالجهاز المركزى للمحاسبات قامت بإعداد تقرير عن مراجعة القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ ، مشيرة سيادتها إلى أن السيد المحاسب / حسن سعيد سيقوم بتلاوة بعض النقاط الواردة بالتقرير.

- أشار السيد المحاسب / حسن سعيد إلى أن سيادته سوف يقوم بعرض بعض النقاط الواردة بتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن القوائم المالية المستقلة وذلك عن السنة المنتهية فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ كالتالى :-

إلى السادة / مساهمي الشركة المصرية للإتصالات

راجعنا القوائم المالية "المستقلة " المرفقة للشركة المصرية للإتصالات " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والمتمثلة في قائمة المركز المالى وقائمة الدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعاييرالمحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خاليا من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وأننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية فيما عدا ما تم إدراجه في الفقرات التالية.

وقد أشار السيد المحاسب / حسن سعيد إلى أن تقرير إدارة مراقبة الحسابات متحفظ ، مشيراً سيادته إلى أنه سيتم عرض ملخص للتقرير على أن يتم إدراج كامل التقرير بمحضر الجمعية العامة العادية للشركة وكذلك رد الشركة وتعقيب الجهاز على الرد الوارد

أساس إبداء الرأى المتحفظ:

- ✓ تضمن حسابات الأصول الثابتة نحو ١,٣ مليارجنيه قيمة بعض أراضي تخصيص (بثمن وبدون ثمن) ونزع ملكية ـ صدر بشأنها العديد من الفتاوى من مجلس الدولة ومفادها عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي وأنها ستظل مملوكة للدولة ولا تدخل ضمن أصول الشركة ولا يجوز لها التصرف فيها ، ونشير في هذا الصدد إلى أن إجمالي قيمة ما أمكن حصره من المطالبات الواردة من الجهات الحكومية بقيمة الأراضي وحق الإنتفاع والمقام عليها بعض سنترالات الشركة والمدرجة ضمن أصول الشركة ببعض القطاعات نحو ٩٢٦ مليون جنيه.
- ✓ وجود العديد من التعديات علي بعض أملاك الشركة بمناطق الشركة المختلفة (أراضي– مباني – سنترالات).
- ✓ عدم إستغلال الشركة لبعض الأراضي ، والمباني في الأغراض المخصصة لها من أجله لإقامة سنترالات يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٩
- ✓ ضعف الترابط والتنسيق بين قطاعات الشركة المختلفة أدي إلى التأخر في إضافة بعض الأصول والتي بلغت نحو ٩٠٥ مليون جنيه والتي يرجع تاريخ دخول بعضها للخدمة لعام ٢٠٢٠ مما أدي الي تحميل الفترة باهلاك بنحو ٦٧٢مليون جنيه ، فضلا عن عدم تضمين حسابات الأصول الثابتة والأصول الأخرى في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٥ نحو٥٦٢,٢ مليون جنيه.
- ✓ بلغ رصيد حساب العملاء بعض ما أمكن حصره منها نحو ١,٨٥٦ مليار جنيه تتمثل في (نحو٥١٤,٣ مليون جنيه مديونية متوقفة علي بعض العملاء خارج مصر وعملاء دوائر مؤجرة يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٠ ، نحو ١,٣٢ مليار جنيه مديونية متوقفة علي بعض عملاء الحكومي ، ومنزلي ، وتجاري ، وبيع خدمة يرجع تاريخ بعضها ما قبل عام ٢٠٠٠.
- ✓ إستمرار تضمين كل من الحسابات المدينة ، والدائنة أرصدة مرحلة منذ سنوات سابقة وحتي عام ٢٠٢٥ بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٢,٣ مليار جنيه ، ونحو ٢,٨مليار جنيه علي الترتيب يرجع تاريخ بعضها إلى عام ١٩٨٤ دون تسوية ، والبعض الأخر مبالغ معلاة متمثلة في (مستحقات ، غرامات ، رسوم ، قيمة خدمات ، ...ألخ) بالحسابات ولم يتم البت فيها حتي تاريخه.
- ✓ لم يتم تحميل حساب المصروفات بنحو ٢٥١,٧٢ مليون جنيه.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

الـــرأي المتحفظ :

وفيما عدا تأثير ما ورد بعاليه في الفقرات السابقة وتأثير التسويات المحتملة والتي كان من الممكن تحديد ضرورتها إذا تمكنا من التحقق من صحة قيم بعض الأصول وبعض المصروفات والإيرادات وقيمة المخصصات المكونة ، فمن رأينا أن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للاتصالات تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ وعن نتائج أعمالها وعن تدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذات التاريخ.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:

تمسك الشركة المصرية للإتصالات حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

- وجهت السيدة الأستاذة / رئيس الجمعية العامة العادية الشكر للسادة مرقبى الحسابات ، ثم أعطت سيادتها الكلمة السيد المحاسب / أحمد فتحى شعراوى رئيس قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات – بالإدارة المركزية لمتابعه الخطة وتقويم الاداء لقطاعات الخدمات – الجهاز المركزى للمحاسبات ليقوم بعرض تقرير الجهاز على القوائم المالية المستقلة للشركة المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١.

وقد أشار السيد المحاسب / أحمد فتحى شعراوى إلى أنه تم إعداد تقرير متابعة وتقويم أداء الشركة المصرية للإتصالات عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ عن القوائم المالية المستقلة وقد تم تسليم الشركة التقرير الكامل للمؤشرات والظواهر العامة في ٢٠٢٦/٣/١٨ ، حيث قام سيادته بعرض أهم المؤشرات والظواهر العامة التي يتضمنها التقرير ، وفيما يلى التقرير بالكامل :

أولاً : بموجب القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨ تم تحويل الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية إلى شركة مساهمة مصرية تحت مسمى الشركة المصرية للاتصالات، يسري عليها فيما لم يرد بشأنه نص خاص – أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، وقانون سوق المال رقم ١٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحتهما التنفيذية وتعديلاتهما ويتمثل غرض الشركة في إنشاء وتملك وتشغيل وتطوير شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية داخل جمهورية مصر العربية وربطها بالمجال الدولي وتتبع الشركة وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وأصبحت الشركة المصرية للاتصالات أول مشغل متكامل في مصر بعد أن أطلقت شبكة WE للمحمول، وتقدم خدمات الاتصالات المتكاملة والمنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية. ثانياً : تم ارسال تقرير متابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء كاملاً للشركة، وفيما يلي موجز لأهم المؤشرات والظواهر العامة الواردة به.

ثانياً : نوجز أهم المؤشرات والظواهر العامة فيما يلي :

- ثبات رأس المال البالغ نحو ١٧,٠٧١ مليار جنيه في نهاية عامي المقارنة مقسماً إلى أسهم ذات قيمة متساوية بواقع ١٠ جنيهات للسهم، وتمتلك الحكومة المصرية نسبة ٧٠% منها).
- أسفرت نتائج أعمال الشركة عن تحقيق صافي ربح العام (بعد الضريبة) بلغ نحو ٥,٧٢٣ مليار جنيه عام ٢٠٢٥ بارتفاع نحو ٢,٩٣٧ مليار جنيه بنسبة ١٠٥,٤% عن عام ٢٠٢٤ البالغ نحو ٢,٧٨٦ مليار جنيه.
- بلغ صافي راح العام (قبل الضريبة) نحو ٨,٨٧١ م يار جنيه بارتفاع نحو ٧,٠٧٩ مليار جنيه بنسبة ٣٩٥ % عن عام ٢٠٢٤ البالغ نحو ١,٧٩٢ مليار جنيه، وذلك لاحتساب المستحق لضريبة الدخل بنحو ٣,١٤٨ مليار جنيه عن عام ٢٠٢٥ مقابل قيمة سالبة مستحقة بلغت نحو ٩٩٤ مليون جنيه عام ٢٠٢٤.
- بلغ مجمل ربح النشاط نحو ٢٥,٤٩٧ مليار جنيه عام ٢٠٢٥ بارتفاع نحو ٧,٠٤٢ مليار جنيه بنسبة ٣٨,٢% عن عام ٢٠٢٤ البالغ نحو ١٨,٤٥٥ مليار جنيه، ويرجع ذلك إلى ارتفاع إيرادات النشاط بنحو ١٤,٨٦٦ مليار جنيه بنسبة ٢٤,٥% عن عام ٢٠٢٤ بينما ارتفعت تكاليف النشاط بنحو ٧,٨٢٤ مليار جنيه بنسبة ١٨,٥% عن عام ٢٠٢٤..
- ارتفعت نسبة تغطية ايرادات النشاط لتكاليف النشاط الى ١٥٠,٩% عام ٢٠٢٥ مقابل ١٤٣,٧% عام ٢٠٢٤. كما ارتفعت نسبة تغطية إجمالي الإيرادات لإجمالي التكاليف الى ١١١,٣ % عام ٢٠٢٥ مقابل ١٠٢,٦% عام ٢٠٢٤ ويرجع ذلك لزيادة إجمالي الايرادات بنسبة أكبر من زيادة إجمالي التكاليف

تحسنت مؤشرات الأجور والعمالة حيث تبين ما يلي :-

- بلغ متوسط أجر العامل السنوي نحو ٤٣٢,٦ ألف جنيه عام ٢٠٢٥ مقابل نحو ٣٧٢,١ ألف جنيه عام ٢٠٢٤ بنسبة زيادة ١٦,٣%. حيث ارتفع إجمالي المنصرف على الأجور الى نحو ١١,٩٥٦ مليار جنيه عام ٢٠٢٥ مقابل نحو ١٠,٧٨٧ مليار جنيه فيما انخفض متوسط عدد العاملين بنحو ١٣٥٦ عامل بنسبة ٤,٧%. وتمثل الأجور نسبة ١٥,٢% من إجمالي التكاليف عام ٢٠٢٥ مقابل ١٥,٥% عام ٢٠٢٤.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

- انخفضت نسبة الأجور الى كل من إجمالي ايرادات النشاط، وتكاليف النشاط الى نحو ١٥,٨ % , ٢٣,٩% عام ٢٠٢٥ مقابل ١٧,٨ % , ٢٥,٦% عام ٢٠٢٤.
- ارتفعت كل من انتاجية الجنيه / أجر، ربحية الجنيه /أجر الى ٦,٣ جنيه، ٠,٥ جنيه عام ٢٠٢٥ مقابل ٥,٦ جنيه، ٠,٣ جنيه عام ٢٠٢٤ بنسبة ارتفاع بلغت ١٢,٥ %، ٦٦,٧ %
- بلغ صافي التكاليف التمويلية نحو ١٢,٣٢١ مليار جنيه عام ٢٠٢٥ بانخفاض نحو ٣,٠٢٣ مليار جنيه بنسبة ١٩,٧ % عن عام ٢٠٢٤ البالغ ١٥,٣٤٤ مليار جنيه ويرجع هذا التحسن بصفة أساسية الى بند ترجمة الأرصدة والمعاملات بالعملات الأجنبية حيث تحول من صافي خسائر بنحو ٤,٣٨٤ مليار جنيه الى صافي أرباح بنحو ٧٣٠ مليون جنيه بتغير بلغ نحو ٥,١١٤ مليار جنيه عن عام ٢٠٢٤ . بينما ارتفع بند مصروفات وفوائد مدينة بنحو ١,٩٠٩ مليار جنيه ليبلغ ١٢,٨٢٧ مليار جنيه عام ٢٠٢٥ مقابل ١٠,٨٦٨ مليون جنيه عام ٢٠٢٤، ويمثل إجمالي التكاليف التمويلية ١٧,٤% من إجمالي التكاليف عام ٢٠٢٥ مقابل ٢٢,٧% عام ٢٠٢٤.

<u>تحسنت مؤشرات الربحية حيث:</u>

- ارتفعت نسبة كل من هامش الربح (بعد الضريبة)، ربحية السهم الى ٧,٦% , ٣,٤ جنيه / سهم عام ٢٠٢٥ مقابل ٤,٦%، ١,٦ جنيه / سهم عام ٢٠٢٤ مما يشير الى ارتفاع ما تحققه ايرادات النشاط من عائد.
- إرتفاع نسبة العائد على كل من اجمالي الاستثمار، حقوق الملكية الى ٥,٩%، ١٩,١% عام ٢٠٢٥ مقابل ٣,١ %، ٩,٩% عام ٢٠٢٤.
- بلغ اجمالي حقوق الملكية والالتزامات غير المتداولة نحو ٩٧,٧٣٧ مليار جنيه في ٢٠٢٥/١٢/٣١ مقابل نحو ٨٩,٨٠٧ مليار جنيه في ٢٠٢٤/١٢/٣١ بزيادة نحو ٧,٩٣٠ مليار جنيه بنسبة ٨,٨ % تمثل حقوق الملكية نسبة ٣٠,٧ % , ٣١,٢ % خلال عامي المقارنة، فيما بلغت نسبة الالتزامات غير المتداولة ٦٩,٣ %، ٦٨,٨% خلال عامي المقارنة.
- انخفضت نسبة اجمالي القروض الى حقوق الملكية الى ٢٤٥.٦% في ٢٠٢٥/١٢/٣١ مقابل ٢٩٠.٧% في ٢٠٢٤/١٢/٣١ وهو ما يشير الى اتجاه الشركة لتقليل هذه النسبة في ظل الاعتماد على القروض لتمويل الاستثمارات . لما يترتب على تقليلها تخفيض التزامات خدمة الديون وزيادة العائد على حقوق الملكية.
- تحسنت مؤشرات الدين حيث ارتفع معدل تغطية الأصول الثابتة بالصافي الإجمالي القروض، ومعدل تغطية الفوائد ومعدل تغطية اعباء الدين الى ١.٢ مرة، ١.٧ مرة، ٠.٤ مرة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ مقابل ٠.٩ مرة، ١,٢ مرة , ١.٠ مره في ٢٠٢٤/١٢/٣١
- ثبات معدلي التداول، والسيولة السريعة بنحو ٠.٤ مرة، ١.٠ مرة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ , ٢٠٢٤/١٢/٣١
- لم تتم موافاتنا بالبيانات الخاصة بنشاط السنترالات المحلي حتى تاريخ الانتهاء من اعداد التقرير في ٢٠٢٦/٣/١٦ رغم المكاتبات والاستعجالات ما تعذر معه بيان أعمال التطور لعدد السنترالات وسعاتها ونسبة الاستغلال والخطوط الشغالة والمحجوزة والاخطارات الهندسية.
- تراوحت نسبة إزالة الأعطال الفردية والجسيمة بين ٩٨.١ % , ٩٩.٨ % خلال عامي المقارنة.
- بلغ إجمالي حوادث السرقة والتلفيات عدد ١١٥٥٩ حادث تكبدت الشركة عنها نحو ٣٩٨,٠٥٧ مليون جنيه عام ٢٠٢٥ مقابل عدد ١٠٨٥١ حادث عام ٢٠٢٤ تكبدت الشركة عنها تكلفة نحو ١٦٧,٣٩٦ مليون جنيه بارتفاع عدد ٧٠٨ حادث بنسبة ٦,٥%، وبزيادة نحو ٢٣٠,٦٦١ مليون جنيه بنسبة ١٣٧,٨%

يتجه العالم نحو التراسل بالأنظمة الحديثة عبر دوائر بروتوكولات الانترنت (IP) وقد تبين مايلي:

- انخفاض عدد الدوائر الدولية عبر الأوساط التراسلية TDM المتاحة الى ٤٦٨٧٢ دائرة عام ٢٠٢٥ مقابل ٦٢٤٩٦ دائرة عام ٢٠٢٤ بنسبة ٥%، وبلغت نسبة استغلال السعة المتاحة الكلية ٥٥,١% عام ٢٠٢٥ مقابل ٣٨,٩ % عام ٢٠٢٤ فيما بلغت عدد دوائر BICC بالسنترالات الدولية بالقاهرة والاسكندرية ٧١٧٨٣ دائرة في نهاية عام ٢٠٢٥ بدون تغيير عنها في عام ٢٠٢٤.
- زيادة عدد الدوائر العاملة بنظام IP الى ٧٩٤٨٢ دائرة عام ٢٠٢٥ مقابل ٥٠٠٧٨ دائرة عام ٢٠٢٤ بنسبة ٥٨,٧%، كما زاد اجمالي نقاط IPT Nod) الى ٩١٥٢٠ في عام ٢٠٢٥ مقابل عدد ٧٨٥٢٨ في عام ٢٠٢٤ بنسبة ١٦,٥%.
- زيادة عدد الدوائر المؤجرة Leased الى ٤٢٦,٢٦٨ ألف دائرة في عام ٢٠٢٥ مقابل ٣٥١,٤٦٩ ألف دائرة في عام ٢٠٢٤ بنسبة ٢١,٣%.
- تبذل الشركة جهوداً في زيادة حصتها في الكوابل البحرية تدعيماً لريادة مصر والشركة كواحدة من أهم المناطق اللوجيستية في مجال الاتصالات حيث بلغ ما تم انفاقه خلال عام ٢٠٢٥ على شراء دوائر في الكوابل البحرية نحو ٦٨٠ مليون جنيه، إضافة الى ١٥٣ مليون جنيه لإنشاء الكابل البحري new festoon شرم الشيخ – رأس غارب)، وقد تم الإعلان عن مراحل التقدم في الربط المباشر مع الأردن على الكابل البحري كورال بريدج واكتمال البنية التحتية الرئيسية للكابل البحري Zafrica للربط البحري بين القارة الأفريقية والشرق الأوسط وشرق أسيا وأوروبا، وعمليات الإنزال الخاصة بالكابل البحري SMW-٦ في مدينتي بورسعيد على البحر المتوسط، ورأس غارب على البحر الأحمر.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

- تراوحت نسبة استغلال السعة المتاحة على الكوابل البحرية بين ٨٦,٥% لكابل EIG , ٤٢,٥% لكابل TEN-FP٥ في نهاية عام ٢٠٢٥ ، مقابل نسبة استغلال تراوحت بين ٩٠,٩% لكابل EIG, ٤٤,٢% لكابل إليتار في نهاية عام ٢٠٢٤ بينما تراوحت نسبة استغلال السعة المتاحة على الكوابل البحرية بين ٩٦% لكابل ٨- BEACeFP , ٦٠% لكابل ٤-BEACeFP في نهاية عام ٢٠٢٥ ، مقابل نسبة استغلال تراوحت بين ٨٠% لكابل الياف بصرية (مصر ليبيا)، ٣٧.١% لكابل (مصر – السودان) في نهاية عام ٢٠٢٤.
- نشب حريق بسنترال الأوتو برمسيس في٢٠٢٥/٧/٧ مما أدى الى خروج السنترال عن الخدمة، وقد تم معالجة الأمر بتحويل الحركة السنترال أكتوبر كبديل مؤقت، وقد أدى ذلك الى توقف الخدمة جزئياً على دوائر ال TDM مع السعودية والامارات والأردن وسوريا ولبنان وأمريكا حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ ، وقد بلغت قيمة الأصول المستبعدة ٢,٣ مليار جنيه والخسائر الرأسمالية نحو ١,٥ مليار جنيه فيما تم الحصول على ٢٠٠ مليون جنيه تحت حساب التعويض لحين انتهاء التحقيقات.
- بلغ اجمالي المنصرف على المشروعات الاستثمارية خلال عام ٢٠٢٥ نحو ٢٠,٠٩٦ مليار جنيه بنسبة ٩٩,٥% من المعتمد البالغ نحو ٢٠,٢٠٠ مليار جنيه، منها ٨,٢٥٣ مليار جنيه لأعمال الاستكمال المشروعات الشركة
- حصلت الشركة على شهادة الأيزو ٢٠١٥/١٤٠٠١ لإدراة البيئة، وشهادة الأيزو ٢٠١٨/٤٥٠٠١ الخاصة بإدارة السلامة والصحة المهنية وتحديثهما والأمر يتطلب وجوب متابعة استيفاء متطلبات الحماية المدنية وتحديثها وإجراء المراجعات المستمرة لوسائل السلامة المهنية وتأمين بيئة العمل واجراءات القياسات البيئية حفاظاً على الموارد المادية والبشرية في جميع مقار الشركة، وتوفير مستلزمات أعمال إعادة التدوير في منافذ الشركة حفاظاً على سياسة الاستدامة والحفاظ على البيئة.

- قامت السيدة الأستاذة / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بتوجيه الشكر للسادة ممثلي الجهاز المركزى للمحاسبات بشأن التقارير المعروضة على الجمعية العامة العادية للشركة وكذا الجهود المبذولة في هذا الشأن ،حيث أشارت سيادتها إلى أنه من الجدير بالذكر قيام كلاً من الإدارة التنفيذية والسادة أعضاء لجنة المراجعة والسادة أعضاء المجلس الموقر بالأخذ في الإعتبار الملاحظات التي يبديها السادة ممثلي الجهاز والعمل على الإستفادة منها لتحسين أداء الشركة.

وفيما يلى كامل تقرير إدارة مراقبة حسابات الاتصالات بالجهاز المركزى للمحاسبات على القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للإتصالات عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ ورد إدارة الشركة عليه وتعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على رد إدارة الشركة.

إلى السادة / مساهمي الشركة المصرية للإتصالات

راجعنا القوائم المالية "المستقلة " المرفقة للشركة المصرية للإتصالات " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والمتمثلة في قائمة المركز المالى وقائمة الدخل والدخل الشامل و التدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعاييرالمحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خاليا من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات للقوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم الشخصي للمراقب

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة (فيما عدا ما سيرد لاحقا بهذا الشأن) . وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وأننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية فيما عدا ما تم إدراجه في الفقرات التالية.

أساس إبداء الرأى المتحفظ:

فى ضوء فحصنا للقوائم المالية والمعلومات والبيانات التى أمكن الحصول عليها **نشير إلى ما يلى:-**

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١)

بلغ عدم موافاتنا بالشهادات السلبية للأراضي والمباني المملوكة للشركة للتحقق من عدم وجود أي قيود قانونية على تلك الأراضي والمباني لما لذلك من أهمية للحفاظ على ممتلكات الشركة نتيجة عدم قيام الشركة حتي تاريخه بتسجيل كامل الأراضي المملوكة لها والمشتراة بعد تاريخ تحويلها لشركة مساهمة منذ عام ١٩٩٨.

وأوصينا سرعة نهو إجراءات التسجيل، وموافاتنا بالشهادات السلبية لأراضي ومباني الشركة للتحقق من عدم وجود اي قيود قانونية أو رهونات عليها.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

– تم التنبيه باستخراج الشهادات السلبية وفور استخراجها سيتم موافاة سيادتكم بها.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

يُتابع مع اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لموافاتنا بالشهادات السلبية للحفاظ علي ممتلكات الشركة

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢)

عدم قيام الشركة في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٥ بإعادة تقييم بعض التزاماتها التعاقدية بالعملات الأجنبية بحسابى دائنو شراء أصول ثابتة والموردين والتي بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٦,٩ مليون دولار ، ١,٧ مليون يورو لتبلغ فروق العملة المستحقة نحو ١١٥,٧ مليون جنيه وذلك بالمخالفة لما يقضي به معيار المحاسبة المصرية رقم ١٣ اثار التغيرات في اسعار صرف العملات الاجنبية.

وأوصينا بحصر كافة الحالات المماثلة والالتزام بما تقضي به معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن لإظهار الحسابات على حقيقتها

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بإن بعض العقود لم يتم تحديد تاريخ بداية الدعم الفني الخاص بها وبالتالي لن يتم تحديد الإلتزام الخاص بها بدقة لكي يتم تقييمه، كما أنه قد تم عمل تقييم لبعض العقود خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٥ وسوف يتم فحص وتقييم باقى العقود خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

يتابع التسويات التي ستقوم الشركة بها خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٣)

عدم ضمين حسابات الأصول الثابتة نحو ٢,٢٦٨ مليار جنيه قيمة ما أمكن حصره من أراضى تبين بشأنها ما يلي:

• نحو ١,٣ مليار جنيه قيمة بعض أراضي تخصيص (بثمن وبدون ثمن) ونزع ملكية ـ صدر بشأنها العديد من الفتاوى من مجلس الدولة ومفادها عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي وأنها ستظل مملوكة للدولة ولا تدخل ضمن أصول الشركة ولا يجوز لها التصرف فيها.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

وقد أفادت الشركة بردها على تقاريرنا السابقة بأنها بدأت في إتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المُشار إليها إلا أنه وحتى تاريخه لم نقف على ما أنتهت اليه هذه الإجراءات ونتائجها ، هذا ولم تقم الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن وجود أية قيود على ملكية الأراضى وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبنـــد رقم (٧٤ - أ) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها.

• نحو ٩٢٦ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من المطالبات الواردة من الجهات الحكومية بقيمة الأراضي وحق الإنتفاع والمقام عليها بعض سنترالات الشركة والمدرجة ضمن أصول الشركة ببعض القطاعات (إسكندرية ووجه بحري – أسيوط– قطاعى وسط وشرق الدلتا) ، ولم نقف على أسباب توقف الشركة عن سداد العديد من تلك المطالبات ، وكذا عدم تجديد بعض عقود حق الإنتفاع بمناطق الصعيد ، مما حدا ببعض الجهات إلى رفع دعاوي ضد الشركة ومازالت متداولة بالقضاء ، فضلا عن قيام الشركة بسداد بعض المبالغ كريع على بعض الاراضى بإحدى المحافظات بناء على الأحكام الصادرة فى هذا الشأن .

• وجود العديد من التعديات علي بعض أملاك الشركة بمناطق الشركة المختلفة (أراضي– مباني – سنترالات) مرفوع بشأن بعضها دعاوى قضائية ما زالت متداولة بالقضاء حتى ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٥ ومن أمثلة ذلك:-

أ– نحو ٥,٨مليون جنيه القيمة المقدرة من عام ١٩٩٨ لارض حي شرق مدينة شبين الكوم بمحافظة المنوفية.

ب– نحو ٢٠,٥ مليون جنيه قيمة التعديات على بعض سنترالات بقطاع الاسكندرية ومطروح

ج – نحو ٥,٢ مليون جنيه تكلفة شراء أرض الطوابق المشتراه منذ عام ٢٠٠٧ والتى صدر بشأنها حكم المحكمة الصادر فى الاستئناف رقم ٦١٩٢ لسنة ١٣٣ ق بجلسة ٢٧ / ٦ / ٢٠١٨ " بمحو وشطب العقد المشهر لأرض الطوابق وتسليم الأرض وما عليها من مبان للمدعين "مما ترتب عليه خسارة الشركة للأرض وماعليها من مباني وتسليمها فعلياً للمدعين وخرجت من حيازة وملكية الشركة وقامت الشركة بنقض الحكم بالدعوى رقم ١٦٤٣٤ لسنة ٨٨ ق بشقيه المستعجل والموضوعي إلا أن محكمة النقض رفضت الشق المستعجل بوقف تنفيذ الحكم ، وتم النظر في الشق الموضوعي وقررت محكمة النقض بجلستها في ٦ / ٣ / ٢٠٢٤ بنقض الحكم المطعون فيه فيما قضي من تأييد حكم أول درجة برفض التدخل الهجومي للشركة موضوعاً وإحالة القضية مجدداً الي محكمة استئناف القاهرة وتم تأجيلها لإعادة الإعلان.

ويتصل بما سبق أنه قبل صدور حكم محكمة النقض سالف الذكر قامت الشركة برفع دعوى قضائية ضد بائعي الأرض (مطالبة بنحو٣٠ مليون جنيه من قيمة الأرض وما زاد من قيمتها حتى وقت إستحقاقها والتعويض المناسب) ، وقد صدر حكم لصالح الشركة بالزام المدعي عليهم – بائعى الأرض – بأن يؤدوا مبلغ نحو ١٨ مليون جنيه مضافاً اليها الفوائد القانونية وتعويض بنحو ١٠٠ألف جنيه ، وقد تم الطعن علي الحكم المذكور بطريق الاستئنافين رقمي (٨٩٩٤ ، ٩١٤٣) لسنة ١٣٩ ق أمام محكمة استئناف القاهرة وتم تأجيل النظر فيهما للحكم وحتى تاريخه لم يتم إصدار أية أحكام وما زالت متداولة.

وأوصينا بالالتزام بالفتاوى المشار إليها مع إعداد دراسات الجدوى اللازمة لتقنين وضع تلك الأراضي في ضوء احتياجات الشركة لها ،وموافاتنا بما انتهت إليه الدعاوى القضائية والطعون المرفوعة بشأن بعضها واتخاذ اللازم لتجديد عقود حق الانتفاع قبل انتهائها وسداد المستحق عليها ، مع العمل على إزالة التعديات على الأراضي المملوكة للشركة ، والالتزام بمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها بشأن الإفصاح المشار إليه عاليه..

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

- بالنسبة للأراضي بقيمة ١,٣ مليار جنيه فإنه تجدر الإشارة بأن الشركة بدأت في اتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المُشار إليها بالملاحظة ويتم إطلاع سيادتكم على آخر مستجدات تلك الإجراءات في الاجتماعات الدورية التي يتم انعقادها بين السادة أعضاء الجهاز والسادة المسؤولين بالشركة.
- بالنسبة لمبلغ ٩٢٦ مليون جنيه الخاص بمطالبات مقابل حق الانتفاع فإنه يتم دراسة كل حالة على حده حيث يتم ورود العديد من المطالبات المبنية على أرقام جَزافية مُبالغ فيها ومن ثم فإنه يتم عرض الأمر على كافة الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات المناسبة وفقا لدراسة ظروف واحتياجات كل قطعة أرض ، كما أنه يتم متابعة كافة القضايا المرفوعة من تلك الجهات وموافاة سيادتكم بموقف كل قضية بالتقارير التفصيلية.
- بالنسبة للتعديات على الاراضى فيرجى العلم بانه يتم دراسة موقف كافة الأراضي والمباني من جانب الجهات الفنية والقانونية والتجارية والعمل على الاستغلال الأمثل لها بما يُحقق اقصى استفادة للشركة وسوف يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة وفقا لنتائج دراسة كل قطعة أرض ، كما يتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بشأن تلك التعديات.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

- بالنسبة لاستيلاء حى شرق مدينة شبين الكوم على الارض وأقامه مباني ورش وجراج للسيارات فيرجى التفضل بالإحاطة بأنه قد تم ذلك بعد صدور قرار السيد اللواء/ محافظ المنوفية بتمكين حى شرق شبين الكوم من استرداد ارض البر الشرقى مع العلم بأن الشركة قد قامت بالطعن على قرار الإخلاء وقيد برقم ٩٩٣٧ لسنة ٢٠ ق قضاء إدارى بالمنوفية وبجلسة ٢٦ / ١٠ / ٢٠١٩ تم القضاء فى الشق المستعجل برفضه وإحالة الدعوى إلى هيئة مفوضى الدولة لإعداد تقرير بالرأي القانونى فى موضوعها وانتهى التقرير ضد الشركة برفض الدعوى وإلزام المدعى بصفته المصروفات وتداولت الدعوى بالجلسات وتم حجز الدعوى للحكم لجلسة ١٨ / ١٢ / ٢٠٢١ وصدر الحكم برفض الدعوى وتم الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقيد برقم ٢٥٦٧٥ لسنة ٦٨ ق فى ٩ / ٤ / ٢٠٢٢ ولم يحدد له جلسه حتى تاريخه.
- بالنسبة للتعديات الخاصة بسنترالات الإسكندرية ومطروح فإنه مرفوع بشأنها قضايا ومازالت متداولة.
- بالنسبة لأرض الطوابق فيرجى العلم أن الشركة المصرية للاتصالات قد حصلت على حكم قضائي في دعوى الاستحقاق من محكمة جنوب الجيزة الابتدائية بإلزام البائعين بسداد مبلغ نحو ١٨ مليون جنيه والفوائد القانونية بواقع ٤% سنويا من تاريخ المطالبة القضائية بتاريخ ٢٥ / ٦ / ٢٠١٩ وحتى تمام السداد ومبلغ ١٠٠ الف جنيه تعويضا عن الأضرار المادية والحكم مطعون بطريق الاستئنافين رقمي ٨٩٩٤ ، ٩١٤٣ لسنة ١٣٩ ق أمام محكمة استئناف القاهرة والقضية مؤجلة لجلسة ٤ / ٤/ ٢٠٢٦.
- أما بالنسبة لموقف القضية بمحكمة النقض فإنه بتاريخ ٦ / ٣ / ٢٠٢٤ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه فيما قضى به من تأييد حكم أول درجة برفض التدخل الهجومي موضوعا وإحالة القضية إلى محكمة استئناف القاهرة ومؤجلة لجلسة ٢٣ / ٤ / ٢٠٢٦.
- بالنسبة للإفصاحات فإن إدارة الشركة تلتزم بشكل كامل بالإفصاح في ضوء الأهمية النسبية عن المعلومات الهامة والمؤكدة تطبيقا لمعايير المحاسبة المصرية.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

سيتم متابعة ما تم من الإجراءات التي اتخذتها الشركة والمشار إليها بالرد خلال العام المالى ٢٠٢٦، كما نوصي بسرعة اتخاذ اللازم لحسم الخلاف بين الشركة والجهات الأخرى بشأن مطالبات حق الإنتفاع ودراسة كافة الحالات الأخرى فى ضوء الجدوى الإقتصادية منها وموافاتنا بما تسفر عنه دراسة كل حالة على حدا من مطالبات حق الانتفاع وإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن.

كما يتابع موقف إزالة تلك التعديات وما يتم بشانها خلال عام ٢٠٢٦.

وكذا متابعة كافة الإجراءات القانونية المتخذة من قبل الشركة وخاصة الموقف الخاص بأرض شبين الكوم، وموافاتنا بالمستجدات في هذا الشأن.

أما بالنسبة لأرض الطوابق يتابع موقفها من مستجدات واحكام خلال عام ٢٠٢٦.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٤)

من حساب الأصول الثابتة تكلفة نادي الشركة بالمعادي البالغة نحو ٢,٨ مليار جنيه وتحملت عنه مصروف إهلاك بنحو ١٦١ مليون جنيه ، وقد تبين بشأن ذلك ما يلي:

•عدم تقنين وضع أرض النادي والمخصصة للشركة من مصلحة الأملاك الأميرية لإقامة محطة لاسلكية عليها منذ عام ١٩٥٥والذى تم الاشارة فى التخصيص المشار اليه انه فى حالة إستخدامها لغير الغرض المخصصة لاجله ترد إلى مصلحة الاملاك الاميرية.

•تضمنت أصول النادى نحو ١٠٢ مليون جنيه القيمة الحالية لحق الإنتفاع للأرض التى تم استئجارها لمدة ٢٠ عام من وزارة الإتصالات لإنشاء وإدارة وتشغيل مراكز تدريب مفتوحة فى مجال الإتصالات و تكنولوجيا المعلومات ، وقد تبين قيام الشركة باستخدام الأرض فى غير الغرض المخصصة من اجله بالمخالفة للبند رقم (٤) من التعاقد المبرم بين الشركة ووزارة الإتصالات ، وكذا الموافقة الصادرة من الهيئة العامة للإستثمار بتاريخ ٢٥ / ١٠ / ٢٠٢٣ مما قد يعرض الشركة لسحب الارض وما عليها من إنشاءات طبقا لما يقضى به البند رقم ١٥ من التعاقد المشار إليه.

•عدم فصل قيمة الاجهزة والالات مثل (اجهزة التكييف والانذار واجهزة المراقبة والمصاعد) عن مكونات كل مبنى حيث تم اهلاكها ضمن المبانى على ٥٠عام ، فضلا عن تسجيل قيمة الملاعب والبالغة نحو٦٥,٤مليون جنيه بصورة إجمالية فى سجل الأصول دون فصل مكوناته وعلى الاخص تكلفة النجيلة الطبيعية او الصناعية وباقى المكونات المرتبطة بالملاعب.

• قيام الشركة المصرية للإتصالات بالتعاقد مع شركة تى إى للإستثمار الرياضى (المملوكة للشركة بنسبة ٩٩,٩٩%) يحق بموجبه للأخيرة استغلال النادى فى الغرض المخصص من أجله ، ولم نتحقق من مدى تناسب العائد السنوى المستحق

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

مقابل التكاليف التي تتكبدها الشركة ولم تقم الشركة المذكورة بسداد حق الانتفاع المستحق عليها من ١ / ٤ / ٢٠٢٤ حتى ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٥ والبالغ نحو ١٥١,٤ مليون جنيه وذلك بالمخالفة للبند ٧ / ٣ من عقد حق الانتفاع والذى يقضى بتحصيل مقابل حق الانتفاع مقدما ودون تاخير ، ونشير فى هذا الشان الى خلو العقد من فرض غرامة تاخير على الشركة المذكورة حال عدم التزامها بالسداد

• قيام الشركة المصرية بتمويل الشركة المذكورة بنحو ١٩٩ مليون جنيه خلال العام والاعوام السابقة ولم نقف على طبيعة تلك التمويل فضلا عن عدم ابرام تعاقد بين الشركتين بشان سداد تلك المبالغ.

• لم تقم الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن التعاقد مع الشركة التابعة المذكورة كعقد إيجار تشغيلى بالمخالفة لما تقضي به الفقرتين رقمى ٩٥ ، ٩٦ من معيار المحاسبة المصرى – عقود التأجير- وقد أفادت الشركة بردها على تقر ير فحص القوائم المستقلة فى ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٥ أنها تقوم بالافصاح طبقا للمعايير المحاسبية وذلك ضمن ايضاح المعاملات مع الاطراف ذات العلاقة الا انها لم تقم بالافصاح عن طبيعة المعاملة مع الشركة التابعة.

وأوصينا بإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن ، وفصل مكونات سجل الاصول الثابتة فيما يخص الملاعب والاجهزة وسرعة إنهاء كافة الإجراءات الخاصة بتقنين وضع أرض النادي ، مع موافاتنا بدراسة الجدوى الاقتصادية للتحقق من عائد الشركة ، وضرورة الإفصاح عما تم الاشارة اليه ضمن الإيضاحات المتممة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

– تقوم الشركة حاليا باتخاذ كافة الإجراءات الإدارية والقانونية بشأن تقنين أوضاع ملكية جميع اراضى الشركة ومن ضمنها ارض النادى ويتم إطلاع سيادتكم على آخر مستجدات تلك الإجراءات في الاجتماعات الدورية التي يتم انعقادها بين السادة أعضاء الجهاز والسادة المسؤولين بالشركة.

– بالنسبة لمعدلات الإهلاك فقد تم التنسيق مع الجهات الفنية وتعديل بعض الأعمار الإنتاجية لبعض الأصول مثل حمام السباحة والملاعب وبعض الأجهزة الكهربائية وغيرها، أما بخصوص ما ورد بملاحظة سيادتكم فإنه جاري الفحص مع الجهات الفنية المختصة وسوف يتم عمل اللازم في ضوء ذلك.

– بالنسبه لمبالغ حق الإنتفاع المستحقة على شركة TE Sport والمبالغ المدفوعة لها من تحت الحساب فإنه سيتم تسويتها وتحصيلها في ضوء المستجدات حيث أن الشركة المذكورة مازالت في مرحلة البداية كشركة مَنشأة حديثاً وتقوم بكافة ما يمكن القيام به من إجراءات وإنشاءات وغيرها لزيادة الإيرادات وسداد الإلتزامات.

– بالنسبة للإفصاح بالإيضاحات المتممة فإن الشركة تقوم بالإفصاح اللازم طبقا لمعايير المحاسبة وذلك ضمن ايضاح المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (ايضاح رقم ١/٣٧). من ايضاحات القوائم المالية للشركة

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

نرى ضرورة فصل الأعمار الإنتاجية لكافة الأصول التي يمكن تحديد أعمارها ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المرتبطة خلال عام ٢٠٢٦.

كما يتابع موقف تقنين وضع الأرض وموافاتنا بالمستجدات، وكذلك متابعة تسويات حق الانتفاع على شركة TE Sport ونوصى بالإفصاح في هذا الشأن ضمن إيضاحات الأصول بالقوائم المالية.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٥)

لم ما زالت الأصول الثابتة تتضمن قيمة المسارات والكوابل النحاسية الغير صالحة للإستخدام خلال عام ٢٠٢٥ بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٥٨ مسار بطول ١١,٨ ألف متر طولى على الترتيب حيث أفادت لجان السحب أن تلك المسارات غير صالحة للإستخدام لتعذر سحب الكوابل منها فضلا عن نحو ٧٢ الف متر طولى من الكوابل النحاسية تم فصل الخدمة عنها حتي ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٥ ، وكذا عدم استبعاد قيمة البطاريات التي تم سرقتها من بعض وحدات MSAN والتى بلغ ما أمكن حصره منها عدد ٦٣٢٦ بطارية من حسابات الأصول الثابتة ، ولم تتخذ الشركة أية إجراءات بشأن الكوابل التى تم فصل الخدمة عنها الامر الذى سهل سرقة العديد من هذه الكوابل بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٣٣٥٥ متر طولى بتكلفة قدرها نحو ٤,٣ مليون جنيه بوسط الدلتا ، ونشير في هذا الصدد ضرورة دراسة جدوي التأمين علي الكوابل النحاسية التي لم يتم إحلالها حفاظاً علي ممتلكات الشركة.

وأوصينا ببحث ودراسة ما سبق الإشارة إليه وإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن لما له من أثر علي أصول وممتلكات الشركة..

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

بالنسبة يرجى التفضل بالعلم بالاتي :

- بالنسبة للمسارات غير الصالحة للاستخدام فإنه جاري حصر تلك المسارات واستبعادها خلال الربع الأول عام ٢٠٢٦.
- اما بالنسبة للبطاريات فإنه يتم استبعاد كافة البطاريات التي تم سرقتها من سجلات الأصول بشكل دوري بعد استيفاء كافة المستندات والإجراءات اللازمة لذلك من الجهات المختصة.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

- أما بالنسبة للتأمين على الكوابل النحاسية فإن الإجراءات التي تتخذها الشركة تأخذ في الاعتبار كافة العوامل الممكنة في ضوء التكلفة والعائد ، حيث أنه نظراً للتكلفة الباهظة التي تتطلب ذلك ولخطة الشركة المستمرة منذ سنوات باستبدال الكوابل النحاسية بكوابل ألياف ضوئية وبالتالي فإنه من الصعب التأمين على كافة الكوابل النحاسية، ولكن في كل الأحوال تتخذ الشركة كافة الإجراءات المُمكنة للحفاظ على أصولها.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

يتابع ما يتم من تسويات بشأن المسارات غير الصالحة للاستخدام والبطاريات التي يتم استبعادها خلال عام ٢٠٢٦، مع دراسة إمكانية التأمين على تلك الكوابل.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٦)

عدم إستغلال الشركة لبعض الأراضي ، والمباني في الأغراض المخصصة لها من أجله لإقامة سنترالات يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٩ ولم يتم إبرام عقود بشأنها مما قد يعرض الشركة لسحب تلك الأراضي لمخالفتها لشروط التخصيص ، فضلا عن وجود العديد من النزاعات القضائية مع بعض الجهات الادارية بالدولة بشأن تلك الاراضى ، وقد بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٧٦,٧ مليون جنيه بحساب المشروعات تحت التنفيذ ، ونحو ١٤ مليون جنيه بحساب الأصول الثابتة مما قد يترتب عليه ضياع عوائد استثمار المبالغ المشار اليها وقد أفادت الشركة بردها المتكرر بأنه جارى إتخاذ اللازم في هذا الشأن وأوصينا بالالتزام بشروط التخصيص وتقنين وضع تلك الاراضى للاستفادة منها فى الاغراض المخصصة لها تفاديا لتوقيع الجزاءات أو الغاء التخصيص ومراعاة المدة المحددة لتنفيذ المشروعات تفاديا لسحب تلك الاراضى.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

جاري دراسة موقف كافة الأراضي والمباني من جانب الجهات الفنية والقانونية والتجارية والعمل على الاستغلال الأمثل لها بما يحقق اقصى استفادة للشركة.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

يتابع خلال عام ٢٠٢٦، مع سرعة موافاتنا بالموقف الحالي لمدى إستغلال تلك الأصول وبما اتخذته الشركة من إجراءات إدارية وقانونية في هذا الشأن

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٧)

ضعف الترابط والتنسيق بين قطاعات الشركة المختلفة أدي إلى التأخر في إضافة بعض الأصول والتي بلغت نحو ٩٠٥ مليون جنيه والتي يرجع تاريخ دخول بعضها للخدمة لعام ٢٠٢٠ مما أدي الي تحميل الفترة باهلاك بنحو ٦٧٢مليون جنيه ، فضلا عن عدم تضمين حسابات الأصول الثابتة والأصول الأخرى في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٥ نحو ٥٦٢,٢ مليون جنيه بالمخالفة لما يقضى به معيار المحاسبة المصرية رقمى (١٠) وما لذلك من أثر علي حساب الإهلاك تتمثل في:-

- نحو ٥٤٤,٢ مليون جنيه قيمة المشروعات التي تم تنفيذها ودخولها الخدمة وتشغيلها ويرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٢٤ وقيمة حاسبات شخصية وطابعات.

نحو ١٨ مليون جنيه قيمة ما تم تنفيذه من أعمال توريد وتركيب وتشغيل لأنظمة كاميرات المراقبة بمخازن الشركة والتى تم إستلامها نهائيا بتاريخ ١٨ / ٩ / ٢٠٢٥ ومنهم نحو ٢,٢ مليون جنيه قيمة الاعمال المنفذة لرفع كفاءة بعض المباني والسنترالات والتي تم استلامها ابتدائياً خلال الفترة من مايو ٢٠٢٤ حتى يناير ٢٠٢٥.

وأوصينا بإجراء التسويات اللازمة لإظهار حسابات الأصول وكذا مصروف الإهلاك علي حقيقتهم إلتزاما بأحكام الفقرة رقم (٥٥) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:-

-بالنسبة لحساب مشروعات تحت التنفيذ فإنه يتم رسملة الأصول بعد استيفاء المستندات اللازمة من الجهات الفنية بالشركة ، ونظرا لتعدد وتنوع وانتشار مشروعات ومهمات الشركة فإنه يتم التنسيق بين كافة الجهات المختصة كل ربع مالي لتجميع بعض الأصول التي دخلت الخدمة واستيفاء كافة البيانات اللازمة من جانب الجهات الفنية لرسملة تلك المشروعات ، ومن ثم فإنه سوف يتم رسملة ما تم دخوله الخدمة خلال الربع الاول عام ٢٠٢٦ وعمل التسويات اللازمة بعد استيفاء الإجراءات والمستندات اللازمة ومن ثم مراعاة احتساب الأهلاك للأصل من تاريخ بدء التشغيل.

- بالنسبة لمبلغ الـ ١٨ مليون جنيه الخاص بأعمال توريد وتركيب وتشغيل أنظمة كاميرات المراقبة بمخازن الشركة فإنه سيتم إضافته للأصول فور الإنتهاء من الإجراءات وتوفير المستندات اللازمة لذلك.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

- يتابع ما يتم من تسويات لإضافة ما ورد بالملاحظة علي حساب الأصول خلال الربع الأول لعام ٢٠٢٦ ، مع سرعة إتخاذ اللازم مع الجهات الفنية للإفادة بالاصول المهيأة للتشغيل التزاماً بمعيار المحاسبة المصري رقم ١٠ الأصول الثابتة واهلاكاتها.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٨)

تضمنت الأصول نحو ٩٨ مليون جنيه قيمة شراء شبكة إتصالات مقامة من طرف العميل منذ سنوات خاصة بأحد المجتمعات المغلقة وإهلاكها على ٥٠ عام دون فصل ما يخص المساحات المؤجرة لمدة ٧ سنوات لاقامة أبراج عليها وفقا للعقد المبرم ، وكذا دون فصل البنية الأساسية عن تكلفة الكابل لإختلاف معدل الإهلاك لها عن معدل إهلاك الشبكة .فضلا عن عدم وجود لجنة فنية لدراسة تحديد معدل إهلاك الشبكة المستخدمة المشار إليها وكذا عدم موافاتنا بدراسات الجدوى المعدة لشراء الشبكة ، فضلا عن ذلك لم تتضمن الاصول وإلتزامات الشركة قيمة شراء شبكة إتصالات باحد المجتمعات المغلقة شاملة تاجير ٦ مساحات لتركيب ابراج محمول ، ٢ مركز بيع والبالغ قيمتها نحو ٥٥ مليون جنيه .

وأوصينا باجراء التسويات اللازمة بفصل ما يخص المساحات ومراكز البيع المؤجرة عن تكلفة الشبكة وكذا البنية الأساسية عن تكلفة الكوابل لإظهار الحسابات علي حقيقتها إلتزاما بأحكام الفقرة رقم (٥٥) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية وتشكيل لجنة فنية للوقوف على صحة معدلات إهلاك الشبكة وموافاتنا بدراسات الجدوى المشار إليها والايرادات المحققة من تلك الشبكات والموقف الحالى الخاص بمساحات ابراج المحمول ومراكز البيع التى لم يتبين لنا استلامها واستغلالها .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بأنه جارى فحص العقود والتنسيق مع الجهات الفنية لتحديد مدى أمكانية إجراء الفصل بين مكونات الشبكة ومن ثم عمل اللازم. كما يرجى العلم بأنه قد تم موافاة سيادتكم ببعض البيانات الخاصة بتلك المشروعات وجاري موافاة سيادتكم بباقى البيانات المطلوبة وفحص ما ورد بالملاحظة وعمل اللازم في ضوء نتائج الفحص.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

يُتابع ما ستقوم به الشركة من تسويات في ضوء نتائج الفحص خلال عام ٢٠٢٦.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٩)

عدم قيام الشركة بحساب القيمة الحالية لبعض عقود الدعم الفنى والتي بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٣٦٣ مليون جنيه المعادل لنحو ٦,٩ مليون دولار ، نحو ٦,٦ الف يورو والتى سيتم سداد بعضها على مدار ٥ سنوات وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (٢٣) من معيار المحاسبة المصرية رقم (١٠) – الأصول الثابتة وإهلاكاتها.

وأوصينا بإجراء التصويب اللازم ومراعاة أثر ذلك على حساب الإهلاك ، والالتزام بمعايير المحاسبة المصرية بشأن القيمة الحالية.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإن بعض عقود الدعم الفني تكون بدايتها بعد انتهاء فترة الضمان والتي تحدد بناء على تواريخ الإستلام النهائي للعقد الأصلى والتي في بعض الأحيان يتم تأخير تحديدها مع الجهات الفنية نظراً لطول مدة إستيفاء المستندات ومن ثم يتم عمل التسويات اللازمة لها في الفترة المالية اللاحقة.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

يُتابع التسويات التي ستقوم الشركة بها خلال الربع الأول لعام ٢٠٢٦ مع ضرورة التنبيه على الجهات الفنية بإستيفاء كافة البيانات اللازمة لتسجيل العقود بالقيمة الحالية من أول مرة لإظهار قيم الأصول والإلتزامات بشكل صحيح ودقيق.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٠)

مخالفة الشركة للفقرة ٧٠ من معيار المحاسبة المصرى رقم ١٠ – الاصول الثابتة واهلاكاتها حيث لم تقم الشركة باستبعاد قيمة الاصول التي تم احلالها من بعض مشروعات الكوابل البحرية والمتمثلة فى الاجهزة والراكات.

وأوصينا بالالتزام بتطبيق معيار المحاسبة المشار إليه وإجراء ما يلزم من تسويات.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالعلم بأن التحديثات المذكورة هي عبارة عن تحديثات تمت بدون إحلال اى مهمات او أجهزة بدلا منها مع العلم بأنه في حالة الإحلال لا يتم الإستبعاد مباشرة نظرا لأنه يتم استخدام ما يتم احلاله كقطع غيار في حالة إمكانية الاستفادة منها بمشاريع أخرى او تخريدها في حالة عدم الجدوى منها.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

يتابع ما يتم من تحديثات وما يتم إستخدامه أو تخريده من تلك المهمات.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١١)

لم تقم الشركة بإستبعاد تكلفة بعض السعات الدولية المباعة بنظام IRU خلال العام من حساب أصول حق الانتفاع والبالغ قيمتها البيعية نحو ١٩٨ مليون جنيه المعادل لنحو ٤ مليون دولار على بعض الكوابل ، ونشير في هذا الصدد الي قيام الشركة باستبدال بعض السعات بينها وبين أحد الكوابل (بدون مقابل) دون اجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن لما لذلك من أثر علي حساب الاصول واهلاكاتها.

وأوصينا بإجراء التسوية اللازمة لإظهار حسابات الأصول والإستهلاك على حقيقتهما.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بأنه سيتم عمل الاستبعادات اللازمة فور الانتهاء من تحديد التكلفة، أما بالنسبة للسعات المستبدلة فقد تم التوضيح لسيادتكم من خلال الاجتماعات مع الجهات الفنية المختصة داخل الشركة بكافة التفاصيل اللازمة والردود على استفسارات سيادتكم

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

يُتاب يُتابع التسويات التي ستقوم الشركة بها خلال الربع الأول ٢٠٢٦.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٢)

إستمرار ضعف نظام الضبط الداخلي والترابط والتنسيق بين إدارات الشركة المختلفة المعنية بالمخزون ، مما ترتب عليه تأخر تسجيل بعض حركات الإضافة والصرف لفترات طويلة ترجع إلى عام ٢٠٢١ ، الأمر الذي أدي الي إظهار أرصدة المخزون والحسابات المرتبطة على غير حقيقتها ومن مظاهر ذلك ما يلي :

تضمن المخزون بالخطأ نحو ٤٥٧ مليون جنيه وصحتها حساب الارصدة المدينة تتمثل فى :-

- نحو ٣١٠ مليون جنيه قيمة ما تم سداده على ذمة إعتمادات مستندية لتوريد بعض قطع غيار ومهمات لبعض العقود و أوامر التوريد الصادرة لبعض الموردين لم يتم ورود مشمولها وإضافتها لمخازن الشركة.
- نحو ١٥٠ مليون جنيه قيمة المهمات المرفوضة لعدم مطابقتها للمواصفات الفنية والغير صالحة للاستخدام بعضها مرفوع بشأنه قضايا متداولة حتى ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٥ ولم يتم استبدالها بمهمات اخرى صالحة للاستخدام وكذا لم يتم تعويض الشركة عن قيمتها بالمخالفة لاحكام المادة ٢٢ من لائحة التخزين والقواعد التفصيلية الخاصة بها.
- تم تخفيض المخزون لمقابلة المخزون الراكد والتالف بالمخازن الرئيسية بنحو١٥٣ مليون جنيه وتبين إستمرار الشركة بتقييم المخزون الراكد طبقا لأسس زمنية ونسب مئوية وردت بلائحة التخزين وبالقواعد التفصيلية لها بالمخالفة لما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون ، ونشير في هذا الصدد إلى عدم نهو اعمال اللجنة الفنية المشكلة منذ عدة سنوات لدراسة المخزون.

عدم تاثر المخزون بنحو ٧٠،١ مليون جنيه قيمة ما تم توريده للمخازن من المهمات الخاصة بتوسعات اجهزة OSS وكذا قيمة العجز والبارز لبعض الاصناف يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٢٣.

- تكدس بعض مخازن الشركة ببعض الأصناف والمهمات الواردة للمشروعات القومية حيث تبين أن معدل الصرف منها بطئ وقد بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٩٩١ مليون جنيه ونشير في هذا الصدد إلى قيام الشركة بتشكيل لجنة في ٨ / ٩ / ٢٠٢٤ لمطابقة أرصدة المخازن الرئيسية مع ما تم صرفه لمخازن مقاولي التنفيذ مع ما تم تنفيذه علي الطبيعة للتحقق منها وهو الأمر الذى لم يتم الإنتهاء منه حتى تاريخ اعداد القوائم المالية في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٥ وقد افادت الشركة بردها على تقرير الفحص المحدود في ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٥ بانه جاري الفحص.
- تحمل الشركة ١،٥ مليار جنيه منذ سنوات وحتي ديسمبر٢٠٢٥ كفروق عملة للتأخر في السداد ، وللتغيير في شروط الدفع ، وفروق لزيادة أسعار بعض المواد الخام والمهمات ، وكذا علاوات أسعار لبعض التعاقدات وأوامر التوريد وذلك نتيجة التأخر في اجراءات البت والإسناد ، وعدم جاهزية بعض المخازن لاستيعاب الكميات المتعاقد عليها مما ترتب عليه ايقاف التوريد اكثر من مرة من قبل الشركة ، وكذا رد غرامات تاخير ومصاريف اخرى لبعض الموردين .
- عدم الإنتهاء من إنشاء منظومة حسابات لجميع المخازن الفرعية أدى إلى عدم تضمين المخازن الفرعية بقيمة الأصناف المنصرفة من المخزن الرئيسي واعتادت الشركة على تحميل قيمتها على حساب المصروفات بالرغم من عدم صرفها للتشغيل ، وقد جاء رد الشركة على تقريرنا على فحص القوائم المالية في ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٥ مؤيداً لما ورد بالملاحظة.

ونشير فى هذا الشان إلى ضعف بعض أنظمة إنذار الحريق والاطفاء الألى ببعض مخازن ومباني ومحطات إنزال الكوابل البحرية بالشركة .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

قامت الشركة باتخاذ إجراءات جادة نحو ميكنة بعض العمليات بمنظومة المخازن يتم من خلالها زيادة الترابط والتنسيق بين إدارات الشركة المختلفة وقد تم دراسة أسباب ذلك ووضع الحلول المُمكنة لها والتي كان من ضمنها تحديث أو تغيير نظم تخطيط الموارد بالشركة ERP الخاصة بالمخزون والمشتريات والمالية. ولكن نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة على مستوى العالم وانعكاسها على الاقتصاد المصري فجارى ايجاد حلول تقنية بديلة لتطوير منظومة المخازن.

ونتيجة الجهود التي تبذلها الشركة في تطوير منظومة العمل فقد تم إنشاء منظومة مخزنية يتم من خلالها عمل حصر لكافة الأصناف المخزنية المتواجدة بالمخازن الرئيسية التي تم ربطها على تلك المنظومة وكذلك يتم اعداد طلبات الصرف وتسجيل حركات الإضافات والصرف وتسعير الكميات واتمام كافة العمليات المخزنية فى تلك المخازن إلكترونيا .

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

وقد تم العمل بهذا النظام منذ بداية عام ٢٠٢٤ ، كما انه قد تم اعداد خطة سيتم من خلالها ربط كافة المخازن الفرعية على منظومة المخازن الالكترونية بداية من ١ ابريل عام ٢٠٢٦ ومتوقع الانتهاء منها في نهاية عام ٢٠٢٦ وسيتم دراسة تطوير إجراءات العمل بما هو مُتاح من إمكانيات وفي ضوء الموارد المتاحة والتكلفة والعائد.

– بالنسبة لأرصدة الاعتمادات المُستندية فهي عبارة عن مبالغ تم سدادها لشراء مهمات مخزنية ستصل للمخازن ويتم تحميل ما تم صرفه بشكل مؤقت على حساب الاعتمادات (حيث أنه من المؤكد طبقا للعقود أن ما تم سداده هو مقابل مهمات مخزنية سيتم إستلامها أو تم إستلامها) لحين استيفاء بعض الإجراءات مثل مستندات الفحص والإضافة والقيم الفعلية للجمارك وغيرها ، وفور استيفاء تلك الإجراءات يتم نقل تلك القيم من حساب الاعتمادات إلى حسابات المخزون المختصة وبالتالي فإنها جزء أصيل من المخزون وبالتالي يتم إضافة قيمة ما يتم سداده من اعتمادات مستندية لشراء مهمات مخزنية إلى قيم حسابات المخزون الأخري.

بالنسبة لموقف المهمات المرفوضة بالفحص تبين الآتي :

• بالنسبة للعقد رقم ٢١١ / ٢٠٢١ / ٣٧ / ٢ فقد تم سحب المهمات المرفوضة عن طريق الشركة الموردة بعد التوصل لاتفاق بتخفيض أمر الشراء الأول.

• بالنسبة للمهمات الخاصة بالعقد رقم ٤٥١ / ٢٠٢٤ / ٨ / ١ بنحو ٢٤٤ الف جنيه توريد الشركة المصرية للمقاولات فإنه تم توريد بديل للمهمات المرفوضة وجاري الفحص من قبل لجان الشركة المصرية للاتصالات.

• بالنسبة للمهمات الخاصة بالعقد رقم ٤٥١ / ٢٠٢٣ / ٣٤ توريد شركة تلي سبورت فإن العينات المقدمة لم تورد من قبل ويتم إجراء بعض التعديلات عليها وجاري التوريد بعد التعديل طبقاً لمواصفة الشركة المصرية للاتصالات .

• بالنسبة للمهمات الخاصة بالعقد رقم ٤٥١ / ٢٠٢٣ / ٣ / ١ توريد شركة نيوتك لصنف الكونكتور فقد تم توريد كمية مبدئية لتجربتها بمناطق الشركة المصرية للاتصالات وفي حالة نجاح التجربة سيتم قبول العينات وتوريد باقي الكميات طبقاً لأمر التوريد .

• بالنسبة للعقد رقم ٢١٢ / ٢٠١٩ / ٤ فإن هذه المهمات بدون مقابل وتم التواصل مع الشركة لتوريد البديل والتنسيق مع القطاع الفنى لتشكيل لجنة مختصة للفحص والاستلام.

• بالنسبة لباقي المهمات فإنه يتم متابعة الإجراءات المُتخذة بشأنها وسوف يتم موافاة سيادتكم بها فور حدوثها.

- بالنسبة لاستخدام العامل الزمني في تقييم المخزون عن طريق حساب قيمة المهمات الراكدة فإن التعامل مع المهمات الراكدة تتم وفقا لمعايير محددة لكيفية الاستفادة منها بعد العرض على لجان متخصصة في فحص الأصناف الراكدة بحيث يمكن الاستفادة منها أو التخلص منها بالبيع وذلك دون إحداث أضرار مادية للشركة قدر الإمكان
- أما بالنسبة لسياسة الشركة الخاصة بالانخفاض في قيمة المخزون فيرجع ذلك لان المخزون الذى يتم دراسته وتخفيضه أو زيادته هو بغرض الاستخدام في انشطة الشركة بالإضافة لتعدد أماكنه وكثرة أصنافه واختلاف تباعد توقيتات شراءه مما يجعل تحديد صافي القيمة البيعية لكافة الأصناف عملية يصعُب تطبيقها بشكل عملي طبقا لبنود المعيار في مثل هذه الحالة ، وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر فإن الشركة تطبق أفضل الممارسات المتاحة وهي تطبيق العامل الزمني للأصناف لقياس تكلفة المخزون ، أما بالنسبة للجنة المذكورة في هذا الإطار فهي لجنة الراكد والتي بدورها تنعقد بشكل دوري لدراسة المهمات وإتخاذ اللازم بشأنها وليست لجنة مُحددة بوقت زمني معين ثم يتم إعادة تشكيلها مرة أخرى.
- بالنسبة لمبلغ ٧٠١ مليون جنيه فإنه سيتم إضافته للمخزون فور توافر المستندات الدالة لذلك ، أما بالنسبة لقيمة العجز والبارز في بعض المهمات فإنه سيتم إجراء التسويات اللازمة فور صدور نتائج التحقيقات والتوصيات من الجهات المعنية بالتحقيقات الجارية.
- بالنسبة لبطء صرف بعض المهمات الخاصة بالمشروعات القومية فإنه في بعض الأحيان يحدث تأخير لظروف خارجة عن إرادة الشركة وترجع إلى خطط وظروف وإجراءات بعض الجهات بالدولة حيث أن التنفيذ يكون مرتبط بالإنتهاء من تنفيذ المرافق الأخرى مع توفير مهمات المشروع بالكامل وهو ما أدى إلى وجود تكدس مؤقت للمهمات بالمخازن في الفترات السابقة ، أما في الوقت الحالي فلا يوجد تكدس للمهمات نتيجة لتقدم سير العمل بالمشروع ، كما أنه جاري الإنتهاء من تنفيذ كامل المشروع ، وسيتم موافاة سيادتكم بنتائج أعمال اللجنة فور الإنتهاء منها.
- بالنسبة لتأخر الشركة في البت في إجراءات التعاقد وإصدار أوامر التوريد للموردين وعدم الدقة في تحديد احتياجات الشركة فقد سبق وأن تم التوضيح بأن الشركة قامت باتخاذ كافة الإجراءات الطبيعية طبقا للوائح والتعليمات وبذلت العناية المهنية اللازمة في أداء عملها في كافة مراحل التعاقدات سواء في التخطيط أو التعاقد أو الموافقة على علاوات الأسعار ولكن نظرا للظروف الاقتصادية العالمية والمحلية الصعبة وما ترتب عليها من قرارات وإجراءات صعبة والتي انعكست اثارها على كافة الجهات بالدولة والتي تعتبر من الاثار الخارجة عن إرادة الشركة كما ان اى علاوات او فروق في الأسعار تتم طبقاً للوائح والقواعد المنظمة بالشركة

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

- بالنسبة لعدم إنشاء منظومة حسابات للمخازن الفرعية فإنه بالفعل يوجد منظومة لحسابات المخزون للمخازن الفرعية التي تم استيفاء الشروط الخاصة بها وفقاً للائحة التخزين والقواعد التفصيلية الخاصة بها. كما انه جارى تعميم تلك المنظومة تباعاً على كل المخازن الفرعية والمحلية التي تستوفي الشروط.

أما بالنسبة لتحميل قيمة بعض منصرفات المخازن على المصروف مباشرة فإن ذلك يتم فقط لبعض المخازن المحلية القليلة نظرا لعدم وجود مخازن فرعية بالقطاع التابعة له تكون وسيط أولا قبل تحميلها على المصروف ويتم الرقابة على تلك الاصناف من واقع العهد الشخصية المسلمة لأمناء العهد بالمخازن بالإضافة الى تضمينها بمحاضر الجرد السنوية كل عام.
فيما يتعلق بعدم توافر أنظمة انذار الحريق والاطفاء الآلى ببعض المخازن فقد تم اعداد خطه طويله الأجل سيتم من خلالها تنفيذ كافة اجراءات الحماية المدنية والتي تتمثل فى البدء بالمواقع والسنترالات الهامة والمؤثرة على ان يتم استكمال التنفيذ لكافة مواقع الشركة فى ضوء التكلفة خلال الفترات القادمة

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

يتابع لحين إستكمال المنظومة الجديدة خلال عام ٢٠٢٦ كما جاء برد الشركة.
يتابع ما يتم من تسويات بحساب الإعتمادات خلال عام ٢٠٢٦.
يتابع ما يتم من إجراءات بشأن المهمات المرفوضة والعقود الخاصة بأجهزة OSS خلال عام ٢٠٢٦.
يُتابع موقف المهمات بطيئة الصرف ونتائج أعمال اللجنة المُشكلة لفحص تلك الأصناف خلال عام ٢٠٢٦.
يُكتفى برد الشركة بخصوص فروق العملة وزيادة أسعار الخامات وعلاوات الأسعار والعمل على الحد منها مستقبلاً.
ضرورة سرعة حصر كافة المخازن الفرعية التي لم يتم إضافتها على منظومة الأوراكل والعمل على إضافتها في أقرب وقت مع وضع الضوابط اللازمة لإحكام الرقابة على الإضافات والمنصرفات من المخازن لتجنب أي فروق.
يتابع ما يتم تنفيذه بشأن خطة الحماية المدنية على مخازن الشركة..

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٣)

لم نواف بما يفيد قيام الشركة بإعداد وإرسال المصادقات لبعض أرصدة العملاء والأرصدة المدينة والدفع المقدم والأرصدة الدائنة فى ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٥ للتحقق من صحة تلك الأرصدة في ذات التاريخ.
وأوصينا بإتخاذ اللازم فى هذا الشأن.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

تم إرسال مصادقات للعملاء الذين يمكن التصادق معهم وكذلك بعض الأرصدة المدينة والدائنة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وقد تم إرسال بعضها لسيادتكم.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

يتابع مع مراعاة ارسال المصادقات لكافة العملاء والارصدة المدينة والدائنة للتحقق من صحة الأرصدة في تاريخ اعداد القوائم المالية.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٤)

بلغ رصيد حساب العملاء نحو ١٤,٥ مليار جنيه – بعد خصم مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة – بنحو ٣,١ مليار جنيه في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٥ ، وتضمن الرصيد بعض المبالغ بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١,٨٥٦ مليار جنيه تتمثل في (نحو٥١٤,٣ مليون جنيه مديونية متوقفة علي بعض العملاء خارج مصر وعملاء دوائر مؤجرة يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٠ ، نحو ١,٣٢ مليار جنيه مديونية متوقفة علي بعض عملاء الحكومي ، ومنزلي ، وتجاري ، وبيع خدمة يرجع تاريخ بعضها ما قبل عام ٢٠٠٠ ، ونحو ١٩,٣ مليون جنيه قيمة المتبقى من مديونية الهيئة العامة للطرق والكبارى عن الاعمال التى قامت بها الشركة منذ عام ٢٠١٧) ونشير الي عدم قيام الشركة بتقييم الرصيد المستحق علي بعض العملاء بالخارج المتوقفين عن السداد منذ عدة سنوات حيث لم تقم الشركة بإعادة تقييمها على سعر الإقفال في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٥ مما يعد مخالفاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم ١٣ الخاص بأثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.
فضلاً عن وجود مبالغ معلاه بالأرصدة الدائنة متحصلات من العملاء بنحو ٥٩٦ مليون جنيه منها تحويلات جهات حكومية بلغت نحو ٣٦٩ مليون جنيه يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠١٧ دون تسوية
وأوصينا بإتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تحصيل المديونيات المستحقة للشركة حفاظاً على حقوقها ، وبحث ودراسة الأرصدة المحصلة من بعض العملاء واجراء التسويات اللازمة ومراعاة أثر ذلك على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة التزاماً بمعايير المحاسبة المصرية فى هذا الشان.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بالآتي :

- بالنسبة للمديونيات المتوقفة الخاصة بعملاء خارج مصر والدوائر المؤجرة فإنه يتم بذل كافة الجهود الممكنة لتحصيلها وكما هو معلوم لسيادتكم أن بعض تلك المديونيات لدى جهات دولية لها ظروف سياسية يصعب معها التحصيل بالطرق العادية ويتم تضمين تلك المديونيات بدراسة مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للعملاء بنسبة ١٠٠ % من قيمة المديونية .
- بالنسبة لمبلغ ١,٣٢٠ مليار جنيه الخاص بمديونية الجهات الحكومية وعملاء المنزلي والتجاري وبيع الخدمة فإنه يتم بذل كافة الجهود المُمكنة لتحصيلها . بالإضافة إلى ذلك قامت الشركة بتغيير نظام المحاسبة مع هؤلاء العملاء ليكون مُقدما للحصول على مستحقاتها أولا بأول وعدم تزايد المديونيات ، كما يتم عمل دراسة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للعملاء للعملاء كل ربع مالي.
- بالنسبة لمبلغ ١٩,٣ مليون جنيه الخاص بهيئة الطرق والكباري فإنه جارى العمل على تسوية الأعمال المنفذة لخدمة الطرق الاستراتيجية من خلال اتفاقيات مع هيئة الطرق والكبارى بعد خصم قيمة الجعل السنوى المستحق على الشركة كما انه سيتم تسوية ذلك المبلغ بعد التوصل لاتفاق مع الهيئة.
- – أما بالنسبة لتقييم أرصدة العملاء فإن الشركة تقوم بتقييم كافة أرصدة العملاء بالعملات الأجنبية ولكن نظراً لوجود بعض الأرصدة المتوقفة منذ سنوات ومن المتوقع عدم تحصيلها وبالتالي ترى الشركة أن إعادة تقييم أرصدة العملاء المتوقفين منذ سنوات سيؤدي إلى تضخيم الحسابات وتكوين أو رد مخصصات لمقابلة الزيادة أو النقص في أرصدة العملاء ، وفى ضوء الظروف الاقتصادية الحالية ترى الشركة عدم تضخيم أرصدتها وتقييمها بمعدلات الزيادة المستمرة فى أسعار الصرف ومن ثم قررت الشركة تثبيت سعر التقييم لتلك الأرصدة المتوقفة على أساس سعر صرف (٣٤,٦٨٥) جنيه في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٢.
- –بالنسبة للمبالغ المُعلاة بالأرصدة الدائنة والخاصة بمتحصلات العملاء فيرجى العلم بإنه يتم تعلية هذه الحسابات بشكل مؤقت عند تحصيل مبالغ من جهات حكومية ثم الفحص والتوصل إلى حساب العميل المختص ومن ثم عمل التسويات اللازمة وهي عملية مستمرة وحيث أن معظم الجهات تقوم بالتحويلات في آخر أيام من الشهر وهو ما يجعل الشركة تقوم بتعلية الحساب بشكل مؤقت نظرا لمواعيد إقفال الحسابات ويتم العمل باستمرار على فحص وتسوية كافة المبالغ فور توافر البيانات والمستندات اللازمة ذلك.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

يُتابع خلال الربع الأول لعام ٢٠٢٦ ما تتخذه الشركة من إجراءات لتحصيل تلك المديونيات، مع ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة نحو استيداء حقوق الشركة طرف العملاء والغير، مع مراعاة الالتزام بما يقضى به معيار المحاسبة المصري المشار اليه في هذا الشأن.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٥)

• وجود بعض أوجه القصور في نظم الضبط الداخلي بشأن منظومة العملاء والإيرادات نتيجة ضعف الترابط بين القطاع المالي وباقى قطاعات الشركة الأمر الذي ترتب عليه وقائع ذات مخاطر عالية ومن مظاهر ذلك ما يلي :

أ– لم نواف بنتائج أعمال اللجنة المشكلة منذ عام ٢٠٢١ لفحص ومراجعة أعمال قطاع دعم مبيعات عملاء الشركات والمؤسسات للتحقق من صحة أرصدة العملاء الدفترية وبين أرصدتها المسجلة على منظومة الحاسب الآلي ، وقد تم إعادة تشكيل اللجنة في عام ٢٠٢٣ وحتي تاريخه (فبراير ٢٠٢٦) لم يتم الإنتهاء من عمل اللجنة وتوصياتها.

ب– عدم إدراج حسابات عملاء خارج مصر ، الكوابل البحرية ، المقاصة الدولية ، مؤسسات وشركات على نظام الاوراكل الخاص بالشركة حيث تم ادراجها على نظام اكسيل القابل للحذف والاضافة مما يضعف الرقابة على تلك الحسابات فضلا عن عدم وجود سجلات تحليلية مرتبطة بمنظومة الحسابات المالية لأرصدة العملاء الدولى (داخل مصر– عملاء تشغيل محلي VSAT، وعملاء المقاصة ، عملاء خارج مصر) والجدير بالذكر افادت الشركة بردها على فحص القوائم المالية الدورية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ بأنه يتم تقديم بعض الخدمات بطرق يدوية وجاري العمل على ميكنة باقي الخدمات

ونشير إلى أن رد الشركة على تقاريرنا السابقة وأخرها تقريرنا على تقرير فحص القوائم المالية في ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٥ بأنه "تم تشكيل لجنة لفحص أرصدة العملاء

وأوصينا بضرورة تلافي أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية لمنظومة العملاء.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

بالنسبة للجنة فحص ومراجعة أعمال قطاع دعم مبيعات عملاء الشركات والمؤسسات فإنه قد تم الانتهاء من اعمال اللجنة وسيتم موافاة سيادتكم بنتائج أعمالها فور اعتماد توصياتها.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

كما يرجى العلم بان كافة الخدمات المقدمة لعملاء التليفون الأرضي/ المحمول (وهي الخدمات التي تحتوي على العدد الأكبر من العملاء والتي تحتاج إلى منظومة إلكترونية قوية ودقيقة مثل نظام BSS الحالي) مميكنة من خلال الأنظمة الالكترونية المستخدمة بالشركة، أما فيما يخص عملاء المؤسسات والشركات فإن بعض من خدماتها يتم تقديمها بطرق يدوية وذلك لسرعة تقديمها لحين ميكنتها وهو ما سيتم العمل عليه خلال الفترات القادمة
وبالنسبة لعملاء المشغلين والدولى فإنه تم البدأ في تطبيق منظومة إلكترونية تباعاً على الخدمات المقدمة وسيتم عرض المخرجات على سيادتكم خلال الفترة القادمة

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

يتابع مع ضرورة سرعة عرض نتائج اللجنة المشكلة لفحص اعمال قطاع دعم مبيعات عملاء الشركات والمؤسسات وكذلك عرض مخرجات منظومة عملاء الدولى والمشغلين وسرعة إدراج عملاء الشركات والمؤسسات على المنظومة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٦)

تضمنت الارصدة المدينة نحو ٧٨ مليون جنيه قيمة المتبقى من ملحق عقد الرعاية المبرم بين الشركة المصرية واحدى شركات الاستثمار الرياضى بتاريخ ٢٦ / ٦ / ٢٠٢٣ والذى اقر فيه الطرفان باستبدال الحقوق الممنوحة بحقوق اخرى بديلة وفقا لشروط واحكام هذا الملحق .

ونشير فى هذا الشأن الى قيام الشركة بتخفيض المبالغ المدفوعة مقدما بنحو ٩٧ مليون جنيه وتعليتها لحساب الاصول الاخرى تحملت عنه الشركة قيمة استهلاك بنحو ١٢ مليون جنيه قيمة المساحات التى تم توفيرها من الشركة المذكورة لانشاء ابراج ومنافذ بيع اعتبارا من عام ٢٠٢٣ دون وجود محاضر تسليم لتلك المساحات ولم نقف على مدى استفادة الشركة من تلك الابراج .

كما لم تقم الشركة بحساب القيمة الحالية لقيمة إشتراكات العاملين بالنادى لمدة ١٠ سنوات البالغ قيمتها نحو٨٠مليون جنيه وفقاً لما تقضي به معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن.

فضلا عن ذلك فقد تضمنت الأرصدة المدينة نحو ١٢٨.٨ مليون جنيه تحت مسمى مطالبات تذكرتى تخص شركة WE DATA حتى ٤ / ٢٠٢٣ ولم نواف بموقف الفترة من ٥ / ٢٠٢٣ حتى ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٥ .

وأوصينا بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ كافة بنود ملحق العقد وموافاتنا بأسباب التأخر في التنفيذ مع الأخذ في الإعتبار المدد الزمنية للتنفيذ الفعلي للملحق ، وحساب القيمة الحالية وفقاً لما تقضي به معايير المحاسبة المصرية ، وإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن مع موافاتنا بمحاضر التسليم وتحديد اسباب عدم الاستفادة من تلك الاصول مع تحديد الموقف بشأن شركة تذكرتى.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

-بالنسبة للتعاقد مع إحدى شركات الاستثمار الرياضي فإنه تم تسوية بعض المبالغ الخاصة بالاعوام السابقة وجارى تسوية باقى المبالغ تباعا.

-اما للمديونية الخاصة بتذكرتي فإنه تم التنسيق معها لتسوية تلك المبالغ من خلال خدمات متبادلة بين الشركتين وجارى صياغة العقود الخاصة بذلك.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

يتابع ما يتم من إجراءات طرح العضويات والاشتراكات للعاملين وغيرهم وكذلك مساحات الأبراج والمنافذ خلال عام ٢٠٢٦، مع الالتزام بمعايير المحاسبة المصرية بشأن حساب القيمة الحالية لقيمة الاشتراكات.

وايضاً متابعة موقف مديونية تذكرتى في ضوء الاتفاق المزمع عقده.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٧)

ما زال حساب التأمينات لدى جهات أخرى يتضمن نحو ٣٤.٦ مليون جنيه تمثل قيمة مهمات مخزنية تم تسعيرها بالزيادة من قبل هيئة المجتمعات العمرانية عن الإتفاق المبرم بينهما وقيمة ما قامت الهيئة بخصمه من مستحقات الشركة تحت مسمى كل من غرامات تأخير وعوائد إستثمارية ، وتأمين نهائي وضمان أعمال تم بشأنها صدور ختاميات يرجع تاريخ بعضها الى عام ٢٠١٣ وافادت الشركة بردها أنه تم تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة عليها دون إيضاح ما أتخذته الشركة من إجراءات لاستيداء حقوقها وكذا عدم إجراء المطابقة اللازمة مع هيئة المجتمعات العمرانية.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه يتم التواصل بشكل دوري مع هيئة المجتمعات العمرانية لتحصيل تلك المستحقات وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر فقد تم تضمين أرصدة التأمينات الخاصة بهيئة المجتمعات العمرانية ضمن دراسة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة المدينة تطبيقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٧

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

يتابع ما قامت به الشركة في هذا الشأن من الإجراءات اللازمة نحو إستيداء حقوقها طرف الغير، وموافاتنا بما تسفر عنه تلك الإجراءات.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٨)

مازال حساب مدينين الضريبة على القيمة المضافة والمسددة عن بعض العملاء والبالغ نحو ٨١,٣ مليون جنيه متوقف ومرحل منذ سنوات سابقة ، وقد أفاد رد الشركة على تقاريرنا السابقة "بفحص ذلك ضمن اللجنة المشكلة لفحص أرصدة العملاء ". وهو الأمر الذي لم يتم الانتهاء منه حتى تاريخه.

وأوصينا بسرعة إنهاء أعمال اللجنة وإجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإن المبلغ المذكور سيتم فحصه وإجراء التسويات اللازمة.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

يتابع خلال عام ٢٠٢٦.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٩)

إستمرار الشركة في تسجيل بعض الأستثمارات المدرجة ضمن بند استثمارات في أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والبالغ قدرها في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٥ نحو ٦٠ مليون جنيه (بعد خصم اضمحلال بنحو ٤٠ مليون جنيه) بالتكلفة بدلاً من القيمة العادلة بالمخالفة لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية.

وأوصينا بالإلتزام بما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ في هذا الشأن.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى عمل دراسة لتقييم الاستثمار في بعض الشركات وعمل التسويات اللازمة في ضوء نتائج الدراسة وجاري الدراسة لباقي الشركات.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

يتابع ما يتم من تسويات في ضوء نتائج الدراسة خلال عام ٢٠٢٦

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٠)

لم يتم حتى تاريخه تسوية الخلاف بين الشركة المصرية للإتصالات وشركات الكهرباء بنحو ٣٠٦ مليون جنيه بخلاف فروق ضريبة الدمغه المستحقة للشركة المصرية والذي يمثل قيمة فروق التحاسب عن الفترة من عام ٢٠١٥ حتى ٣٠ / ٦ / ٢٠١٩ ، على الرغم من صدور كتاب جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك فى ٩ / ٤ / ٢٠١٩ بأحقية الشركة المصرية للإتصالات في إسترداد تلك الفروق وحقها في إقامة دعوى لإسترداد تلك الفروق خلال ثلاث سنوات وقد جاء رد الشركة على تقرير الفحص المحدود فى ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٥ بأنه تم إقامة دعاوي قضائية علي بعض شركات الكهرباء ومازالت متداولة والبعض الآخر مازالت إجراءات التفاوض مستمرة للحصول علي مستحقات الشركة ، فضلا عن ذلك لم يتم تسوية الفروق بين الشركة والشركة القابضة لمياه الشرب بشأن معاملة الشركة المصرية للإتصالات بفئة محاسبة تجارية وليس سياحية وفقا لتوصية الأمانة الفنية باللجنة المشكلة بالقرار الوزارى رقم ٨٥٣ لسنة ٢٠٢٠ وقد جاء برد الشركة المتكرر أنه جارى التفاوض مع شركات المياه.

وأوصينا بسرعة حسم الخلاف بين الشركة وكلا من شركتى الكهرباء والمياه وإجراء التسويات اللازمة ، وموافاتنا بالمستجدات فى هذا الشأن.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بإنه قد تم إقامة دعاوى قضائية على بعض شركات الكهرباء وقد صدرت أحكام ابتدائية لصالح الشركة المصرية للاتصالات ضد شركة كهرباء شمال القاهرة وشركة جنوب الدلتا (بنها وطنطا) وشركة كهرباء مصر الوسطى (الفيوم وبني سويف) وشركة كهرباء القناة (منطقة جنوب سيناء) وقد أبدت بعض الشركات التي صدرت ضدها أحكام استعدادها لتسوية المديونيات وهو ما تقوم به إدارة الشركة حاليا ، كما أنه جاري متابعة الإجراءات القانونية لتلك الأحكام للشركات التي لا ترغب في التسوية ، كما يُرجى العلم بإن باقي القضايا المرفوعة ضد شركات الكهرباء مازالت متداولة ، أما بالنسبة لباقي الشركات التي لم يتم رفع قضايا ضدها فإنه مازالت إجراءات التفاوض مستمرة للحصول على مستحقات الشركة ، أما بالنسبة لشركة المياه فإن إجراءات التفاوض معها مازالت مستمرة وسوف يتم موافاة سيادتكم بأي مستجدات فور حدوثها.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

يتابع مع سرعة موافاتنا بمستجدات الموقف القانوني لبعض القضايا المرفوعة ضد شركات الكهرباء والتسويات التي ستتم في هذا الشأن، وكذا ما تم اتخاذه من إجراءات التفاوض مع البعض الاخر حفاظاً على حقوق الشركة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢١)

إستمرار تضمين كل من الحسابات المدينة ، والدائنة أرصدة مرحلة منذ سنوات سابقة وحتي عام ٢٠٢٥ بلغ ما أمكن حصره منها نحو٢,٣ مليار جنيه ، ونحو٢,٨مليار جنيه علي الترتيب يرجع تاريخ بعضها إلى عام ١٩٨٤ دون تسوية ، والبعض الأخر مبالغ معلاة متمثلة في (مستحقات ، غرامات ، رسوم ، قيمة خدمات ، ...ألخ) بالحسابات ولم يتم البت فيها حتي تاريخه مما ترتب عليه تضخيم الحسابات ، وقد قامت الشركة بتشكيل لجنة منذ عدة سنوات لدراسة وفحص تلك الأرصدة طبقاً للأمر الإداري رقم) ٤) في ١٦ / ٧ / ٢٠٢٠ ولم يحدد لها تاريخ لإنهاء أعمالها ، وقد جاء رد الشركة المتكرر بأنه جاري الدراسة.

هذا ونشير في هذا الصدد إلى تضمين الارصدة المدينة نحو ٢٧٢ مليون جنيه مسددة كدفعة مقدمة لاحد الموردين عن بعض العقود على الرغم من توريد مشمولها يرجع تاريخها لعام ٢٠٢٣ وكذا تضمين الارصدة الدائنة نحو ٥٦٨ مليون جنيه قيمة مقايسات اتاحة تكميلية يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠١٠ لم يتم تسويتها.

وأوصينا بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة، وسداد ما عليها من إلتزامات حتى لا تتكبد المزيد من فروق العملة ، مع ضرورة سرعة إنهاء عمل اللجنة المشار اليها واجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه نتائج الدراسة والفحص لكل من الأرصدة المدينة والدائنة المتوقفة منذ سنوات مؤيداً بالمستندات.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإن فرق العمل المختصة بفحص تلك الأرصدة بالقطاعات المالية قامت بفحص وتسوية العديد من المبالغ وان عملية الفحص تتم بشكل دورى وتتم تسوية المبالغ بعد استيفاء المستندات واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك ، وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر فقد تم تكوين اضمحلال لبعض الأرصدة المدينة ضمن دراسة الاضمحلال في الأرصدة المدينة الأخرى.

وبالنسبة لتضمين الأرصدة المدينة لنحو ٢٧٢ مليون جنيه فإنه طبقا لشروط التعاقد تم سداد ١٠٠% دفعة مقدمة للشركة الموردة في مقابل أن يتم تسليم المهمات التي يتم توريدها لشركة نوكيا على أن يتم الافراج عن خطاب الضمان النهائي وخطاب ضمان الدفعة المقدمة بعد التسليم لشركة نوكيا ، وقد أفادت الجهة الفنية بأنه لا مانع من الافراج عن خطابات الضمان (دفعة ونهائي) حيث أن شركة نوكيا استلمت المهمات وأن المشروع تسليم مفتاح وسيتم تسوية مبلغ الدفعة المقدمة مع محاضر التسليم الابتدائى لعقد نوكيا رقم ١/٢٠١٦/٢١١ تسليم مفتاح.

أما بالنسبة لتضمين الأرصدة الدائنة قيمة مقايسات إتاحة تكميلية للغير فإنه يتم فحص تلك الارصدة تباعاً وتسويتها وفقا للانتهاء من الأعمال المطلوبة حيث قد تم تسوية نحو ٢٣ مليون جنيه خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٥ وجاري فحص وتسوية باقي المبالغ

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

يتابع مع سرعة تسوية الأرصدة المعلاه منذ عدة سنوات، مع ضرورة العمل على وضع الضوابط اللازمة لمنع تراكم الأرصدة المدينة والدائنة، مع اتخاذ اللازم من تسوية الدفعات المقدمة في ضوء تسليم المهمات الخاصة بها.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٢)

تضمنت الأرصدة الدائنة نحو ٦٢ مليون جنيه مقابل تحميل مصروفات العام والعام السابق تقديريا تمثل نصيب شركة العاصمة الإدارية فى المشاركة في الإيرادات البالغة نحو١٨٠ مليون جنيه منذ بدء التشغيل وحتى ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٥ عن الأعمال المنفذة داخل العاصمة الإدارية الجديدة وفقا للعقد المبرم في ١١ / ٩ / ٢٠١٩ حيث لم يتم الإنتهاء حتى تاريخه من تحديد أليات تنفيذ نسب المشاركة فى الإيرادات وتكاليف إستثمارات طرفى العقد وكذا عدم تحديد قيمة حق الإنتفاع لاراضى كل من مراكز الإتصال وأبراج المحمول ومسارات الشبكات .وفقا لما تقضى به الفقرة رقم ٤ والفقره ٢/أ من البند الثامن من العقد المبرم بينهما.

واوصينا بإتخاذ الإجراءات اللازمة بتفعيل بنود التعاقد بشان كل من نسب المشاركة وتكاليف إستثمارات طرفى العقد وإجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن لما لذلك من أثر على نتائج الأعمال.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه يتم إجراء كافة المناقشات والمفاوضات اللازمة مع شركة العاصمة الإدارية الجديدة لتحديد نسب المشاركة الفعلية وقيمة الاستثمارات وسوف يتم عمل التسويات اللازمة فور الانتهاء من ذلك.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

يتابع مع ضرورة سرعة تحديد نسب المشاركة وتفعيل بنود التعاقد لما له من أثر على نتائج أعمال الشركة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٣)

ظهر رصيد النقدية وما في حكمها في ٢٠٢٥/١٢/٣١ بنحو ٦,٦٥ مليار جنيه ولم تقم الشركة بإثبات رصيد المحفظة الالكترونية الخاصة بعملائها – على الرغم من إدراجها بكشوف حسابات البنوك والمصادقات البنكية – مقابل إثبات التزام

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

مالي علي الشركة بقيمة الالتزامات الناشئة عن العقود مع تلك العملاء وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (١١) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) الأدوات المالية – العرض التي تقضي بأن " الأداة المالية هي أي عقد يؤدي إلى نشأة أصل مالي لمنشأة والتزام مالي ... ، وأن الأصل المالي هو أي أصل يكون أما نقدية أو ... الخ، وأن الالتزام المالي هو أي التزام يكون أما التزاماً تعاقدياً ... الخ) وكذا لم تقم الشركة بالافصاح عن ذلك ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية وفقا لمتطلبات الفقرة رقم (٨) من معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٠) الادوات المالية –الإفصاحات.

وأوصينا بالالتزام بتطبيق معايير المحاسبة المصرية المشار اليها في هذا الشأن.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه قد تم الإتفاق مع سيادتكم لعقد إجتماع مع إدارة الشركة ومراجع الحسابات الخارجي لمناقشة المعالجة المحاسبية التي سيتم تطبيقها في هذا الشأن.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

يتابع في ضوء نتائج الاجتماع المزمع عقده.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٤)

بلغت القروض والتسهيلات الائتمانية في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٥ نحو ٧٣,٢٢ مليار جنيه (محلى وأجنبي) و بنسبة نحو ٢٤١% من حقوق الملكية تحملت الشركة عنها نحو ١٢,٨ مليار جنيه فوائد مدينة ونشير فى هذا الصدد إلى كلما انخفض معدل تغطية الفوائد و معدل تغطية أعباء الدين يؤدي إلى خلل بالهيكل التمويلي للشركة وكذا يشير زيادة الاقتراض بالعملة الأجنبية الى تحمل الشركة لأعباء خدمة الدين و أعباء إضافية نتيجة لتحرير سعرالصرف و بالتالي تحقيق خسائر فروق عملة قد تؤدي إلى تاكل أرباح الشركة من نشاطها الأساسي.

الأمر الذي يتعين معه إعادة النظر في الهيكل التمويلي للشركة والعمل على زيادة اعتماد الشركة على التمويل الذاتي والحد من تزايد قيمة القروض و الدين الخارجي .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بأنه ترجع أسباب زيادة رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية إلى الآتي:

نتيجة لرغبة الشركة المصرية للاتصالات لمواكبة التطور المستمر في تكنولوجيا الاتصالات ولاستمرارها في تحقيق إستراتيجيتها الخاصة بتقديم خدمات الاتصالات المتكاملة وتطوير البنية التحتية بشكل مستمر ، فقد تطلب ذلك زيادة الإنفاق الاستثماري على مشاريعها ، بالإضافة إلى مشاركة الشركة بشكل أساسي في تنفيذ مشروعات الدولة القومية بالإضافة لمشروعات الشركة المختلفة والتي لا يمكن تمويلها من موارد الشركة الذاتية او عن طريق حقوق الملكية فقط.

كما ان الظروف الاقتصادية وتغير سعر الصرف، وارتفاع سعر الفائدة هو ما أدى أيضاً لزيادة مبلغ خدمة الدين.

ونود ان نشير الى أن الشركة مُلتزمة بتنفيذ الخطة الخاصة بتحويل قيمة التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل إلى قروض متوسطة وطويلة الأجل لضبط الهيكل التمويلي للشركة وتقليل الفوائد التي يتم دفعها قدر الإمكان خاصة في ظل توجهات البنك الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي المصري منذ ما يقرب من عام بالانخفاض في أسعار الفائدة والتي ساهمت في تقليل فوائد الدين ، كما أنه من المتوقع استمرار نفس التوجهات خلال عام ٢٠٢٦ مما يساهم بشكل أكبر في تقليل أعباء الدين ، كما قد اعتمدت الشركة بشكل اكبر في الحصول على القروض بالدولار والتي تتميز بفوائد اقل مقارنه بالقروض بالعملة المحلية الجنية المصرى ، كما أن الخطة التي تقوم الشركة بتنفيذها أخذت في الاعتبار الموارد الدولارية للشركة والتي تقلل الضغط على الشركة في تدبير عملات أجنبية لسداد التزاماتها في المواعيد المُقررة ، كما أنها أخذت في الاعتبار ما يتم سداده من التزامات القروض والتسهيلات والفائض الذي يمكن استخدامه في عمليات الشركة المختلفة وما يؤكد على نجاح ذلك هو انخفاض قيمة القروض والتسهيلات من نحو ٨٤ مليار جنيه في ٣١ مارس ٢٠٢٥ إلى نحو ٨٠ مليار جنيه في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ ثم إلى نحو ٧٦ مليار جنيه في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥، ونحو ٧٣ مليار جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ كما أن الشركة تقوم ببعض الإجراءات الأخرى بشكل متوازي والتي من شأنها زيادة متحصلاتها وتقليل نفقاتها قدر الإمكان

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

يتابع تنفيذ جراءات الخطة المُشار إليها وموافاتنا بما تسفر عنه من نتائج خلال عام ٢٠٢٦ لما لذلك من أثر على الهيكل التمويلى للشركة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٥)

لم لم يتم تحميل حساب المصروفات بنحو ٢٥١,٧٢ مليون جنيه بيانها كما يلى :-

- نحو ٦٧ مليون جنيه قيمة ايجارات مواقع ابراج محمول وشحن عدادات مسددة مقدما يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٢٣ .

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

• نحو ٥١ مليون جنيه قيمة توريد وتركيب مهمات لتجهيز اماكن الاستضافة بمؤتمر شرم الشيخ والذى تم عقده فى نوفمبر ٢٠٢٢ والمدرجة بالخطا بحساب مشروعات تحت التنفيذ دون الوجود الفعلى لها .
• نحو ٣٢,٤ مليون جنيه قيمة المساهمة التكافلية على إيرادات الإستثمارات فى شركات تابعة والبالغة نحو ٥,٩ مليار جنيه وكذا قيمة الفرق فى المساهمة التكافلية المستحقة عن عام ٢٠٢٥ وذلك بالمخالفة للمادتين رقمى (٤٠ ، ٤٦) من القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية . مالهاش رد
• نحو ٢٤,٢ مليون جنيه قيمة مقابل حق الانتفاع بالارض المقام عليها سنترال جليم المستحق للغير الصادر بشانها حكم قضائى بتاريخ ٥ / ١١ / ٢٠٢٣ .
• نحو ١١,٧ مليون جنيه قيمة خدمات الصيانة الوقائية المؤداه لوحدات ACCESS MSAN وخدمات MANGMENT SERVICE.
• نحو ١٠,٧ مليون جنيه قيمة الضريبة المستحقة على ايراداب اذون الخزانة المستحقة حتى ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٥ والبالغة نحو ٥٣,٤ مليون جنيه .
• نحو ٧,١ مليون جنيه قيمة مبالغ مسددة منذ عام ٢٠١٥ نيابة عن احدى شركات الاتصالات ولم يتم تحصيلها.
• نحو ٥,٦ مليون جنيه قيمة خدمات MANGMENT SERVICE الخاصة بتامين شبكات العاصمة الادارية .
• نحو ٣٩ مليون جنيه قيمة ما تم رده من غرامات التاخير لبعض الموردين والسابق تحميلها على حساب الأرصدة المدينة منذ سنوات.
•نحو ٣ مليون جنيه قيمة الغرامات والرسوم الجمركية عن الاعوام السابقة ، وكذا مصاريف الأمن والحراسة لبعض مواقع الشركة ، وفرق مصاريف استهلاك الكهرباء والمياه..

واوصينا بحصر كافة المصروفات وإجراء التصويب اللازم.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

- بالنسبة لمبلغ ٦٧ مليون جنيه فإنه سيتم فحصه وتسوية ما يلزم بشكل دوري فور توافر المستندات اللازمة لذلك.
- بالنسبة لمبلغ ٥١ مليون جنيه فإنه جاري فحص العقد وعمل اللازم في ضوء نتائج الفحص.
- بالنسبة لمبلغ ٣٢,٤ مليون جنيه الخاص بقيمة المساهمة التكافلية فإنه لم يتم احتساب إيرادات الاستثمارات ضمن أساس الاحتساب وذلك طبقا لتعليمات رئيس مصلحة الضرائب في هذا الشأن.
- بالنسبة للمبلغ الخاص بحق الانتفاع فإنه سيتم عمل اللازم بشأنه فور ورود الصيغة التنفيذية الخاصة بالحكم المُشار إليه.
- بالنسبة لمبلغ ١١,٧ مليون جنيه الخاص بخدمات الصيانة الوقائية وغيرها فقد تم تسوية بعض المبالغ خلال الربع الأول عام ٢٠٢٦ وجاري تسوية باقي المبالغ تباعا.
- بالنسبة لمبلغ ١٠,٧ مليون جنيه الخاص بالضريبة المستحقة على أذون الخزانة فإنه سيتم إجراء التسويات اللازمة في الربع الأول عام ٢٠٢٦
- بالنسبة لمبلغ ٧,١ مليون جنيه ومبلغ ٥,٦ فإنه جاري فحصهما وتسويتهما خلال عام ٢٠٢٦.
- بالنسبة لمبلغ ٣٩ مليون جنيه الخاص بغرامات التأخير فقد تم تسوية نحو ٣٢ مليون جنيه خلال الربع الأول ٢٠٢٦ وجاري فحص وتسوية باقي المبلغ.
- بالنسبة لمبلغ ٣ مليون جنيه فإنه يتم فحصه وتسويته بشكل دوري فور توافر المستندات اللازمة لذلك..

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

يتابع ما يتم من تسويات خلال عام ٢٠٢٦.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٦)

لم يتم تعلية الإيرادات بنحو ٢٥٠,٦ مليون جنيه بيانها كما يلى :
• نحو ١٤٣ مليون جنيه قيمة مسحوبات الكوابل النحاسية الفعلية عن الربع الرابع لعام ٢٠٢٥ والتى تم سحبها بموجب محاضر تسليم وفقا للبيان المعد من الشركة فى هذا الشان.
• نحو ١٠١ مليون جنيه قيمة بيع مخلفات خردة ومركبات خلال العام .

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

• نحو ٦,٦ مليون جنيه قيمة المنفذ من أعمال لمشروعات خدمات الاتاحة التكميلية – مجتمعات مغلقة – عن سنوات سابقة.

وأوصينا بحصر كافة الايرادات وإجراء التصويب اللازم

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

-بالنسبة لمبلغ ١٤٣ مليون جنيه فإنه لم يتم الانتهاء من اجراء المطابقات اللازمة خلال الربع الرابع عام ٢٠٢٥ وسوف يتم عمل التسويات اللازمة خلال الربع الأول عام ٢٠٢٦.

-بالنسبة لمبلغ ١٠١ مليون جنيه فقد تم عمل التسويات اللازمة خلال شهري يناير وفبراير ٢٠٢٦.

- بالنسبة لمبلغ ٦,٦ مليون جنيه فإنه جاري فحص موقف تلك المشروعات وعمل التسويات اللازمة في ضوء الفحص.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

يتابع ما سيتم من تسويات خلال عام ٢٠٢٦، مع ضرورة إجراء المطابقات اللازمة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٧)

لم تقم الشركة بتعديل اسعار التحاسب لبعض الخدمات المقدمة منها لبعض العملاء على الرغم من تعديلها وزيادتها للبعض الاخر وما لذلك من اثر على حساب الايرادات

واوصينا باجراء تعديل الاسعار المشار اليها لكافة العملاء واجراء ما يلزم من تسويات.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

جاري إنهاء التفاوض مع العملاء المُشار إليهم بالملاحظة وإبرام التعاقدات اللازمة وعمل المعالجات المحاسبية المترتبة على ذلك.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

يتابع ما سيتم من تعديل الأسعار والتسويات خلال عام ٢٠٢٦.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٨)

لم تتأثر نتائج أعمال الشركة بما يخصها من تكاليف وإيرادات بقيمة ما تم تنفيذه من عمليات توريد وتركيب مهمات خاصة باحد مشروعات الشركة ، حيث تم إثبات التكلفة وما تم سداده من العميل ضمن حسابي الأرصدة المدينة والدائنة بنحو٦٢٩,٣ مليون جنيه ٥٥٨ مليون جنيه علي الترتيب بالرغم من الانتهاء من بعض الاعمال.

كما لم يتم تخفيض قيمة خطابات ضمان الدفعات المقدمة التي أصدرتها الشركة لصالح العميل (منذ عام ٢٠١٩) بما تم تنفيذه من أعمال طبقا للتعاقدات المبرمة مما يؤثر على ارتفاع قيمه عموله مد خطابات ضمان الدفعه المقدمه المستحقه للبنك المصدر لخطابات الضمان.

ونشير إلى أن رد الشركة على تقاريرنا السابقة الذي أفاد بأنه "سيتم الاعتراف بصافي الإيراد فقط في نهاية المشروع" مخالفا لما يقضى به معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) الإيرادات من العقود مع العملاء.

وأوصينا بحصر ما تم تنفيذه من أعمال للمشروع المشار إليه وإجراء التصويب اللازم في ضوء ما يقضى به معيار المحاسبة المصري المشار اليه عاليه ، مع مراعاة تخفيض قيمة خطابات الضمان بما تم تنفيذه من أعمال ، وكذا موقف تحصيل الدفعات المستحقة عن تنفيذ المشروع طبقاً للعقود المبرمة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه تم فحص الموقف التنفيذي للمشروعات مع الجهات الفنية والوقوف على التنفيذ الفعلى للمشروع وبناء على ذلك فقد تم عمل التسويات اللازمة لإثبات إيرادات المشروع ومصروفاته بصافي مبلغ ٦٧ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٥ وذلك فى ضوء الانتهاء من تنفيذ كافة التزامات الشركة المصرية للاتصالات التعاقدية ، كما أنه سيتم حصر الحالات المماثلة بشكل دوري واجراء التسويات اللازمة فور توافر الشروط اللازمة لذلك ، كما انه جارى فحص موقف خطابات الضمان واتخاذ اللازم بشأنها.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

يُتابع ما يتم من تسويات خلال عام ٢٠٢٦ ، ونوصي بحصر كافة الحالات المثيلة وضرورة إجراء التصويب اللازم في ضوء ما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨).

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

الرأى المتحفظ :

وفيما عدا تأثير ما ورد بعاليه في الفقرات السابقة وتأثير التسويات المحتملة والتي كان من الممكن تحديد ضرورتها إذا تمكنا من التحقق من صحة قيم بعض الأصول وبعض المصروفات والإيرادات وقيمة المخصصات المكونة ، فمن رأينا أن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للاتصالات تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ وعن نتائج أعمالها وعن تدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذات التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً نورد ما يلى :-

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١)

كما هو وارد بالايضاح رقم ٤٠ من الايضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة المختصره للشركة المصرية للاتصالات في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٥ فقد قامت الشركة بتحديد صافى القيمة الدفترية للاصول المتضررة فى حادث حريق سنترال رمسيس بتاريخ ٧ / ٧ / ٢٠٢٥ نحو ١,٤٨٣ مليار جنيه منها نحو ١٢٧,٣ مليون جنيه استبعاد من حساب المخزون وفقا لما ورد بالايضاح رقم ١٨ واستلمت الشركة من شركة التامين مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه من تحت حساب التعويض وقامت بتخفيضها من حساب المصروفات الاخرى (الخسائر الراسمالية) وفقا لما ورد بالايضاح رقم ٨ ولم يتم ادراجها ببند مستقل بقائمة الدخل وفقا لما تقضى به معايير المحاسبة المصرية فى هذا الشان .

ونشير فى هذا الصدد الى عدم قيام الشركة بموافاتنا بتقارير وتوصيات اللجان المشكلة من قبل الشركة لحصر الاثار الناتجة عن الحريق والتى اسفرت عن الخسائر المشار اليها وكذا لم يتم موافاتنا بموقف العملاء التى تاثرت بالحريق و اذا كان هناك طلب تعويضات للعملاء من عدمه .

وأوصينا بالإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية فى هذا الشان مع ضرورة موافاتنا بما سبق الاشارة اليه للوقوف على صحة ماتم اثباته بالخسائر الراسمالية.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

تم موافاة سيادتكم بقرارات تشكيل ومحاضر وتوصيات اللجان الخاصة بحصر الآثار الناتجة عن حريق سنترال رمسيس فور الانتهاء من أعمالها وذلك خلال شهر نوفمبر عام ٢٠٢٥ وسيتم موافاتكم بأية مستجدات في هذا الشأن

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

يتابع موافاتنا باى تعويضات للعملاء ان وجد وكذلك موقف تعويضات شركة التأمين.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢)

تم جرد جانب من الأصول الثابتة بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها وقد قمنا بالإشراف على جانب من أعمال الجرد في حدود الإمكانيات المتاحة ، وقد أسفر إشرافنا عن وجود بعض الملاحظات المتكررة تم إبلاغها للشركة بموجب كتبنا أخرها رقم (١٦٥ مكرر) بتاريخ ١٦ / ٢ / ٢٠٢٥ ، والتي أثرت على أعمال الجرد ولم نواف بالرد حتى تاريخه بالمخالفة للمادتين ١٢ ، ١٧ من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات ومنها ما يلي :-

أ- عدم قيام الشركة بإجراء المطابقات اللازمة بين محاضر جرد الأصول الثابتة وسجلات الأصول في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٥.

ب- عدم قيام الشركة بإعداد كشوف نتائج الجرد الفعلي للمخازن المقيمة في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٥ ببعض القطاعات لمطابقتها بالأرصدة الدفترية بحسابات مراقبة المخزون حتي تاريخ إعداد التقرير لتحديد الفروق الجردية (عجز / زيادة) وإجراء المعالجات المحاسبية اللازمة لها وتأثير ذلك على حساب المخزون.

ج- استمرار وجود العديد من الأصول المستغنى عنها والتي تشكل أعباء تخزينية على الشركة فضلا عن عدم التخلص منها بالبيع أو التأجير لتحقيق منافع اقتصادية للشركة..

وأوصينا بموافاتنا بالرد على تقريرنا بشان الجرد السنوى للشركة واتخاذ اللازم نحو الاستفادة واستغلال أصول الشركة حتي لا يمثلا طاقات عاطلة غير مستغلة في ضوء تحمل الشركة عبء اهلاك الأصول الثابتة دون تحقيق أيه إيرادات

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

-بالنسبة لجرد الأصول فيرجى التفضل بالعلم بأن الشركة قامت بمطابقة نتائج أعمال الجرد " شهادات البارز والعجز " مع دفاتر وسجلات الأصول الممسوكة بالإدارة العامة للأصول الثابتة حتى ٢٠٢٥/٩/٣٠ وهو آخر بيان للإضافات والإستبعادات الذي تم أبلاغه لإدارات الأصول الثابتة بالمناطق والقطاعات ، حيث تتم تسوية الفروق الناتجة (العجز) للأصول التي تم تخريدها والتي وردت ضمن محاضر جرد الأصول بالدفاتر والسجلات المالية والتي ظهرت في ميزان شهر ديسمبر ٢٠٢٥.

- بالنسبة لجرد المخزون فقد تم إعداد كشوف بنتائج الجرد الفعلي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

– بالنسبة للأصول المَستغنى عنها فإنه يتم فحصها بشكل دوري ودراسة أفضل الطرق للإستفادة منها وعمل اللازم بشأنها في ضوء نتائج الفحص والدراسة.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

يتعين سرعة التصرف واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأن الأصول المستغني عنها، وكذا ضرورة موافاتنا بكشوف نتائج الجرد الفعلي للمخازن مقيمة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ للتحقق من صحة الرصيد الظاهر بالقوائم المالية واجراء المطابقات اللازمة للأصول الثابتة والمخزون لإظهار العجز والبارز في هذا الشأن، ويتابع ذلك خلال عام ٢٠٢٦.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٣)

وجود قصور فى بعض البيانات الفنية وسجلات الأصول الثابتة وكذا السجلات المالية لحسابات المخزون والعملاء ومن مظاهر ذلك ما يلى :

أ–وجود بعض الأصول تمثل طاقات غير مستغلة منها بعض سعات الكوابل الدولية منذ عدة سنوات وبعضها تم استهلاكها بالكامل دون أن تستغل بلغ صافي تكلفتها ٢,٥ مليار جنيه ، كما تضمن حساب مشروعات تحت التنفيذ نحو ٢,٦ مليار جنيه قيمة ما تم انفاقه علي المشاركة في سعات الكابلات البحرية لم يتم استغلالها ويرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٢١ وكذا بعض أصول مباني وسنترالات الشركة (المعصرة ، الأوبرا ، مركز تحصيل بحلوان ، ..ألخ)

ب–عدم تضمين سجلات الأصول أى تحليلات للسعات والفرعات ومحطات الإنزال الخاصة بكابل مينا البحري البالغ قيمته نحو٤،املیار جنيه منذ عام ٢٠١٨ حيث يتم الاكتفاء ببيان فني للكوابل الدولية دون إظهار أثر ذلك علي سجلات الأصول.

ج–عدم إستيفاء سجل الأصول الثابتة بكافة البيانات التفصيلية وذلك نتيجة لقيد معظم الأصول المضافة خلال الفترة من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٤ بصورة إجمالية مما ترتب عليه عدم إجراء المطابقات اللازمة بين سجلات الأصول والأصول الموجودة فعليا.

د–عدم وجود سجلات تحليلية مرتبطة بمنظومة الحسابات المالية لأرصدة العملاء وأرصدة التأمينات الخاصة بها علي الرغم من تشكيل لجنة لدراسة ذلك منذ ٤ / ٢٠١٧ ولم يتم نهو أعمالها حتي تاريخه ، ولم تقم الشركة حتي تاريخه بإصدار القواعد التنفيذية للائحة التجارية المعتمدة منذ ١٠ / ٩ / ٢٠٢٠ ، فضلا عن إستمرار وجود متأخرات على بعض عملاء مكاتب بيع الخدمة المرفوعين نهائياً من الخدمة بعضها غير مغطي تامينيا والبعض الأخر تزيد مديونيتهم عن التأمين المحصل.

وأوصينا باتخاذ اللازم نحو الاستفادة واستغلال أصول الشركة حتي لا تمثل طاقات عاطلة غير مستغلة في ضوء تحمل الشركة عبء اهلاك الأصول الثابتة ، وكذا العمل على تلافي أوجه القصور لسجلات الأصول الثابتة والسجلات المالية لحسابات العملاء والتامينات الخاصة بها والالتزام باللائحة التجارية لإحكام أنظمة الضبط والرقابة الداخلية حفاظاً على إيرادات الشركة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

– بالنسبة للأصول المَستغني عنها فإنه يتم حصرها بشكل دورى وبحث الطرق المُثلى للاستفادة منها سواء باستغلالها أو بيعها حيث قد تم بيع مهمات خردة وراكدة بنحو ٣٦٠ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٥.

– بالنسبة لسعات الكوابل الدولية فإنه بشكل دوري يتم دراسة أفضل الطرق لاستغلالها بما يحقق أفضل منافع للشركة في ضوء سوق المنافسة الدولي حيث يتم استغلال حوالى ٧٠% لمعظم سعات الكوابل البحرية المفعلة ويتم الإبقاء على ٣٠% من السعات المتبقية يتم استخدامها كنسخ احتياطية لبعض السعات الاساسية لضمان استمرارية تقديم الخدمة والحفاظ على مستوى الخدمة المقدمة في حالة فقدان السعات الأساسية المستخدمة وكذلك بيعها للعملاء الدوليين في حالة زيادة الطلب على تلك الخدمات .

– أما بالنسبة لبعض مباني وسنترالات الشركة الغير مُستغلة والتي من ضمنها مبنى سنترال الاوبرا والمعصرة فإنه يتم دراسة الاستغلال الأمثل لها وعمل اللازم في ضوء ذلك.

– بالنسبة لكابل مينا فيرجى العلم بأنه مدرج بالسجلات كافة البيانات التفصيلية " السعات " للكابل حيث يتم استبعاد الدوائر والسعات طبقاً للبيان الوارد من الجهة الفنية المدرج به " سعة الدائرة ، تكلفة الدائرة، سعر الخدمة ، الشركة ، نوع الكابل " كما يرجى العلم بأنه يتم إرسال بيان بالسعات الكلية للكوابل الدولية إلى سيادتكم للاطلاع عليها كل ربع مالي. أما بالنسبة للمحطات فهى بالكامل ملك لشركة شمال افريقيا والشرق الأوسط "مينا" للكوابل البحرية وليست ملك الشركة المصرية للاتصالات.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

– أما بالنسبة للأصول التي تم تسجيلها بصورة إجمالية فإنه توجد صعوبة فى استيفاء قيمة بعض الأصول المضافة خلال الفترة من ١٩٩٨ وحتى ٢٠٠٤ التى تم قيدها بشكل إجمالى والتى تم إهلاكها بالكامل بالسجلات واستبعاد جزء كبير منها وذلك فى تخريد السنترالات وإحلال وسحب الكوابل.

– بالنسبة لتأمينات العملاء فإنه يوجد تحليل لها على الشاشات على مستوى كل عميل وهي مطابقة لأرصدة الإدارات المالية ، كما أنه يتم المطابقة بشكل دوري لأرصدة التأمينات بين العلاقات التجارية والإدارات المالية ويتم متابعة تحصيل المديونيات بعد خصم مبلغ التأمين ، أما بالنسبة للقواعد التفصيلية للائحة التجارية فإنه سوف يتم موافاة سيادتكم بها فور إصدارها وتوقيعها من السيد المهندس/ العضو المنتدب والرئيس التنفيذي ، أما بالنسبة لمتأخرات عملاء مكاتب بيع الخدمة فإنه جاري فحص تلك المديونيات وعمل اللازم بشأنهم فى نتائج الفحص.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

يتابع موقف استغلال الاصول، وبالنسبة للأصول المقيدة إجماليا نوصي بدراسة الأمر والعمل علي إتخاذ الإجراءات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه الدراسة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٤)

إستمرار الشركة في الاستثمار في شركات مثل العربية لتصنيع الحاسبات ، الثريا ، المصرية لصناعة المعدات التليفونية ، النيل ، الوطنية لتليفون المحمول، بنحو ٣٩,٦٥ مليون جنيه مكون عنها إضمحلال بنحو ٣٤,٢ مليون جنيه لم تحصل الشركة عنها أية عوائد نقدية ، و لم نواف بما إتخذته الشركة من إجراءات للتخارج من تلك الشركات التي لم تجني عائد ، أو التي لم تبدأ النشاط ، أو تحت التصفية تنفيذاً لتوصيات لجنة الإستثمار وفقا للوارد برد الشركة علي تقاريرنا السابقة.

واوصينا بإعادة النظر في جدوى إستمرر الشركة في الإستثمارات التي لا تجني ايه عوائد منها.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

أن محفظة الاستثمار بالشركة ككل تحقق عوائد جيدة حيث أن قيمة محفظة الاستثمارات بنحو ٦,٧٧مليار جنيه وأن نسبة الاستثمارات الناجحة بها والتى تدر عوائد على مستوى مجموعة المصرية للاتصالات تقدر بنسبة أكثر من ٩٨% إلا أن وجود بعض الاستثمارات الصغيرة والتي تمثل نسبة حوالى ٢% من إجمالي الاستثمارات والتى لا تحقق اى عوائد، وطبقاً لإستراتيجية الشركة فيما يخص الشركات المستثمر فيها وقرارات مجلس إدارة الشركة فى هذا الشأن فإنه سيتم التخارج من الاستثمارات التي لا تدر عوائد تباعاً طبقاً لتوصيات لجنة الاستثمار بالشركة علماً بأن تلك الشركات تم تكوين اضمحلال لها بنسبة ١٠٠ %.

-بالنسبة للشركة العربية لتصنيع الحاسبات فيرجى العلم بان الموقف المالي للشركة لم يتغير منذ العام المالي ٢٠٢٣ فضلاً عن عدم رغبة المساهمين الحاليين بشراء أي حصة من حصص المساهمين الاخرين في ضوء الموقف الحالي بالإضافة الي أن بعض المساهمين لم يقوموا باستكمال حصصهم في رأس المال.

-بالنسبة لشركة الثريا فيرجى العلم بأن هناك تحسن في اداء الشركة حيث حققت صافي ربح قدره ٤ مليون دولار امريكي في العام المالي ٢٠٢٤ لتغطي الخسائر المرحلة للشركة.

- بالنسبة لشركة كويكتيل يرجى التفضل بالإحاطة أنه فى ضوء صدور الحكم المشار إليه بشهر إفلاس شركة كويك تيل فإنه حتى تاريخه لم يتم الانتهاء من إجراءات التصفية عن طريق المصفى القضائى حيث تم تغيير المصفى بأخر ويتم حاليا دراسة الموقف وفور انتهاء تلك الإجراءات سوف يتم عمل اللازم لبيان أثر ذلك على استثمار الشركة المصرية للاتصالات فى شركة كويك تيل.

-بالنسبة لشركة النيل فإن الشركة تحت التصفية منذ ٣٠ / ٨ / ٢٠٠٩ بناء علي الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بذلك التاريخ، وفي انتظار الانتهاء من تلك الإجراءات.

– بالنسبة للشركة الوطنية للمحمول يرجي العلم بأنه قد تمت الموافقة في ١٠ / ١ / ٢٠٠٥ على مساهمة الشركة المصرية للاتصالات في انشاء الشركة الوطنية للتليفون المحمول بنسبة ٥٠% وذلك كأحد البدائل للدخول في سوق المحمول بعد التنازل عن رخصة الشبكة الثالثة لخدمة المحمول في ٢٠٠٣ ، في حين أنه نظراً لاستحواذ الشركة المصرية للاتصالات علي نسبة بشركة فودافون وهي ٤٤,٩٥ % بشكل مباشر ، الامر الذي يعتبر انتفاء للغرض الذي أنشأت من أجله الشركة علماً بأن الشركة الوطنية لم تمارس أي نشاط ولم يتم صدور أيه قوائم مالية لها.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

يتابع خلال الربع الأول لعام ٢٠٢٦ لما يتم تحصيله من عائد استثمارات الشركة المصرية في تلك الشركات كما جاء برد الشركة، ونوصي بموافاتنا بما تم اتخاذه من إجراءات لتنفيذ توصيات لجنة الاستثمار بشأن التخارج من الشركات التي لم تجني عائد، وكذا قرارات اللجنة بالنسبة لكل من الشركات الأتية (الوطنية للمحمول التى لم تبدأ النشاط حتى تاريخه وشركتى كويك تيل والنيل (تحت التصفية)

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٥)

لم تقم الشركة حتي تاريخه بتحصيل نصيبها من إيرادات توزيعات إستثماراتها المالية المستحقة والبالغة نحو ٣٣,٦ مليون جنيه قيمة المبالغ التي تقرر توزيعها من أرباح شركة عرب سات عن عدة سنوات (إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر)

وأوصينا بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل الشركة لايراداتها المستحقة في ضوء قرارات الجمعيات للشركات المستثمر فيها.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

بخصوص أرباح عرب سات يرجى العلم بانه تم انعقاد جمعية عامة عادية بتاريخ ١٥ يوليو ٢٠٢٥ وتم طلب تحصيل حصة الشركة المصرية المقررة من توزيعات أرباح شركة عرب سات وافادوا بانه سيتم مناقشة الموضوع بعد الاجتماع وبتاريخ ١١ سبتمبر ٢٠٢٥ ورد خطاب من شركة عربسات يفيد بانه تم احتجاز الارباح نتيجة المديونية المستحقة على جمهورية مصر العربية من التليفزيون المصري.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

يتابع ما يتم من إجراءات لحصول الشركة على عائد استثماراتها

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٦)

بلغ رصيد النقدية المحتجزة لدي بعض البنوك نحو ٢٦ مليون جنيه قيمة حجز اداري لصالح عدة جهات إدارية بالدولة يرجع بعضها لعام ٢٠٠١ علي الرغم من صدور الفتوي رقم ٤٩١ / ١ / ٥٤ في ٢٧ / ٩ / ٢٠١٧ من الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع والتي انتهت الي "عدم جواز توقيع الحجز الإداري علي أموال الشركة المصرية للاتصالات لتحصيل ما يستحق للوحدة المحلية .... ألخ" ، وكذا وجود العديد من الخطابات الواردة من بعض البنوك خلال العام تفيد رفع الحجز الإداري لديها.

فضلاً عن عدم موافاتنا باسباب عدم تنفيذ بعض الأحكام الصادرة لصالح الشركة برفع الحجز الإداري عن بعض المبالغ على الرغم من إفادة الشركة بردها علي تقاريرنا السابقة بأنه" جاري استخراج الصيغ التنفيذية لها "وهو الأمر الذي لم يتم ، مما أضاع على الشركة الإستفادة من عوائد تلك المبالغ.

واوصينا بإتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالة الحجز الإداري في ضوء الفتوي المشار اليها حفاظاً علي أموال الشركة ، وكذا سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على الصيغ التنفيذية للأحكام التي صدرت لصالح الشركة والتنسيق مع البنوك لرفع تلك الحجوزات لما له من آثر على عوائد الشركة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإن الحجوزات الإدارية الواردة بالملاحظة من بعض الجهات الحكومية علي بعض أرصدة الشركة بالبنوك المختلفة فإنها حجوزات قديمة تم اتخاذ الإجراءات القانونية حيالها وقد صدر العديد من الأحكام لصالح الشركة بعضها أصبح نهائياً وجارى استخراج الصيغ التنفيذية لها وإعلانها والتنسيق مع البنوك لرفعها ، كما يُرجى العلم بإن الفتوى الواردة بالملاحظة كانت مختصة بحالة معينة لا يمكن تطبيقها على كافة الحالات حيث أن البنوك تتعامل مع كل حالة حجز بطريقة منفصلة وترى أنه يستلزم تشريع لعدم الحجز على بعض المبالغ بحسابات الشركة وهذا أمر يصعب تحقيقه.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

تتابع خلال عام ٢٠٢٦ ونوصي بسرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على الصيغ التنفيذية التي صدرت لصالح الشركة في هذا الشأن، واجراء التسويات اللازمة بشأنها.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٧)

بلغ رصيد عملاء فاتورة أفراد بقطاع المحمول فى ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٥ نحو ٩٥١,٤ مليون جنيه منها نحو ٢٥٧,٧مليون جنيه متأخرات على بعض الأفراد يرجع تاريخ بعضها لأكثر من عام وهو ما يخالف شروط التعاقد.

وأوصينا بضرورة موافاتنا بأسباب ذلك ، والعمل علي تحصيل مديونياتها المستحقة لدي عملائها لما يعود بالنفع علي الشركة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

جاري اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل المديونيات المذكورة مع العلم بإنه تم تضمين المديونيات المذكورة ضمن دراسة مخصص الخسائر الائتمانية المُتوقعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

يتابع خلال فحص الربع الأول لعام ٢٠٢٦.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٨)

مخالفة الشركة لأحكام المادة (٧) من القانون رقم (١٦ لسنة ٢٠١٨المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ٢٠٢١) بشأن انشاء صندوق تكريم شهداء وضحايا ومفقودي ومصابي العمليات الحربية والإرهابية والأمنية وأسرهم حيث لم تقم الشركة بتحصيل قيمة ضريبة قدرها خمسة جنيهات علي كافة الخدمات والمستندات التي تقدمها أو تصدرها ... بناءً على طلب ذوى الشأن ، وقد جاء رد الشركة يفيد " بأن المادة المشار إليها بالقانون لا تنطبق على الشركة المصرية للإتصالات وشركاتها التابعة لأن الشركة لا تملك سلطة زيادة أسعار التجزئة بإرادتها المنفردة ... لعدم وجود نص في القانون يحدد آلية التطبيق في الخدمات التجارية . فضلاً عن إرتفاع أسعار الخدمات مقارنةً بغيرها من الشركات بما يؤثر سلباً علي المركز التنافسي للشركة وشركاتها التابعة.

وأوصينا بالإلتزام بالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨ وتعديلاته ، وإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتطبيق ما يقضي به القانون المشار اليه.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه قد سبق وأن تم الرد بإنه تم إرسال خطاب لسيادتكم من الشركة بتاريخ ١ / ٧ / ٢٠٢٤ والمتضمن الأسباب التي استندت إليها الشركة بإن تلك المادة المُشار إليها بالقانون لا تنطبق على الشركة المصرية للاتصالات وشركاتها التابعة.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

نوصى بالإلتزام بأحكام القانون المشار إليه.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:

– تمسك الشركة المصرية للإتصالات حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات وقد تم جرد المخزون فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها طبقا للأصول المرعية.

– البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المُعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

- ثم قامت السيدة الأستاذة / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض قرار الإحاطة بتقرير مراقب الحسابات الخارجي السيد الاستاذ/ سامي عبدالحفيظ الشريك بمكتب KPMG – حازم حسن عن القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ وكذلك تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات على القوائم المالية المستقلة للشركة ورد إدارة الشركة عليه وكذلك تعقيب الجهاز على رد الشركة على السادة المساهمين للتصويت.
- أشار السيد المستشار / شريف الشاذلي إلى موافقة سيادته على البند المعروض.
- وفي ضوء ذلك إتخذت الجمعية القرار التالي:

(القرار)

أحيطت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٦/٣/٣٠ علماً بموافقة إجماع السادة الحضور بعدد (١,٢٥٢,٩٥٤,٠٦٤) سهم بما يمثل نسبة ١٠٠ % من إجمالي أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع بعدد (١,٢٥٢,٩٥٤,٠٦٤) سهم بتقرير مراقب الحسابات الخارجي السيد الاستاذ/ سامي عبدالحفيظ الشريك بمكتب KPMG – حازم حسن عن القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ وتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات على القوائم المالية المستقلة للشركة ورد إدارة الشركة عليه وكذلك تعقيب الجهاز على رد الشركة.

البند الثالث:

بشأن: عرض تقرير عن حوكمة الشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١.

- إنتقلت السيدة الأستاذة/ رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى البند الثالث من جدول الأعمال والخاص بإحاطة الجمعية العامة العادية للشركة بتقرير عن مدى تطبيق قواعد حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وذلك عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ موضحة سيادتها أن التقرير وتقرير مراقب الحسابات عليه بالكامل موجود على موقع (E-Magles) وذلك للإطلاع.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

تقرير مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات عن مدي تطبيق قواعد حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

أسم الشركة	الشركة المصرية للاتصالات
غرض الشركة	إنشاء وتملك وتشغيل وتطوير شبكات الاتصالات لنقل وتقديم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات داخل وخارج جمهورية مصر العربية وكافة الخدمات الأخرى الممكن تقديمها باستخدام الشبكات والتقنيات والتكنولوجيا السلكية واللاسلكية، ولها الحق في القيام بجميع الأعمال والاختصاصات المؤدية لتحقيق غرضها وللشركة في سبيل تحقيق ذلك القيام بما يلي: ١. تملك وإنشاء وتشغيل وصيانة وتطوير شبكات الاتصالات والبنية الأساسية اللازمة لخدمات الاتصالات وذلك لاستخدامها و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير و/أو التعامل فيها. ٢. تقديم خدمات الاتصالات الصوتية والمرئية ونقل البيانات للمشتركين و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير والتعامل فيها. ٣. الاشتراك أو المساهمة في أنظمة الاتصالات العالمية مثل الكوابل البحرية والأقمار الصناعية والحصول على سعات أو دوائر فيها وذلك لاستخدامها و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير و/أو التعامل فيها. ٤. التعامل أو التعاقد أو الاشتراك مع الجهات، أو الهيئات، أو الشركات، أو المنظمات، أو أي كيانات تمارس نشاطًا شبيهًا أو مماثلا لنشاطات الشركة أو يتصل بها أو يعاونها على تحقيق أغراضها سواء داخل جمهورية مصر العربية أو في الخارج. ٥. إدارة وبيع وتأجير وشراء وحيازة واستئجار والتعامل على أية ممتلكات وحقوق أو منفعة أو حق في أية ممتلكات، بما في ذلك الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، التي قد تحوزها الشركة أو تمتلكها. ٦. بيع وشراء وتوزيع أجهزة الهاتف الثابت والمحمول والحاسب الآلي وملحقاتها ومستلزماتها وكمالياتها والأجهزة المكملة لها وقطع الغيار اللازمة لها والقيام بأعمال الصيانة المرتبطة بها. ٧. إقامة شبكات نقل الصوت والصورة والمعلومات المكتوبة وتقديم خدمات القيمة المضافة وخدمات المحتوى والتسويق والتوقيع الإلكتروني وتحويل الأموال عبر الإنترنت. ٨. الاستثمار العقاري لخدمة أغراضها وتنفيذ مشروعاتها. وللشركة في سبيل تحقيق أغراضها إنشاء أو المشاركة في إنشاء شركات جديدة أو شركات قائمة تعمل في مجال نشاطها أو مجالات مرتبطة أو مكملة لنشاطها. مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح والقرارات السارية وبشرط استصدار التراخيص اللازمة لممارسة هذه الأنشطة.

المدة المحددة للشركة	٧٥ عام من تاريخ القيد بالسجل التجاري	تاريخ القيد بالبورصة	١٩٩٩/١٢/٢٩
القانون الخاضع له الشركة	القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١	القيمة الإسمية للسهم	١٠ جنيه مصري للسهم
أخر رأس مال مرخص به	١٧٠٧٠٧١٦٠٠٠ جنيه مصري	أخر رأس مال مصدر	١٧٠٧٠٧١٦٠٠٠ جنيه مصري
أخر رأس مال مدفوع	١٧٠٧٠٧١٦٠٠٠ جنيه مصري	رقم وتاريخ القيد في السجل التجاري	٣٩٣٠ لسنة ١٩٩٩

علاقات المستثمرين:

إسم مسؤول علاقات المستثمرين	وائل حنفي محمود	رقم التليفون	٣١٣١٥٧٧١
عنوان البريد الإلكتروني	investor.relations@te.eg		
عنوان المركز الرئيسي للشركة	الكيلو ٢٨- طريق مصر إسكندرية الصحراوي – القرية الذكية – B7		
عنوان الموقع الإلكتروني	http://ir.te.eg		
البريد الالكتروني	investor.relations@te.eg		

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

الجمعية العامة للمساهمين

تقوم الشركة بالدعوة للجمعية العامة السنوية في المواعيد القانونية المحددة وفقاً لقانون الشركات ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعليمات الهيئة العامة للرقابة المالية وقواعد القيد واستمرار القيد والشطب للبورصة المصرية، وتقوم الشركة بنشر دعوة الجمعية العامة بجريدتين واسعتين الانتشار كما تقوم بوضع الدعوة على الموقع الإلكتروني الخاص بها وتفصح عنها للبورصة المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية، كما تقوم الشركة بالإفصاح عن قرارات الجمعية العامة بعد انتهائها للجهات سالفة الذكر ووضعها على الموقع الإلكتروني للشركة.

(هيكل الملكية):

حملة ٥ % من أسهم الشركة فأكثر	عدد الأسهم	النسبة
الدولة	١,١٩٤,٩٥١,٨٣١	٧٠ %
الإجمالي	١,١٩٤,٩٥١,٨٣١	٧٠ %

أخر تشكيل لمجلس الإدارة

الاسم	صفة العضو (تنفيذي/غير تنفيذي/ مستقل)	عدد الأسهم المملوكة	تاريخ الالتحاق	جهة التمثيل
الاستاذة / لبنى محمد هلال عبد القادر خليل	غير تنفيذي		٢٠١٩/٣/٢٧	مستقل
	رئيس مجلس الإدارة		٢٠٢٥/٣/٢٥	الدولة
المهندس / تامر مختار أحمد المهدي	غير تنفيذي		٢٠٢٥/ ٣/٢٥	الدولة
	العضو المنتدب والرئيس التنفيذي		٢٠٢٥/٩/٣٠	
اللواء أ.ح/ أحمد سعيد يوسف عبد الرحمن	غير تنفيذي		٢٠٢٥/٧/٩	الدولة
المهندس/طارق محمد صلاح الدين محمد طنطاوي	غير تنفيذي		٢٠٢١/٣/٢٨	الدولة
المهندس/ طارق محمد محي الدين عبد العزيز أبو علم	غير تنفيذي		٢٠٢١/٣/٢٨	الدولة
الأستاذ/ هاني أحمد مجدي محمد السمرة	غير تنفيذي		٢٠٢٢/١٠/١٩	الدولة
الأستاذ/ اسلام أسامة بهجت زكري	غير تنفيذي		٢٠٢٥/٣/٢٥	الدولة
الأستاذ/ محمد حنفي عبد المنعم عبد الحميد	تنفيذي		٢٠٢٢/١١/١٣	نقابة العاملين
الأستاذ / محمد كمال الدين بركات	غير تنفيذي		٢٠١٧/٣/٢٨	الدولة
			٢٠٢١/٣/٢٨	مستقل
الأستاذ / جرجس ثروت جرجس عبد الشهيد	غير تنفيذي		٢٠٢٥/٣/٢٥	مستقل
الأستاذ / عاكف عبد اللطيف المغربي	غير تنفيذي		٢٠٢٥/٣/٢٥	مستقل
المهندس / حسام عبد الحميد سيف الدين	غير تنفيذي		٢٠٢٥/٣/٢٥	مستقل

التغيرات التي طرأت على تشكيل مجلس الإدارة (خلال عام ٢٠٢٥)

- نظراً لانتهاء دورة مجلس الإدارة في ٢٥ مارس ٢٠٢٥، قررت الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢٥ إعادة تشكيل مجلس الإدارة وفقا للتشكيل الوارد بيانه بالجدول السابق.
- بتاريخ ٩-٧-٢٠٢٥ تم تعيين السيد اللواء أ.ح / أحمد سعيد يوسف عبد الرحمن عضواً بمجلس إدارة الشركة خلفاً للسيد اللواء أ.ح / ايمن مصطفى محمد على.
- بتاريخ ٣٠-٩-٢٠٢٥ استقال السيد المهندس / محمد نصر الدين محمد على من عضوية مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات.

السير الذاتية للسادة أعضاء مجلس الادارة عام ٢٠٢٥

الأستاذة / لبنى هلال

"رئيس مجلس الإدارة"

تولت السيدة لبنى هلال منصب رئيس مجلس الإدارة للشركة المصرية للاتصالات في مارس ٢٠٢٥ بعد أن شغلت سابقًا منصب عضو مجلس إدارة مستقل في ٢٠١٩.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

تمتد خبرة السيدة لبنى هلال في القطاع المصرفي لأكثر من ٣٠ عاماً حيث شغلت مؤخراً منصب نائب محافظ البنك المركزي المصري لشئون سياسات الاستقرار النقدي خلال الفترات من ٢٠١١ حتى ٢٠١٣ و٢٠١٥ حتى ٢٠١٩ كأول سيدة تتقلد ذلك المنصب في تاريخ البنك المركزي المصري حيث كانت مسئولة عن العديد من قطاعات البنك المركزي والتي من أهمها السياسة النقدية وإدارة الاحتياطات والأسواق والعلاقات الخارجية والبحوث والعمليات المصرفية وتكنولوجيا المعلومات ونظم الدفع وإصلاح القطاع المصرفي ، تولت السيدة لبنى مسئولية وضع وتنفيذ وتطوير برنامج الإصلاح النقدي والاقتصادي الشامل الذي امتد على مدار ثلاث سنوات وانتهي بنجاح في يونيو ٢٠١٩.

منذ التحاقها بالبنك المركزي عام ٢٠٠٤ قامت السيدة لبنى بإعداد وتنفيذ برنامج تطوير وهيكلة القطاع المصرفي خلال الفترة من ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠١١ على مرحلتين حيث كان لذلك البرنامج عظيم الأثر في تطوير وإعادة هيكلة القطاع المصرفي بجانب تمثيلها للبنك المركزي المصري في العديد من المؤسسات المحلية والدولية بصفتها نائب المحافظ تم اختيارها كخبير مستقل ورئيس مجلس إدارة غير تنفيذي لشركة ضمان مخاطر الائتمان وايضا كخبير وعضو مجلس إدارة غير تنفيذي في كلاً من بنك ناصر الاجتماعي، بنك الاستثمار القومي، صندوق الدعم والضمان العقاري وصندوق الإسكان الاجتماعي، وكذلك رئيس مجلس إدارة غير تنفيذي للشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري.

تشغل السيدة هلال حاليًا منصب رئيس مجلس الإدارة غير تنفيذي لشركة City Edge Developments ورئيس مجلس الإدارة غير تنفيذي بالبنك الأهلي (لندن) وعضو مستقل بمجلس إدارة صندوق مصر السيادي وعضو من ذوي الخبرة بمجلس ادارة صندوق الإسكان الاجتماعي وعضو مستقل بمجلس ادارة بنك الإسكندرية.

مثلت السيدة هلال البنك المركزي المصري كنائب رئيس في مجلس إدارة تحالف الشمول المالي(AFI) ، كما شغلت السيدة هلال منصب نائب رئيس لجنة دعم الشمول المالي للمرأة بذات التحالف.

قبل التحاقها بالبنك المركزي المصري شغلت السيدة لبنى منصب رئيس تنفيذي بالمجموعة المالية هيرمس مسئولة عن عمليات الدمج والاستحواذ وأدوات الدين ذات الدخل الثابت.

تم تصنيف السيدة لبني كثاني أقوي شخصية نسائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا طبقا لتقييم مجلة فوربس لعامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ على التوالي، واختارتها المجلة أيضاً كثالث أكثر سيدة مؤثرة في القطاع الحكومي بالمنطقة لعام ٢٠١٨.

حصلت السيدة لبنى على درجة الماجستير في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

المهندس/ تامر المهدي

"العضو المنتدب والرئيس التنفيذي"

يشغل المهندس تامر المهدي منصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة المصرية للاتصالات، ويتمتع بخبرة مهنية تمتد لأكثر من ثلاثة عقود في قيادة التحول الاستراتيجي، وتطوير وبناء وتشغيل شبكات الاتصالات والبنية التحتية الرقمية على المستويين الإقليمي والدولي.

تكوّنت خبرات المهدي عبر مسار مهني متدرج ومتكامل جمع بين التخصص التقني العميق والقدرات التنفيذية والإدارية الرفيعة. فقد بدأ مسيرته كمهندس اتصالات متخصص في هندسة الشبكات وأنظمة الاتصالات، حيث عمل في T&AT و Bell Labs، واكتسب خبرة تقنية متقدمة في تصميم وتشغيل شبكات اتصالات استراتيجية عالية الاعتمادية، واسعة النطاق، ومتعددة التقنيات، والطبقات. ثم انتقل إلى إدارة وتنفيذ مشاريع اتصالات كبرى، قبل أن يتولى أدوارًا قيادية في تصميم شبكات الاتصالات لمشغلي الاتصالات الرئيسيين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال Lucent Technologies، حيث قاد فرقًا متعددة التخصصات ونفّذ مشاريع اتصالات سلكية ولاسلكية في عدد من الأسواق الإقليمية والدولية.

ومع انتقاله إلى جانب مشغلي الاتصالات، انضم إلى أوراسكوم تليكوم القابضة، حيث شغل منصب الرئيس التنفيذي للتكنولوجيا للمجموعة (Group CTIO)، وتولى قيادة استثمارات بمليارات الدولارات في شبكات الهاتف المحمول والثابت، كما أشرف على إطلاق وتشغيل شبكات اتصالات في أسواق متعددة شملت إيطاليا، كندا، اليونان، تونس، الجزائر، باكستان، بنغلاديش، العراق، وكوريا الشمالية، مما أسهم في ترسيخ خبرته في إدارة وتشغيل مجموعات اتصالات متعددة الجنسيات.

وتابع مسيرته بتوليه منصب الرئيس التنفيذي لشركة أوراسكوم تليكوم الجزائر (Djezzy)، إحدى أكبر شركات الهاتف المحمول في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، حيث قاد الشركة خلال مرحلة مفصلية اتسمت بتحديات تشغيلية وتنظيمية معقدة، ونجح في تعزيز الأداء التشغيلي والاستدامة المؤسسية. ثم توّج هذا المسار بتوليه منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة أوراسكوم للاتصالات والإعلام والتكنولوجيا (OTMT)، حيث قاد عملية تحول استراتيجي شاملة وتنويعًا للأعمال عبر قطاعات ومناطق جغرافية متعددة في أوروبا وجنوب آسيا والشرق الأوسط، مع التركيز على تعظيم القيمة، وتعزيز الحوكمة، وبناء منصات نمو طويلة الأجل.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

وإلى جانب مسيرته التنفيذية في الشركات الكبرى، يتمتع المهندس تامر المهدي بدور ريادي بارز في مجال ريادة الأعمال، حيث أسّس وأطلق شركات متخصصة في الاستشارات الإدارية والتقنية وتطوير البرمجيات، تقدّم خدمات استشارية متقدمة في مجالات التحول التشغيلي والتقني، وتصميم الشبكات، وبناء القدرات المؤسسية لمشغلي الاتصالات.

يحمل المهندس تامر المهدي مؤهلات أكاديمية رفيعة تشمل ماجستير هندسة الاتصالات من جامعة ولاية كاليفورنيا، وماجستير إدارة المشاريع من جامعة جورج واشنطن، وماجستير إدارة الأعمال الدولية من كلية ماستريخت للإدارة، بالإضافة إلى درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية والإلكترونية من جامعة القاهرة.

اللواء أ.ح / أحمد سعيد يوسف عبد الرحمن

"عضو مجلس الإدارة"

يعد اللواء أحمد سعيد يوسف عبد الرحمن أحد القيادات المتميزة في مجال الإشارة بالقوات المسلحة، حيث شغل منصب رئيس أركان إدارة الإشارة وتمتع بخبرة واسعة تمتد عبر سنوات طويلة من العمل العسكري الاحترافي. حصل سيادته على بكالوريوس وماجستير في العلوم العسكرية، إلى جانب إتمامه لعدد من الدورات المتقدمة داخل مصر وخارجها، منها دورة أركان حرب بكلية القيادة والأركان بتونس، وزمالة أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ودورة كبار القادة. يتميز بسجل مهني حافل يعكس التزامه، كفاءته، وقدرته القيادية في مختلف المواقع التي تقلدها.

الأستاذ/ محمد كمال الدين بركات

"عضو مجلس الإدارة"

تولى الأستاذ محمد بركات منصب في مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات في مارس ٢٠١٧ كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي ممثلا عن الحكومة، وأصبح عضو مجلس إدارة مستقل في مارس ٢٠٢١.

بخبرة مصرفية طويلة تمتد لأكثر من ٤٥ عام يشغل بركات حاليا منصب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري (غير تنفيذي) وعضو مجلس الإدارة بالصندوق الفرعي للخدمات المالية والتكنولوجية لصندوق مصر السيادي منذ إبريل ٢٠٢١

قدم السيد بركات سجلاً قوياً من الإنجازات في المناصب الإدارية العليا، فقد شغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للمصرف العربي الدولي منذ ٢٠١٤ وحتى ٢٠٢٢. شغل منصب رئيس مجلس الإدارة – بنك مصر من ٢٠٠٢ حتى ٢٠١٤ وهو أحد أكبر البنوك المصرية.

شغل بركات العديد من المناصب القيادية منها رئيس مجلس الإدارة – بنك مصر لبنان، بنك مصر أوروبا – فرانكفورت، بنك القاهرة، كما أنتخب رئيساً لمجلس إدارة اتحاد بنوك مصر، ورئيساً لمجلس إدارة اتحاد المصارف العربية.

شغل عضوية مجلس إدارة البنك المركزي المصري من ٢٠٠٣- ٢٠١١ كما كان سيادته عضواً في لجنة الإصلاح المصرفي، عضو مجلس إدارة المعهد المصرفي المصري، وعضو مجلس إدارة في وحدة مكافحة غسيل الأموال، عضو مجلس الإدارة ونائب رئيس بنك القاهرة عمان بالأردن.

وعالميا عضو مجلس الإدارة لشركة فيزا الدولية (منطقة وسط أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا) من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٨، وعضو المجلس الاستشاري لشركة فيزا الدولية من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٠ عضو المجلس الاستشاري – ماستر كارد الدولية (أفريقيا والشرق الأوسط) من مارس ٢٠١١ إلى ٢٠٢٠ .

اما على الصعيد غير المصرفي شغل منصب رئيس مجلس الإدارة – الشركة العالمية للاستثمارات السياحية (الشركة المالكة لفندق كونراد – القاهرة)، وشركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا (الشركة المالكة لجامعة السادس من أكتوبر)، كما شغل بها منصب عضو في مجلس الأمناء بجامعة السادس من أكتوبر، بالإضافة الى عضوا بمجلس إدارة الشركة القابضة لمصر للطيران.

بالإضافة إلى ما سبق فقد شغل سيادته منصب عضو مجلس إدارة وعضو جمعية عامة ورئيس مجلس إدارة في العديد من الشركات.

حصل الأستاذ محمد بركات على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة (San Francisco) الولايات المتحدة الأمريكية ودرجة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة الإسكندرية.

المهندس / طارق طنطاوي

"عضو مجلس الإدارة"

عين طارق طنطاوي منصب عضو بمجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات ممثلا عن الحكومة في مارس ٢٠٢١.

يمتلك طنطاوي أكثر من ٢٧ عامًا من الخبرة في مجال الاستثمار والإدارة ويشغل حاليا منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة الفطيم في مصر.. كما شغل طنطاوي سابقا منصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي المشارك لشركة بالم هيلز للتعمير

والعضو المنتدب والرئيس التنفيذي المشارك لمجموعة سي آي كابيتال حيث ساهم طنطاوي في تطوير العمل المؤسسي بالمجموعة وتحويلها إلى شركة رائدة في مجال الخدمات المالية منذ التحاقه بها عام ٢٠١٥ حتى عام ٢٠٢١.
كما التحق طنطاوي بالعمل بالشركة المصرية للاتصالات خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ الى عام ٢٠١١ حيث تولى العديد من المناصب القيادية منها منصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة المصرية للاتصالات ما بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١١ وذلك بعد توليه منصب نائب الرئيس التنفيذي للشئون المالية والإدارية في عام ٢٠٠٧. كما لعب دورا بارزا في طرح أسهم الشركة المصرية للاتصالات خلال اكتتاب عام دولي بجانب القيام بصفقة الاستحواذ على حصة بلغت ٤٥٪ في شركة فودافون مصر.
كذلك شغل طنطاوي عدة مناصب في شركات أخرى منها منصب الرئيس التنفيذي للشئون المالية للشركة الدولية لمشروعات التصنيع الزراعي "بيتي" ومنصب نائب رئيس مجلس إدارة بنك الاستثمار بشركة سيجما كابيتال والمستشار الأول بقسم تمويل الشركات بشركة FinRate للاستشارات حيث قام بتنفيذ العديد من الطروحات المميزة للأسهم والسندات في الأسواق المحلية والعالمية.
ويشغل طنطاوي حاليا عضوية مجلس إدارة العديد من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية والشركات المغلقة ومنها شركة بالم هيلز للتعمير، شركة تعليم لخدمات الادارة، شركة انكوليس للتأجير التمويلي كما شغل سابقا عضوية مجلس الإدارة في العديد من الشركات ومنها عضوية شركة سي آي كابيتال القابضة للاستثمارات المالية، شركة كوربليس للتأجير التمويلي، شركة فودافون مصر للاتصالات وشركة تي إي داتا.
طنطاوي حاصل على ماجيستير في إدارة الأعمال من جامعة Heriot-Watt بالمملكة المتحدة وبكالوريوس هندسة التشييد من الجامعة الامريكية بالقاهرة بالإضافة لحصوله على شهادة المحلل المالي المعتمد (CFA).

المهندس / طارق أبو علم
"عضو مجلس الإدارة"

عين طارق أبو علم منصب عضو بمجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات ممثلا عن الحكومة في مارس ٢٠٢١.
يمتلك أبو علم أكثر من ٢٥ عاما من الخبرة في إدارة شركات التكنولوجيا الرقمية محققا مجموعة متميزة من الإنجازات في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في أسواق الشرق الأوسط وأوروبا. وهو حالياً المؤسس والشريك الإداري لشركة جلينت للاستشارات وخدمات إدارة الاستثمار وتنمية الشركات الناشئة Glint Consulting.
تولى أبو علم العديد من المناصب القيادية في العديد من الشركات خلال مسيرته المهنية، حيث قام بتأسيس وإدارة شركة سوفيكوم لخدمات الإنترنت التي تم الاستحواذ عليها لاحقا من قبل شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو).
كما شغل منصب مدير التخطيط وذكاء الأعمال في شركة ويند الايطالية، المقدم المتكامل لخدمات الاتصالات حيث أشرف خلال تلك الفترة على تحليل السوق وتطوير منتجات الشركة. والتحق بعد ذلك بشركة اوراسكوم تيليكوم القابضة كمدير لتطوير خدمات النطاق العريض والثابت.
تولى أبو علم لاحقا منصب نائب أول للرئيس التنفيذي لشئون الدولي والمشغلين في الشركة المصرية للاتصالات خلال عام ٢٠٠٩ قبل أن يشغل منصب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة خلال عام ٢٠١٢ حيث تمكن من لعب دور بارز في قيادة الشركة خلال تلك الفترة.
كما تولى أبو علم مناصب رئاسة وعضوية مجالس إدارة العديد من الشركات منها Italia Online وIT Net بإيطاليا وInty بالمملكة المتحدة والمصرية للاتصالات وفودافون مصر وتي إي داتا وXceed و أقرألي ووصلة وسوفيكوم بمصر وشركة تيلاس باليونان وتيروكون بالإمارات وشركة موبي سيرف والتي تعمل في كل من مصر والامارات وباكستان، وهو عضو مجلس أمناء الجامعة البريطانية في مصر.
أبو علم حاصل على بكالوريوس في هندسة الاتصالات والإلكترونيات من جامعة الإسكندرية

الأستاذ/ هاني السمرة
عضو مجلس الإدارة

عين هاني السمرة منصب عضو مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات في أكتوبر ٢٠٢٢ ممثلًا عن الحكومة.
يمتلك السمرة خبرة تمتد لأكثر من ٢٦ عامًا في مجال الموارد البشرية بقطاع البنوك في مصر ومنطقة الشرق الأوسط.
يشغل حاليًا منصب رئيس قطاع الموارد البشرية في بنك مصر منذ ٢٠١٨، حيث يقود استراتيجية الموارد البشرية للبنك بفعالية.
قبل انضمامه لبنك مصر شغل السمرة مناصب قيادية في ثلاثة من أبرز البنوك على المستويين الإقليمي والدولي. بدأ مسيرته المهنية في "سيتي بنك – مصر" عام ١٩٩٩، وتدرج في المناصب القيادية حتى أصبح نائب رئيس الموارد البشرية لفرع البنك في الكويت عام ٢٠٠٧. ثم تولى منصب نائب رئيس الموارد البشرية في "مصرف أبو ظبي الإسلامي – مصر" عام ٢٠٠٩، وانتقل لاحقًا ليصبح رئيس الموارد البشرية في "سيتي بنك – الكويت" عام ٢٠١١. شغل السمرة أيضًا منصب مدير عام الموارد البشرية والتطوير في "بنك برقان – الكويت" عام ٢٠١٦.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

كما يشغل منصب عضو مجلس إدارة في شركة مصر أبو ظبي للاستثمارات العقارية ورئيس لجنة الموارد البشرية باتحاد بنوك مصر.

حصل السمرة على العديد من الشهادات المهنية المرموقة، بما في ذلك شهادة عضو مجلس الإدارة الفعال (CDCP) بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية في أغسطس ٢٠٢٢، وبرنامج القيادة التنفيذية من جامعة هارفارد في يونيو ٢٠٢٢، وشهادة مقيم معتمد من SHL المملكة المتحدة. كما أتم برامج متقدمة في تحليل الوظائف والتقييم من HAY Group .

الأستاذ/ إسلام ذكري

"عضو مجلس الإدارة"

تم تعيين الاستاذ إسلام ذكري في مجلس الإدارة ممثلا للحكومة المصرية في مارس ٢٠٢٥.

بخبرة تزيد عن ٢٥ عامًا في قطاع البنوك يشغل إسلام زكري منصب الرئيس المالي للمجموعة ولقطاع العمليات، كما يشغل منصب عضو مجلس الإدارة التنفيذي بمجلس إدارة البنك التجاري الدولي، وعضوية اللجنة التنفيذية بالبنك، وعضو مجلس إدارة البنك التجاري الدولي في كينيا بما لديه من سجل حافل من النجاح في تحسين الأداء المالي، ودفع النمو وتعزيز الابتكار وخلق قيمة مضافة لشركاء الأعمال سواء داخليا أو خارجيا وذلك بما لديه من فهم عميق للأسواق العالمية والبيئة الرقابية، واتجاهات الصناعة محليًا وعالميًا، علاوة على خبرته في مجال عمليات الاندماج والاستحواذ مما يمكّنه من تقديم التوجيه الاستراتيجي واتخاذ قرارات استثمارية ومالية تدعم الأهداف الاستراتيجية العامة للمنظمة.

قبل تعيينه في منصب رئيس القطاع المالي في عام ٢٠٢٣ تم تعيين السيد/ إسلام زكري في وقت سابق من قبل البنك التجاري الدولي ليكون أول رئيس تنفيذي للبيانات في مصر عام ٢٠١٦، فقد عمل تحت قيادته فريقًا رائعًا يضم خبرات وقدرات متنوعة تمتد ما بين تصميم وبناء مستودع مركزي للبيانات، وتشغيل وتصوير التحليلات الكمية والسلوكية المتقدمة. جنبا إلى جنب مع تطبيقات علوم البيانات والتمويل الكمي وتفضيلات العملاء حول منصات البيانات الضخمة مما اعطي جاهزية وأسبقية للبنك التجاري الدولي لصناعة مصرفيه تعتمد على الرقمنة. في عام ٢٠٠٤ انضم السيد/ إسلام زكري للإدارة المالية بالبنك التجاري الدولي.

يتمتع السيد/ إسلام زكري بخبرة واسعة في الأسواق العالمية مثل أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا. السيد/ إسلام زكري هو أحد أعضاء اللجنة التوجيهية في (Smart Africa) وهو تحالف دولي يمتد عبر نصف القارة بهدف تسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في القارة، وهو أيضًا أحد الأعضاء المساهمين الناشطين في فريق عمل الاقتصاد الرقمي للاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، والذي يهتم بسبل التعاون الممكنة في مجال الاقتصاد الرقمي بين أوروبا وأفريقيا. علاوة على عضويته في لجنة التحول الرقمي للمنتدى الاقتصادي العالمي.(WEF)

هذه الخبرة الواسعة المتنوعة جعلت من السيد/ إسلام زكري رائداً فكريًا في مجال التمويل الرقمي والاقتصاد الجديد لما له من قدرة على الابتكار والتجديد مما عزز ترشيحه واختياره مؤخرًا ليكون عضوًا في أول مجلس مصري للذكاء الاصطناعي برعاية السيد رئيس الجمهورية، وذلك لوضع وصياغة وتنفيذ الرؤية المصرية للذكاء الاصطناعي ذات التوجه الاقتصادي والمجتمعي التنموي وهو عضو في معهد المحاسبين الإداريين بالمملكة المتحدة، وعضو في معهد فيتش للتمويل الكمي – لندن إضافة لكونه عضو مجلس ادارة غير تنفيذي في المجموعة المصرفية - (NLB) أوروبا الوسطى.

تحت قيادته، عرضت كلية لندن للأعمال (LBS) نموذج التحول القائم على تحليل البيانات للبنك التجاري الدولي كدراسة حالة في عام ٢٠١٨، مما جعل البنك التجاري الدولي أول شركة شرق أوسطية يتم تحليلها في دراسة حالة من قبل طلاب الماجستير في التحليلات المتقدمة أتبعتها بوقت قصير كلية هارفارد للأعمال حيث حذت حذوها وبدأت في استخدام دراسة الحالة في مناهجها. علاوة علي اعتماد مجموعة كبيرة من مراكز البحث الدولية والأكاديمية على النماذج التي تم بناؤها بواسطة فريق العمل كحالات مرجعية للدراسة.

أخيرًا، حصل السيد/ إسلام زكري على درجة الدكتوراه في الرياضيات المالية وماجستير إدارة الأعمال من جامعة شيكاغو – كلية بوث للأعمال – مسجلا نتائج رائعة في تخصصه التحليلات المالية المتقدمة وإدارة الأداء الاقتصادي للشركات المعتمدة على بناء النماذج الكمية والرقمية.

الأستاذ/ جرجس عبد الشهيد

"عضو مجلس الإدارة"

تولى الأستاذ جرجس عبد الشهيد منصب عضو بمجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات في مارس ٢٠٢٥.

يتمتع الأستاذ جرجس عبد الشهيد بخبرة واسعة في تقديم الاستشارات القانونية للشركات وتسوية النزاعات، لا سيما التحكيم التجاري، إلى جانب خلفية قوية في العمل مع العديد من القطاعات، بما في ذلك اللوجستيات، والطيران، والصناعات الدوائية، والمواد الغذائية، والإنشاءات، والطاقة، والتمويل، وطرح الأوراق المالية، والاتصالات، والملكية الفكرية، والشئون المصرفية. يشغل الأستاذ جرجس عبد الشهيد منصب الشريك المدير في مكتب عبد الشهيد للمحاماة والاستشارات القانونية في القاهرة، وقد بدأ مسيرته المهنية بالعمل كوكيل نيابة.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

يُعد الأستاذ عبد الشهيد من أصغر المحامين المصريين الذين تولوا قضايا تحكيم بارزة في مصر والشرق الأوسط، حيث اكتسب سمعة مرموقة بفضل خبرته في قضايا التحكيم المعقدة متعددة الأطراف والقانون الدولي.
إلى جانب ممارسته القانونية، شغل عضوية محكمة التحكيم الدولية التابعة لغرفة التجارة الدولية (الـ ICC) لفترتين متتاليتين انتهت في يونيو ٢٠٢٤. وهو الآن عضوًا في اللجنة الاستشارية للمركز الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي بالقاهرة (CRCICA) لفترة عضوية ثانية.
وفي مجال التكنولوجيا والاتصالات، وبجانب عضويته بمجلس إدارة المصرية للاتصالات، يشغل عبد الشهيد عضوية مجلس إدارة شركة واحات السيليكون للمناطق التكنولوجية، كما أنه كان عضو في لجنة حقوق المستخدمين بالجهاز القومي لتنظيم الاتصالات حتى عام ٢٠٢٤.
يحمل الأستاذ عبد الشهيد درجة الماجستير في الدراسات القانونية الدولية من كلية الحقوق بجامعة جورج تاون في الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة، ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد وإدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

الأستاذ/ عاكف المغربي

"عضو مجلس الإدارة"

تولى الأستاذ عاكف المغربي منصب عضو بمجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات في مارس ٢٠٢٥.
يتمتع الأستاذ عاكف المغربي بخبرة تتجاوز ٢٥ عامًا في مجال البنوك والتمويل، ولديه سجل حافل في جميع الأنشطة المصرفية، والاستراتيجيات المالية، والتنمية الاقتصادية. يشغل المغربي حاليًا منصب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك قناة السويس وذلك منذ ابريل ٢٠٢٤، ليقود واحدة من أسرع قصص التحول والنمو في القطاع المصرفي الخاص في مصر. حيث حقق البنك نموًا استثنائيًا في حجم الأعمال مما أدى الى تحسن جوهري في ترتيب بنك قناة السويس داخل بنوك القطاع الخاص، قام عاكف بقيادة استراتيجية رقمية طموحة تهدف إلى تحسين تجربة العملاء وتقديم حلول مبتكرة لجميع شرائح العملاء. وشملت هذه الاستراتيجية تطوير الأنظمة المصرفية الأساسية، وتعزيز البنية التكنولوجية، وتبني أساليب عمل مرنة.
قبل توليه هذا المنصب، شغل المغربي منصب نائب رئيس مجلس إدارة بنك مصر، حيث لعب دورًا محوريًا في إدارة العديد من القطاعات الرئيسية في البنك وقد ساهمت قيادته ورؤيته الاستراتيجية بشكل كبير في توسع البنك وتحديثه، لا سيما في مجال التحول الرقمي.
شغل المغربي منصب رئيس قطاع تمويل الشركات والاستثمار في سيتي بنك مصر، حيث قاد العديد من الصفقات المالية الكبرى وقدم حلول تمويلية واستشارية لعدد من كبرى الشركات والجهات الحكومية في مختلف القطاعات، بما في ذلك الحديد والصلب، والصناعات الكيماوية، والطاقة، وغيرها.
إلى جانب أدواره التنفيذية، يشغل المغربي حاليًا منصب عضو مجلس إدارة في العديد من الجهات المرموقة منها صندوق دعم وتطوير الجهاز المصرفي وعضو مجلس إدارة في كلا من هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلوماتITIDA، وشركة ضمان مخاطر الائتمان CGC ، ومؤسسة ٥٠ Africa، وشركة مصر للتأمين، والشركة القابضة لمصر للطيران، وشركة أبراج مصر، والجمعية المصرية البريطانية للأعمال، والشركة القابضة للصناعات الغذائية، وميدور للكهرباء.
يحمل السيد عاكف المغربي درجة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA)، ودرجة البكالوريوس في المحاسبة والتمويل من الجامعة الأمريكية بالقاهرة

المهندس/ حسام سيف الدين

"عضو مجلس الإدارة"

تولى المهندس حسام سيف الدين عضوية مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات في مارس ٢٠٢٥، ويتمتع بخبرة تمتد لما يقرب من ٣٠ عامًا في مجالات التكنولوجيا واستراتيجيات الأعمال العالمية.
يشغل حاليًا منصب الرئيس التنفيذي لشركة كابجيميني مصر، حيث يقود تطوير وتشغيل أحد أحدث مراكز الخدمات العالمية للشركة في مصر، والذي يقدم مجموعة متكاملة من خدمات التكنولوجيا المتقدمة لقاعدة واسعة من العملاء الدوليين، بما يسهم في تعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي للخدمات الرقمية.
وقبل انضمامه إلى كابجيميني، أمضى ٢٧ عامًا في شركةIBM ، اكتسب خلالها خبرات عميقة في مجالات العمليات والتحول الرقمي والتخطيط الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. وخلال مسيرته المهنية، تقلد عددًا من المناصب القيادية البارزة، من بينها المدير العام لمنطقة الشرق الأوسط وباكستان، والمدير العام لإفريقيا، وصولًا إلى منصب نائب الرئيس الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.
إلى جانب أدواره التنفيذية، يضطلع المهندس حسام بدور فاعل في العمل المؤسسي والاستشاري، حيث يشغل عضوية اللجنة الاستشارية للاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال التابعة لرئاسة مجلس الوزراء المصري، وعضوية مجلس إدارة شركة راية ،

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

وعضوية مجلس أمناء جامعة السويدي للتكنولوجيا (SUT) ومعهد تكنولوجيا المعلومات .(ITI) كما يرأس لجنة التكنولوجيا والاتصالات بالغرفة التجارية الفرنسية في مصر، ويشارك في رئاسة اللجنة الأساسية للتحول الرقمي بالغرفة التجارية الأمريكية في مصر(AmCham) ، إلى جانب عضويته في لجنة الصناعة التابعة للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات (NTRA).

يحمل المهندس حسام سيف الدين درجة البكالوريوس في الهندسة من جامعة عين شمس بالقاهرة، إلى جانب دبلوم في الإدارة من Henley Business School بالمملكة المتحدة، وهو ما أسهم في بناء مسيرة مهنية حافلة بالإنجازات والقيادة المؤثرة في قطاع التكنولوجيا والتحول الرقمي.

الأستاذ/ محمد حنفي عبد المنعم عبد الحميد

"عضو مجلس الإدارة"

تولى محمد حنفي منصب عضو مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات في نوفمبر ٢٠٢٢ ممثلا عن العاملين بالشركة المصرية للاتصالات.

بدأ عبد الحميد مسيرته العملية في وزارة التنمية المحلية عام ٢٠٠١، التحق بالشركة المصرية للاتصالات عام ٢٠٠٤ ضمن فريق شئون العاملين، ثم ترقى بعد ذلك كمدير لشئون العاملين للمنطقة الثالثة غرب القاهرة عام ٢٠٠٩، ومديراً لشئون العاملين للمنطقة الأولى غرب القاهرة من عام ٢٠١٥ وحتى الان.

يشغل محمد حنفي حاليا منصب عضو مجلس إدارة الإتحاد العام لنقابات عمال مصر، وقد ترأس نقابة العاملين لغرب القاهرة في الفترة من ٢٠١٨ وحتى ٢٠٢٢ وهو مستمر لدورة ثانية للفترة من عام ٢٠٢٢-٢٠٢٦، وعضو لمجلس إدارة النقابة العامة للاتصالات للفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٢ قبل ترشحه لرئاسة النقابة العامة عن الفترة من ٢٠٢٢-٢٠٢٦.

تخرج محمد حنفي من كلية التجارة جامعة بنها عام ٢٠٠٠ وحاصل على دبلوم في إدارة الاعمال من جامعة عين شمس عام ٢٠٠٧.

المصرية للاتصالات ووسائل الاتصال:

تستخدم الشركة المصرية للاتصالات أحدث أنظمة ووسائل الاتصال الحديثة مثل المؤتمر الهاتفي الصوتي والمرئي في بعض اجتماعات مجلس الإدارة لضمان جودة التواصل والادارة عن بعد، تتيح الشركة كافة المعلومات على موقع الشركة الإلكتروني الخاص بعلاقات المستثمرين https://ir.te.eg.

كما تستقبل كافة استفسارات السادة المساهمين وكافة الجهات الرسمية عن طريق البريد الإلكتروني investor.relations@te.eg

دور مجلس إدارة الشركة:

يتولى مجلس إدارة الشركة إدارة أمورها بناء على تكليف من الجمعية العامة لها ويقوم بوضع وتحديد الأهداف الاستراتيجية للشركة، وإقرار الخطط والسياسات العامة التي تهيمن على سير العمل بها، كما يقوم بمراقبة أداء الإدارة التنفيذية، والتأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بالشركة. كما يقوم بتحديد الأسلوب الأمثل لتطبيق الحوكمة، واعتماد السياسات والمعايير المهنية الواجب إتباعها من قبل العاملين بما ينعكس على أدائهم وتصرفاتهم. كما يقوم بالمهام التالية:

- وضع الآليات والنظم التي تضمن التزام كافة العاملين بالشركة بالقوانين والمواثيق والسياسات الداخلية للشركة، ويكون مسئولاً كذلك عن وضع نظام للإنذار المبكر لكشف أي خلل أو انحراف قد يحدث وضمان سرعة اتخاذ الإجراء المناسب ولابد أن يتضمن هذا النظام سبل لحماية مصادر المعلومات والمبلغين عن الفساد والانحراف.
- وضع خطة لتتابع السلطة داخل الشركة وذلك للوظائف الإدارية العليا بما يضمن استدامة الشركة وسير أعمالها بشكل فعال.
- تحديد الصلاحيات التي يقوم بتفويضها لأيآ من أعضائه أو لجانه أو غيرهم وكذلك يجب على المجلس تحديد مدة التفويض ودورية التقارير التي يحصل عليها من اللجان والإدارة التنفيذية ومتابعة نتائج ممارسة تلك الصلاحيات المفوضة.
- الإشراف العام على عملية الإفصاح عن البيانات وقنوات الاتصال، وضمان نزاهة التقارير المالية والمحاسبية الصادرة عن الشركة، وكذلك ضمان استقلالية نشاط المراجعة الداخلية بالشركة.
- يضع المجلس اللوائح الداخلية للشركة الخاصة بأعمال الشركة وشئون العاملين ومعاملتهم المالية
- يضع المجلس لائحة خاصة بتنظيم أعماله، واجتماعاته، وتوزيع الاختصاصات، والمسئوليات.
- تعيين أمين سر لمجلس الإدارة من ذوي الكفاءة والفهم لكافة أعمال الشركة.
- ويقدم مجلس إدارة الشركة تقريرا مفصلا عن أدائه خلال العام ويتم عرضه على الجمعية العامة للمساهمين ومناقشته من قبل السادة المساهمين في حال وجود أية ملاحظات على أدائه.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

مسئوليات رئيس مجلس الإدارة:

يرأس رئيس مجلس الإدارة اجتماعات المجلس والجمعيات العامة للمساهمين ويجوز للمجلس أن يعهد إلى رئيسه بأية صلاحيات أو واجبات أخرى كالتالي:

- توجيه الدعوة لانعقاد مجلس الإدارة ووضع جدول أعماله وإدارة جلساته.
- دعوة الجمعية العامة العادية وغير العادية للانعقاد للنظر في جدول الأعمال المعروض من مجلس الإدارة.
- التأكد من إتاحة المعلومات الكافية والدقيقة في الوقت المناسب لأعضاء المجلس والمساهمين.
- التأكد من أن اتخاذ القرارات يتم على أساس سليم وبناءً على دراية شاملة بالموضوعات مع ضرورة التأكد من وجود آلية مناسبة لضمان فعالية تنفيذ تلك القرارات في الوقت المناسب.
- تلقي التقارير والتوصيات من كافة اللجان وعرضها على المجلس بصفة دورية لاتخاذ اللازم بشأنها.
- التأكد من التزام المجلس بإنجاز مهامه على أكمل وجه بما يحقق أفضل مصلحة للشركة مع ضرورة تجنب تعارض المصالح.
- التأكد من فعالية نظام الحوكمة المطبق بالشركة وكذلك فعالية أداء لجان المجلس.

الهدف العام للعضو المنتدب والرئيس التنفيذي:

قيادة وتنفيذ رؤية المصرية للاتصالات وخطط وتوجيهات مجلس الإدارة والاستراتيجية الشاملة المحددة للشركة.

مسئوليات العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

يكون العضو المنتدب والرئيس التنفيذي مسؤولا عن أعمال الإدارة التشغيلية الفعلية للشركة تحت إشراف مجلس الإدارة، وعلى وجه الخصوص يكون مسئولا عما يلي:

- قيادة وتطوير وتنفيذ استراتيجية الشركة المصرية للاتصالات.
- تحقيق كفاءة التشغيل مع التركيز على النمو والربحية.
- إعداد مشروع الموازنة السنوية للشركة مع ضمان الاستخدام الفعال للموارد المالية في إطار السياسات المعمول بها للشركة للعرض على مجلس الإدارة لاعتمادها.
- اتخاذ القرارات المالية والإدارية اللازمة لإدارة أعمال الشركة ضمن الميزانية المعتمدة والالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية.
- اعتماد الصرف في الأوجه المختلفة لنشاطات الشركة وذلك وفقا للبنود المحددة في الموازنة المعتمدة ووفقا للوائح الشركة المعتمدة.
- إصدار القرارات والتعليمات المنظمة واعتماد التوصيات المعروضة.
- ضمان تنفيذ قرارات مجلس الإدارة واطلاع المجلس على النشاطات التجارية للشركة وكافة المستجدات الهامة.
- تطوير هيكل تنظيمي فعال يقوم على تحقيق أهداف الأداء التي تعكس متطلبات الصناعة والسوق.
- تطوير والحفاظ على علاقات إيجابية ومثمرة مع كبار العملاء وإدارة العلاقة بين خدمة العملاء وجميع أنواع العملاء المختلفة.
- تمثيل الشركة أمام الجهات المختلفة.
- التوقيع بالنيابة عن الشركة على أي اتفاق أو التزام (وعلى أي تغيير، أو تعديل، أو فسخ، أو إنهاء له) في حدود الموازنة المعتمدة من مجلس الإدارة أو إذا ما فوضه بذلك مجلس الإدارة في خارج حدود الموازنة وذلك كله وفقا للوائح الشركة.
- تعيين موظفي الشركة وتحديد رواتبهم ومكافاتهم واختصاصاتهم وتفويضهم للقيام باي اختصاصات وفقاً للوائح وللنظم المعمول بها في الشركة أو في حدود الاختصاصات المخولة له من مجلس الإدارة.
- إعداد مقترحات اللوائح الداخلية وعرضها على المجلس لإقرارها.
- تنفيذ المهام الأخرى وأية صلاحيات أو واجبات يكلفه بها المجلس.

أمين سر مجلس الإدارة:

يتولى السيد / مدير عام شئون مجلس الإدارة القيام بأعمال أمانة سر مجلس إدارة الشركة ويتولى القيام بالمهام التالية:

- الإعداد والتحضير وإدارة لوجستيات اجتماعات المجلس واللجان ومعاونة رئيس المجلس في إعداد جدول أعمال الاجتماعات وتحضير المعلومات والبيانات والتفاصيل الخاصة بهذه الموضوعات وإرسالها إلى الأعضاء قبل الاجتماع بوقت كافي.
- اعداد محاضر اجتماعات مجالس الادارات واللجان المنبثقة من المجلس وكذلك محاضر الجمعيات العامة للشركة.
- اعداد وصياغة توصيات اللجان المنبثقة من مجلس الادارة تمهيدا لعرضها على مجلس الادارة لاعتمادها.
- معاونة رئيس المجلس في الإعداد والتحضير لاجتماعات الجمعية العامة للمساهمين وإدارة لوجستياتها.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

- متابعة إصدار وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة وإبلاغ الإدارات المعنية بها وكذلك إعداد تقارير متابعة لما تم بشأنها.
- حفظ وتوثيق كل ما يتعلق بقرارات المجلس والموضوعات المعروضة عليه، مع التأكد من حصول المجلس على المعلومات الهامة في الوقت المناسب.
- التنسيق مع كافة لجان المجلس بما يكفل الاتصال الفعال بين تلك اللجان ومجلس الإدارة.

لجان مجلس الإدارة:

تشكيل اللجان:

م	إسم العضو	إسم اللجنة							المنصب في اللجنة	صفة العضو (غير تنفيذي/ مستقل)	تاريخ الالتحاق
		لجنة المراجعة	لجنة الاستثمار	لجنة المكافآت والحوافز	اللجنة القانونية والحوكمة	لجنة المسئولية المجتمعية	لجنة الترشيحات	لجنة ادارة المخاطر			
١	لبنى محمد هلال عبد القادر خليل								رئيساً	غير تنفيذي	٢٠١٩/٣/٢٧
									٢٠٢٥/٣/٢٥		
									عضو		٢٠٢١/٣/٢٩
٢	احمد سعيد يوسف عبد الرحمن								عضو	غير تنفيذي	٢٠٢٥/٧/٩
											٢٠٢٥/٧/٩
											٢٠٢٥/٧/٩
٣	طارق محمد محيي الدين ابوعلم								رئيساً	غير تنفيذي	٢٠٢٢/٤/١٨
٤	طارق محمد صلاح الدين طنطاوي								عضو	غير تنفيذي	٢٠٢١/٣/٢٩
											٢٠٢٥/٣/٢٥
٥	هاني احمد مجدي محمد السمرة								عضو	غير تنفيذي	٢٠٢٢/١٠/١٩
											٢٠٢٢/١٠/١٩
											٢٠٢٣/١/٣
٦	اسلام أسامه بهجت زكري								عضو	غير تنفيذي	٢٠٢٥/٣/٢٥
									٢٠٢٥/٣/٢٥		
									رئيساً		٢٠٢٥/١٢/١٠
٧	محمد كمال الدين بركات								رئيساً	مستقل	٢٠١٧/٤/٩
٨	جرجس ثروت جرجس عبد الشهيد								رئيساً	مستقل	٢٠٢٥/٣/٢٥
									عضو		٢٠٢٥/٣/٢٥
											٢٠٢٥/٣/٢٥
											٢٠٢٥/١٢/١٠
٩	عاكف عبد اللطيف المغربى								عضو	مستقل	٢٠٢٥/٣/٢٥
									٢٠٢٥/٣/٢٥		
١٠	حسام عبد الحميد سيف الدين								رئيساً	مستقل	٢٠٢٥/٣/٢٥
									عضو		٢٠٢٥/٣/٢٥
											٢٠٢٥/١٢/١٠
١١	محمد حنفي عبد المنعم عبد الحميد								عضو	ممثل العاملين	٢٠٢٢/١١/١٣

- بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٢٥ قرر المجلس إلغاء تشكيل لجنة التطوير الإداري نظراً لانتهاء الغرض المستهدف من أجله تشكيل اللجنة.
- بتاريخ ٢٠٢٥/١٢/١٠ قرر المجلس إنشاء وتشكيل لجنة منبثقة من مجلس الإدارة بمسمى لجنة إدارة المخاطر.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

جدول متابعة حضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات المجلس واجتماعات اللجان لعام ٢٠٢٥

م	اسم العضو	مجلس الإدارة	لجنة المراجعة	لجنة الاستثمار	لجنة المكافآت والحوافز	اللجنة القانونية والحوكمة	لجنة المسؤولية المجتمعية	لجنة الترشيحات	لجنة ادارة المخاطر	اللجنة المعاونة المتخصصة
	عدد مرات الانعقاد خلال العام	١٩	١٤	٨	٧	٢	٥	٣	-	٤
١	لبنى محمد هلال	١٩/١٩	-	٨/٨	٧/٢	-	٥/٥	-	-	٤/٢
٢	تامر مختار أحمد المهدى	١٢/١٢	١٠/٤	٦/٦	٣/٢	١/١	٤/١	-	-	٣/٢
٣	أحمد سعيد يوسف عبد الرحمن	٨/٨	٧/٧	٤/٤	-	-	-	-	-	-
٤	طارق محمد صلاح الدين محمد طنطاوي	١٩/١٩	-	٨/٨	٢/٢	١/١	-	-	-	٤/٢
٥	طارق محمد محي الدين عبد العزيز أبو علم	١٩/١٨	-	٣/٤	٧/٧	-	-	-	-	٤/٢
٦	هاني أحمد مجدي محمد السمرة	١٩/١٩	-	-	٧/٧	٢/٢	-	٣/٣	-	٤/١
٧	اسلام أسامة بهجت زكري	١٢/١٠	-	٦/٥	٥/٥	-	-	-	-	٣/١
٨	محمد كمال الدين بركات	١٩/١٩	١٤/١٤	-	-	-	-	-	-	٤/٢
٩	جرجس ثروت جرجس عبد الشهيد	١٢/١٠	-	-	-	١/١	٤/٤	-	-	٣/١
١٠	عاكف عبد اللطيف المغربي	١٢/١٢	١٠/٩	-	-	-	٤/٤	-	-	-
١١	حسام عبد الحميد سيف الدين	١٢/١١	-	٦/٥	٥/٥	-	٤/٤	-	-	٣/٢
١٢	محمد حنفي عبد المنعم عبد الحميد	١٩/١٨	-	-	-	٢/٢	-	-	-	١/١
١٣	ماجد إبراهيم عثمان*	٧/٧	-	-	٢/٢	١/١	١/١	٣/٣	-	١/١
١٤	محمد نصر الدين محمد على	١٥/١٤	١٠/٨	٧/٦	٤/٣	٢/٢	٤/٢	٣/٣	-	٤/٤
١٥	ايمن مصطفى محمد على*	١١/١١	٧/٧	٤/٤	-	-	-	٣/٣	-	٤/١
١٦	أحمد محمد جمال أحمد أبو على*	٧/٧	-	-	-	١/١	١/١	٣/٣	-	١/١
١٧	محمد سعيد سلطان*	٧/٧	٤/٤	-	٢/٢	-	١/١	-	-	١/١

*حضور السادة أعضاء مجلس الإدارة حتى انتهاء دورة مجلس الإدارة السابقة في ٢٥ مارس ٢٠٢٥.

- الجدول موضح به حضور السادة أعضاء مجلس الإدارة منذ تاريخ الالتحاق بالمجلس، حيث يمثل اجمالي الاجتماعات لكل عضو عدد الاجتماعات المنعقدة خلال فترة توليه المنصب.
- السيدة الاستاذة / لبنى محمد هلال حضرت عدد (٢) اجتماع للجنة المكافآت والحوافز كعضو مستعان به.
- بتاريخ ٣٠-٩-٢٠٢٥ تم تعيين السيد المهندس / تامر مختار أحمد المهدى عضو منتدب ورئيس تنفيذي للشركة وحضر سيادته كمستعان به في اللجان المنبثقة من المجلس طبقا للمشار اليه بعاليه.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

- بتاريخ ٣٠-٩-٢٠٢٥ تقدم السيد المهندس / محمد نصر الدين محمد على باستقالته من عضوية مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات وقد حضر سيادته اجتماعات مجلس الادارة واللجان المنبثقة المنعقدة في فترة توليه المجلس طبقا للمشار اليه بعاليه حتى تاريخ الاستقالة.
- اللجنة المشتركة هي لجنة تتكون من أكثر من لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة أو لجنة معاونة متخصصة لدراسة الموضوعات الاستراتيجية والتي لها تأثير على العملية التشغيلية الحالية والمستقبلية للشركة تنعقد عند وجود حاجة لذلك.

- تم عقد (٤) اجتماعات للجنة المعاونة المتخصصة كالتالي:
  - عدد (١) اجتماع للجنة المشتركة (اللجنة القانونية والحوكمة – لجنة المراجعة).
  - عدد (٣) لجان معاونة متخصصة.

أخر تشكيل للجنة المراجعة:

الاسم	جهة التمثيل
الأستاذ/ محمد كمال الدين بركات	مستقل
اللواء أ.ح/ أحمد سعيد يوسف عبد الرحمن	الدولة
الأستاذ/ عاكف عبد اللطيف المغربي	مستقل

بيان اختصاصات اللجنة والمهام الموكلة لها

تختص لجنة المراجعة بالشركة المصرية للاتصالات بمتابعة إجراءات المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية، كما تقوم بمتابعة تقارير مراقبي الحسابات الخارجيين، ومراجعة تقارير المراجعة والقوائم المالية والتقارير السنوية التي تقدم للمساهمين من الإدارة. وتقديم تقارير دورية وتوصيات لمجلس الإدارة بشأن الأمور الواردة عاليه.

ويكون من اختصاصاتها تفصيلا الاتي:

- فحص ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية للشركة ومدى الالتزام بتطبيقها.
- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة والتغيرات الناتجة عن تطبيق معايير محاسبية جديدة.
- فحص ومراجعة آليات وأدوات المراجعة الداخلية وإجراءاتها وخططها ونتائجها ودراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ توصياتها.
- فحص الإجراءات التي تتبع في إعداد ومراجعة ما يلي:
  - القوائم المالية الدورية والسنوية.
  - نشرات الاكتتاب والطرح العام والخاص للأوراق المالية.
  - الموازنات التقديرية ومن بينها قوائم التدفقات النقدية وقوائم الدخل التقديرية.
- فحص مشروع القوائم المالية المبدئية قبل عرضها على مجلس الإدارة تمهيدا لإرسالها إلى مراقب الحسابات.
- اقتراح تعيين مراقبي الحسابات وتحديد أتعابهم والنظر في الأمور المتعلقة باستقالتهم أو إقالتهم وبما لا يخالف أحكام القانون.
- إبداء الرأي في شأن الإذن بتكليف مراقبي الحسابات بأداء خدمات لصالح الشركة بخلاف مراجعة القوائم المالية وفى شأن الأتعاب المقدرة عنها وبما لا يخل بمقتضيات استقلاليتهم.
- دراسة تقرير مراقب الحسابات بشأن القوائم المالية ومناقشته فيما ورد به من ملاحظات وتحفظات ومتابعة ما تم في شأنها والعمل على حل الخلافات في وجهات النظر بين إدارة الشركة ومراقب الحسابات.
- التأكد من رفع تقرير لمجلس الإدارة من أحد الخبراء المتخصصين غير المرتبطين عن طبيعة العمليات والصفقات التي تم ابرامها مع الأطراف ذات العلاقة وعن مدى إخلالها أو إضرارها بمصالح الشركة أو المساهمين فيه.

احتماعات لجنة المراجعة:

عقدت لجنة المراجعة عدد (١٤) اجتماع خلال عام ٢٠٢٥.

لجنة المكافآت (والحوافز)

تختص لجنة المكافآت والحوافز بمراجعة واعتماد أهداف وخطط الشركة المرتبطة بأية مدفوعات لأعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين والرئيس التنفيذي للشركة ونوابه والإدارة العليا، كما تختص بمراجعة وتقييم الأداء على أساس هذه الأهداف والخطط وإصدار توصيات لمجلس إدارة الشركة بشأن برامج المكافآت والحوافز المالية أو المرتبطة بنسبة في ملكية الأسهم لهذه الفئات.

87 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

اللجنة القانونية والحوكمة

تختص اللجنة القانونية والحوكمة بالنظر في لوائح الشركة لعرضها للاعتماد من مجلس الإدارة، وكما تختص بإجراء التقييم الدوري لنظام الحوكمة بالشركة وصياغة الأدلة والقواعد والسياسات الداخلية الخاصة بكيفية تطبيق قواعد الحوكمة داخل الشركة.

تشكل من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والمستقلين، ويقع على عاتقها مسئولية ما يلي على سبيل المثال:

- التقييم الدوري لنظام الحوكمة بالشركة وصياغة المواثيق والسياسات الداخلية الخاصة بكيفية تطبيق قواعد الحوكمة داخل الشركة.
- إبداء الرأي لمجلس الإدارة عن مدى التزام الشركة بقواعد ومبادئ حوكمة الشركات وتقييم فعالية وكفاءة السياسات الداخلية للشركة، مع وضع اجراءات مناسبة لاستكمال تطبيق تلك القواعد عن طريق إعداد تقرير سنوي يوضح مدى التزام الشركة بتلك القواعد، مع وضع إجراءات مناسبة لاستكمال تطبيقها.
- العمل على تطبيق مفهوم الشفافية والوضوح والعدالة في التعامل مع جميع الجهات المعنية.
- وضع إطار للحوكمة الداخلية للشركة ومراجعة واعتماد السياسات الداخلية المختلفة التي تنظم العلاقة بين كافة العاملين والإشراف على تطبيق السياسات وتدريب العاملين عليها.
- تختص بمراجعة وتعديل النظام الأساسي ولوائح الشركة بما يعزز إحكام الرقابة الداخلية للشركة والالتزام بتطبيق إجراءاتها وحوكمة أنشطة وإجراءات العمل بها وبما يسمح بتحقيق المرونة وسرعة إنجاز الأعمال بالشركة.

لجنة الاستثمار:

تختص لجنة الاستثمار بإعداد السياسات والخطط للشركة في مجال الاستثمار في الشركات الأخرى أو في الأسهم او في المشاريع الجديدة ورفع الأمر لمجلس الإدارة بالتوصيات، كما تقوم لجنة الاستثمار بمتابعة تنفيذ هذه السياسات والاستثمارات.

لجنة المسئولية المجتمعية:

تختص بوضع استراتيجية المسئولية المجتمعية للشركة وإجراء أي تطوير لازم لها كما تقوم بدراسة وفحص البدائل المتاحة لمبادرات المسئولية المجتمعية ووضع محددات للمشروعات التي تقدم لها الشركة الرعاية، وطرق تنفيذ خطة المسئولية المجتمعية الموضوعة وفقا لهذه المحددات والتأكد من تحقيق الاستفادة القصوى من المبادرات المجتمعية التي تقدمها الشركة.

لجنة الترشيحات:

تختص لجنة الترشيحات المنبثقة من مجلس الإدارة بتلقي وفحص ودراسة الترشيحات المقدمة لشغل عضوية مجلس الإدارة من الأعضاء المستقلين وفقا للمادة ٢١ من النظام الأساسي للشركة وتقوم اللجنة بتحديد الإجراءات اللازمة لتلقي الترشيحات واختيار أفضل العناصر والتفضيل بينها.

لجنة إدارة المخاطر:

يتمثل نطاق عمل لجنة إدارة المخاطر فيما يلي:

- مراجعة الأطر التنظيمية التي تضعها الإدارة التنفيذية للشركة لتحديد وتقييم أنواع المخاطر بمختلف أنواعها ومستوياتها والتعامل معها مثل المخاطر الفنية والشبكات، مخاطر نظم المعلومات وحماية البيانات والأمن السيبراني، وجميع أنواع المخاطر التي من شأنها التأثير على استمرارية الأعمال ونشاط الشركة واستدامتها.
- مراجعة التقارير المعدة من الإدارة التنفيذية للتحقق من تطبيق الأطر التنظيمية لإدارة المخاطر ضمن نظام الرقابة الداخلية للشركة والذي يضمن اتخاذ إدارة الشركة التنفيذية كافة الإجراءات اللازمة لتحديد تلك المخاطر واحتمالية حدوثها وكيفية التعامل معها، بالإضافة إلى متابعة مدى توافق الشركة مع قانون حماية البيانات.
- مناقشة التقارير الدورية المعدة من الإدارة التنفيذية بالمخاطر التي واجهتها الشركة والإجراءات التي تم اتخاذها لتجنب الاخطار، ورفع توصيات بأي إجراءات احترازية أو تصحيحية خاصة في المخاطر ذات الأثر الكبير للعرض على مجلس الإدارة.

البيئة الرقابية

نظام الرقابة الداخلية

الرقابة الداخلية هي مجموعة من السياسات والوسائل والإجراءات التي تنشئها وتستخدمها إدارة الشركة لكي تساعدها في تحقيق أهدافها، ويهدف نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيق ما يلي:

- كفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

- الحفاظ على أصول الشركة وممتلكاتها.
- مناسبة ودقة التقارير المالية.
- الالتزام باللوائح والتعليمات والقوانين القائمة.
- يتم مراجعة نظام الرقابة الداخلية بالشركة من السادة أعضاء مجلس الإدارة لتقييم كفايته وكفاءته من خلال ما يلي:
- تشكيل لجنة المراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين، واقتراح تعيين المراجع الخارجي للعرض على مجلس الإدارة واعتماده من الجمعية العامة للشركة وتعيين السيد رئيس قطاع المراجعة الداخلية.
- قيام لجنة المراجعة بمتابعة أداء كل من المراجع الخارجي والمراجع الداخلي، ومراجعة التقارير الدورية المقدمة منهم.
- مناقشة التقارير الدورية المقدمة من المراجع الخارجي والمراجع الداخلي والتي تتضمن أهم الملاحظات الناتجة عن وجود قصور او نقاط ضعف في نظام الرقابة الداخلية بالإضافة إلى التوصيات اللازمة لتعزيز الرقابة وتحسين العمل.
- قيام لجنة المراجعة بعرض ملخص دوري بنتائج تقارير المراجع الداخلي والخارجي، وكذلك نقاط القوة والضعف في الرقابة الداخلية للشركة والتوصيات المقترحة على مجلس الإدارة.
- يتم مراجعة كفاءة نظام الرقابة من قبل أعضاء المجلس بصفة دورية (ربع سنوي، وفي نهاية السنة المالية)، وكذلك في الأحداث الطارئة وكلما استدعت الحاجة إلى ذلك.

إدارة المراجعة الداخلية

تم إنشاء المراجعة الداخلية بالشركة المصرية للاتصالات كنشاط مستقل منذ عام ٢٠٠١ وفقاً للمتطلبات القانونية وقواعد سوق المال، ويتم تأكيد استقلالية نشاط المراجعة الداخلية من خلال الهيكل التنظيمي للشركة والتبعية الإدارية حيث يتبع وظيفياً لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة مباشرة (أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين) ويتبع إدارياً الرئيس التنفيذي للشركة. نشاط المراجعة الداخلية بالشركة لا يتبع الإدارة التنفيذية أو العمليات التشغيلية التي يتم مراجعتها مما يضمن الاستقلالية ويحقق الموضوعية.

ومن المهام التي تقوم بها المراجعة الداخلية خلال العام:

- وضع خطة مراجعة سنوية مرتكزة على المخاطر (Risk based plan)، وتتمتع بالمرونة، وتشمل اهتمامات الإدارة، ويتم تقديم تلك الخطة إلى لجنة المراجعة لمراجعتها واعتمادها وإجراء التحديثات الدورية.
- تقييم مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية بالشركة ورفع التقارير للجنة المراجعة بالملاحظات التي تم التوصل إليها.
- تنفيذ خطة المراجعة السنوية، بما في ذلك المهام الخاصة التي تطلبها الإدارة ولجنة المراجعة.
- الاحتفاظ بفريق من المراجعين الداخليين يتمتع بالمهنية ويمتلك المعرفة والمهارات والخبرات والشهادات المهنية الكافية.
- تقديم تقارير دورية إلى الإدارة العليا ولجنة المراجعة بملخص نتائج أعمال المراجعة الداخلية.
- تقديم قائمة بأهداف ونتائج أنشطة المراجعة إلى لجنة المراجعة.
- إجراء التحقيقات اللازمة في حالات الغش والاحتيال وإعداد التقارير اللازمة بالنتائج.
- مراعاة نطاق عمل المراجعين الخارجيين والجهات الرقابية الأخرى لتقديم أفضل تغطية للمراجعة بأقل التكاليف وعدم تكرار أعمال المراجعة إلا إذا أستحق الأمر ذلك وبعد العرض على لجنة المراجعة للتنسيق مع المراجع الخارجي.
- التأكد من مناسبة الوسائل المتاحة للمحافظة على أصول الشركة من السرقة وسوء الاستخدام والتحقق من وجود الأصل بصورة سليمة.

دور ونطاق عمل المراجعة الداخلية:

يتمثل دور المراجعة الداخلية في:

- إضافة قيمة للشركة والمساهمة في تحسين عملياتها من خلال تقديم خدمات تأكيدية وخدمات استشارية مستقلة وموضوعية.
- مساعدة الشركة والشركات التابعة في تحقيق أهدافها من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة.

يتمثل نطاق عمل المراجعة الداخلية في تحديد مدى كفاية عمليات الرقابة والحوكمة وإدارة المخاطر بالشركة والتأكد من أنها تعمل لتحقيق ما يلي:

- تحديد المخاطر وإدارتها بصورة مناسبة.
- حدوث التواصل اللازم مع جهات الحوكمة المختلفة.
- المعلومات الهامة تكون دقيقة وموثوقة ومتاحة في الوقت المناسب.
- تطابق التقارير الداخلية والخارجية مع إجراءات إصدار التقارير المطبقة.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

- تطابق أفعال الموظفين مع السياسات والمعايير والإجراءات والقوانين المطبقة.
- الحصول على الموارد بصورة اقتصادية، واستخدامها بكفاءة، وحمايتها حماية كافية.
- تحقيق البرامج والخطط والأهداف الموضوعة.
- تأكيد الجودة والتحسين المستمر في العمليات الرقابية بالشركة.
- القضايا والمسائل القانونية الهامة يتم الاعتراف بها والتعامل معها

المراجعة الداخلية هي نشاط دائم ومستقل بالشركة يتبع مباشرة:

- السيد المهندس/ العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة (إدارياً).
- لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة (وظيفياً)، وهي الجهة التي تقوم بمتابعته ومراجعته فنياً.

دورية التقارير للمراجعة الداخلية:

- يتم إصدار تقارير بصفة مستمرة للإدارة التنفيذية بالملاحظات المكتشفة أولاً بأول والتوصيات اللازمة لتعزيز الرقابة وتحسين العمل
- يتم اصدار تقرير دوري ربع سنوي للعرض على لجنة المراجعة بأهم الملاحظات المكتشفة والتوصيات اللازمة ومدى تنفيذها.
- يتم اصدار تقرير سنوي للعرض على لجنة المراجعة ومجلس الإدارة يتضمن أهم الملاحظات المكتشفة والتوصيات اللازمة ومدى تنفيذها.

إسم مسؤول المراجعة الداخلية:

السيد المحاسب/ أحمد عبد الحكيم حسن طايع

رئيس قطاع المراجعة الداخلية لمجموعة شركات المصرية للاتصالات (زمالة جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكية – CPA)

إدارة المخاطر

تدرك الشركة التحديات والمخاطر التي قد تواجهها أثناء ممارستها لنشاطها والتي تتمثل في مخاطر مالية وتشغيلية لذا تولي الشركة اهتماما كبيرا بهذا الشأن حيث أنشأت قطاع للمخاطر والذي يساعد بشكل استباقي في إدراك الأحداث محتملة الحدوث التي تحول دون تحقيق الشركة لأهدافها وتضع خطة لردود الأفعال المناسبة وكيفية التعامل مع تلك المخاطر، مما يقلل من التكاليف أو الخسائر ويعمل الفريق على تحديد، قياس، رصد، مراقبة، وتقرير احتمالية التعرض لمخاطر ضمن الحدود المسموح بها.

حيث تتعرض الشركة لأخطار مالية مثل السيولة، خطر أسعار العملات الاجنبية، خطر سعر الفائدة، خطر الائتمان وأخطار تشغيلية كظاهرة تمرير المكالمات على سبيل المثال لا الحصر.

الحوكمة

وفيما يلي الإطار العام للمهام والاختصاصات لقطاع الحوكمة:

- مراجعة وصياغة لوائح الشركة المصرية للاتصالات والشركات التابعة.
- وضع إطار للحوكمة الداخلية للشركة ومراجعة واعتماد السياسات الداخلية المختلفة التي تنظم العلاقة بين كافة العاملين والإشراف على تطبيق السياسات.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الشركة من مخاطر مخالفة القوانين والمحددات التشريعية والتنظيمية وإقرار مستويات المخاطر.
- وضع وصياغة سياسات عدم تعارض المصالح ومراجعة التقارير الخاصة بمدى الالتزام بها.
- مراجعة تقارير مدى التزام الشركة المصرية للاتصالات بالقوانين والضوابط والتعليمات الرقابية الصادرة من الجهات المختلفة بما في ذلك نظم وسياسات الحوكمة والالتزام.

قامت الشركة خلال عام ٢٠٢٥ بالتالي:

- تم تنظيم العلاقة بين الشركة المصرية للاتصالات وشركاتها التابعة قانونياً وتنظيمياً وطبقاً لقواعد حوكمة الشركات يشمل ذلك عقود واضحة تحدد الحقوق والواجبات، آليات الموافقة المسبقة للمعاملات ذات الصلة، ونظام إبلاغ دوري يمنع تضارب المصالح ويتوافق مع كود الحوكمة المصري. كما يُفرض رقابة مركزية عبر لجان مشتركة للمراجعة الداخلية والامتثال، مما يعزز الكفاءة التشغيلية والشفافية في قطاع الاتصالات.
- قامت الشركة بالتأكد من أن العقود ومذكرات التفاهم التي تمت خلال العام تمت طبقا للقوانين والتشريعات والإجراءات التنفيذية بما يحقق اقصى درجات الحوكمة والالتزام وتشمل (عقود الاتصالات والبنية التحتية، عقود المشتريات والتوريدات، العقود الفنية والتشغيلية، العقود التقنية والرقمية وعقود المحتوى ... الخ).

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

إدارة الالتزام:

تعمل إدارة الالتزام على إعداد وتطبيق منهجية فعالة لضمان التزام الشركة وشركاتها التابعة بجميع القوانين والتشريعات النافذة وكافة التعليمات المصدرة من كافة الجهات الخارجية والداخلية وكذا الأجهزة التنظيمية. ورفع تقارير بأي مخالفات لأي من القوانين أو التشريعات أو التعليمات المصدرة وقد حرصت إدارة الالتزام خلال العام إدارة ملف جهاز حماية المنافسة وتفادي وقوع أي مخالفات.

الإفصاح والشفافية

المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي

تحرص الشركة المصرية للاتصالات على ان تحقق أقصى درجات الشفافية والافصاح، حيث تقوم بالإفصاح بشكل دوري عن كافة الافصاحات المالية المتعلقة بالقوائم المالية وتقارير مراقبي الحسابات عليها، كما تلتزم بالإفصاح بشكل فوري عن اية احداث جوهرية طارئة قد تؤثر على أداء السهم أو قد تؤثر على مصلحة السادة المساهمين وكذا هيكل ملكية الشركة وتفصح عن اية معلومات اخرى باستخدام نماذج الافصاح المعتمدة من البورصة المصرية.

حيث ترسل الشركة كافة الافصاحات أو المعلومات الجوهرية الخاصة بها الي البورصة المصرية وهيئة الرقابة المالية كما تضع هذه الافصاحات على الموقع الالكتروني الخاص بها https://ir.te.eg/ .

كما تقوم الشركة بالإفصاح عن أهدافها ورؤيتها وطبيعة نشاطها من خلال القنوات المختلفة والتي تشمل الموقع الإلكتروني للشركة والتقرير السنوي لها وخلال لقاءات مجلس الادارة مع السادة المساهمين.

المخالفات والأحكام الصادرة على الشركة خلال العام:

لا يوجد.

علاقات المستثمرين

تؤمن الشركة بأهمية دور علاقات المستثمرين كأحد أبرز الأنشطة الرئيسية لترسيخ وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات وأهميتها كوظيفة إستراتيجية مستقلة تهدف إلى تنشيط وتوطيد العلاقة مع المستثمرين الحاليين والمرتقبين وفتح قنوات الاتصال بسوق المال والاستثمار وتوفير الإفصاح والشفافية اللازمين لتمكين المستثمرين من رؤية الأداء الحالي للشركة وتوقع أدائها المستقبلي وتعزيز مستويات السيولة على السهم الشركة بالبورصة وخفض تكاليف التمويل على المدى الطويل وبناء وتنمية ثقة المتعاملين مع الشركة وأصحاب المصالح بالإضافة إلى الترويج لزيادة المجموعات الداعمة للشركة .

ومن هذا المنطلق فإن الشركة توفر كل الأدوات المطلوبة والدعم لمسؤول علاقات المستثمرين لتمكينه من الاشتراك في وضع إستراتيجية اتصال الشركة بسوق الاستثمار وفتح قنوات التواصل مع المستثمرين ونقل وجهات نظر السوق وتخوفات المستثمرين لمجلس الإدارة بصفة مستمرة.

ترتكز استراتيجية علاقات المستثمرين على:

إنشاء وتقديم رسالة استثمارية متسقة للسادة المستثمرين عن الشركة لتمكين سهم الشركة من الوصول إلى تقييمه العادل، مع مراقبة وعرض آراء المستثمرين فيما يتعلق بأداء الشركة على الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة.

أهداف قطاع علاقات المستثمرين:

- تعزيز التفاعل مع المستثمرين والمحللين الحاليين وتبادل وجهات النظر وزيادة وعيهم حول العوامل الرئيسية المؤثرة على القيمة العادلة للسهم.
- تحقيق أفضل مستوى للشفافية والإفصاح من خلال التواصل المستمر مع السادة المحللين والمستثمرين والبورصة المصرية مع الالتزام الكامل بالقواعد والقوانين المنظمة للإفصاح.
- العمل على استهداف شرائح مختلفة من المستثمرين وذلك بغرض تنويع قاعدة المستثمرين.
- العمل على توضيح أثر القرارات الداخلية للسادة الإدارة التنفيذية على أداء السهم واستعراض اراء المساهمين والمستثمرين حول استراتيجية الشركة وقراراتها مع الادارة التنفيذية.
- العمل على زيادة التغطية البحثية حول سهم الشركة من خلال توفير كافة العروض التقديمية الافصاحات الدقيقة والتحديث المستمر لاستراتيجية الشركة والمؤشرات المالية بشكل أكثر سلاسة.
- تحقيق الاستفادة الكاملة من وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة لتعزيز الصورة العامة للشركة وتحقيق التواصل الدائم مع المستثمرين من الأفراد.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

كما يقوم مسؤول علاقات المستثمرين بالشركة بالآتي:

- الاشتراك في وضع سياسة الإفصاح المتبعة في الشركة وتنظيم المعلومات الصادرة عن الشركة طبقاً لقواعد الإفصاح المعمول بها.
- الحفاظ على المستثمرين الحاليين وجذب مستثمرين جدد من خلال توعية السوق بأعمال الشركة وعوامل زيادة ربحيتها وفرص النمو.
- إنشاء ومتابعة قاعدة بيانات المستثمرين سواء من حيث نوعية المستثمر أو موقعه الجغرافي لتمكين إدارة علاقات المستثمرين من لعب دور فعال في التواصل مع المستثمرين.
- تمثيل الشركة في الأحداث والمؤتمرات.
- التعاون مع المحللين الماليين لتسهيل وزيادة التغطية البحثية للشركة.
- إدارة قنوات اتصال الشركة بما في ذلك الافصاحات والمنشورات والموقع الإلكتروني والمؤتمرات الهاتفية المتعلقة بنتائج أعمال الشركة والاجتماعات وغيرها.
- متابعة أخبار الشركة والمعلومات المتداولة في السوق وضمان التواصل الفعال مع جميع أصحاب المصلحة لتوضيح المعلومات.
- متابعة وتحليل أداء أسهم الشركة والعمل على الوصول للقيمة العادلة للسهم من خلال الشفافية وتوضيح الحقائق.
- الاشتراك في ترتيبات إقامة مجالس الإدارات والجمعيات العامة.
- إعلام مجلس الإدارة برؤية السوق لأداء الشركة وأهم مخاوف المساهمين والمستثمرين والمحللين الماليين.

أدوات الإفصاح

١. التقرير السنوي

تقوم الشركة بإعداد التقرير السنوي الخاص بها باللغة الانجليزية وتضعه على الموقع الالكتروني لها، كما تقوم الشركة بنشر عرض تقديمي متكامل بشكل ربع سنوي على الموقع الرسمي لها.

٢. تقرير مجلس الإدارة

تقوم الشركة بإصدار تقريراً سنوياً طبقاً لما ورد بقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية، للعرض على الجمعية العامة للمساهمين والجهات الرقابية.

٣. تقرير الإفصاح

تقوم الشركة بإعداد التقرير الربع سنوي بشأن الإفصاح عن مجلس الإدارة وهيكل المساهمين تنفيذاً للمادة ٣٠ من قواعد القيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية.

٤. تقرير الاستدامة

قامت الشركة بعمل تقرير للاستدامة وفقاً لقرار هيئة الرقابة المالية رقم ١٠٨ لسنة ٢٠٢١ والمرفق بتقرير مجلس الإدارة وفقا لمتطلبات المادة ٤٠ من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية، حيث تؤمن الشركة بأهمية العمل على تحقيق الدعائم الرئيسية للاستدامة وهما الاستدامة البيئية والمسئولية المجتمعية وتطبيق قواعد الحوكمة.

٥. الموقع الالكتروني:

يوجد موقع إلكتروني يتم تحديثه بشكل دوري وهو موقع الكتروني تفاعلي حيث تقوم الشركة باستقبال اسئلة واستفسارات السادة المساهمين والمحللين الماليين وطلبات الانضمام للقائمة البريدية للشركة من خلال المكان المخصص لذلك بالموقع ويتم الرد على هذه الاستفسارات خلال ٢٤ ساعة.

المواثيق والسياسات

١. ميثاق الأخلاق والسلوك المهني:

تتضمن لائحة شئون العاملين ضمن بنودها ميثاق الاخلاق والسلوك المهني الذي يحتوي على القيم والمبادئ الاساسية التي يجب على العامل ان يعمل في إطارها، حيث تضع لائحة شئون العاملين بالشركة الأسس والقواعد الواجب اتباعها لضمان اتباع السلوك المهني ومراعاة الاخلاق في العمل، حيث توضح حقوق وواجبات العامل والأمور المحظورة والتي قد تعرضه للمساءلة القانونية.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

٢. **سياسة تتابع السلطة Succession Planning**

تم الاختيار والترقي للوظائف العليا والاشرافية في ضوء ضوابط ومحددات لائحة نظام العاملين، وبما يسمح بتتابع السلطة ونقل الخبرات.

يتم وضع سياسات الترقيات والتدرج الوظيفي وفقا لعدة عوامل أهمها نظام الاختبارات من خلال الإعلان عن شروط شغل الوظيفة على صفحة الاتصال الداخلي والبريد الإلكتروني بالشركة ثم يخضع الموظف للاختبارات التحريرية والمقابلة الشخصية أمام لجنة تقييم مكونه من (الموارد البشرية – الجهة الفنية) ويتم إظهار النتائج وترقية الموظف مع حصوله على مزايا وبدلات الوظيفة. مما يحقق الأهداف الاستراتيجية للشركة من خلال اختيار العنصر البشرى المناسب وخلق كوادر بشرية جديدة قادرة على مواكبة سوق مشغل الاتصالات المتكامل وإتاحة الفرصة أمام العاملين بشركات المجموعة للحصول على مزايا مادية وإرساء مبدأ الشفافية بين العاملين بالمجموعة

٣. **سياسات الأجور وبرامج الحوافز والمكافئات**

يتم وضع سياسات الأجور للعاملين وفقاً للسياسات التي تنظمها لائحة نظام العاملين حيث يتم تقييم الوظيفة داخل جدول الأجور ويتم تحديد قيمة الأجر في ضوء معايير تسعير الوظيفة بهيكلة الأجور. ويتم إعداد خطط وبرامج للحوافز والمكافآت وفقاً لمعدلات الأداء القياسية وفقا للخطط الممنهجة لتحقيق المستهدف منها. ويتم وضع قيمة البدلات المهنية في ضوء معايير قياسية موضوعة بعناية ومحددة بلائحة نظام العاملين حيث تختلف قيم البدلات المهنية باختلاف طبيعة كل وظيفة وأهميتها بالهيكل التنظيمي للشركة وترتبط البدلات المهنية النقدية بالعمل القائم به فعلياً.

٤. **سياسة الإبلاغ عن المخالفات Whistleblowing**

يحق لجميع السادة العاملين او السادة العملاء الإبلاغ عن المخالفات أو طلب التحقيق في واقعة ما مع الحفاظ على سرية مقدم البلاغ ويختص بالتحقيق قطاع الشئون القانونية ويتم توقيع الجزاء المناسب لكل حالة بداية من الإنذار وحتى الفصل من الخدمة وذلك طبقا للائحة الجزاءات التأديبية الخاصة بالعاملين بالشركة المعلنة والمنشورة على الموقع الداخلي الخاص بالعاملين بالشركة.

٥. **سياسة تعامل الداخليين والأطراف ذات العلاقة والأطراف المرتبطة**

تعد الشركة المصرية للاتصالات من الشركات التي تتمتع بقدر كبير من الشفافية ومن الشركات ذات السمعة المتميزة داخل البورصة المصرية والهيئات الرقابية على سوق راس المال نظرا لحرص الشركة الدائم بالالتزام بكافة القوانين والقواعد والضوابط الخاصة بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ومن منطلق حرص إدارة الشركة على سمعتها وقيمتها السوقية ومصلحة السادة المساهمين بالشركة ونظرا للتعديلات التي أصدرتها الهيئة العامة للرقابة المالية للمادة ٣٨ من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية والتي تختص بتعاملات السادة الداخليين أصبحت الشركة مسئوله بشكل واضح عن وضع الإجراءات والنظم الداخلية التي تكفل تحديد فترات حظر تعامل الداخليين على أسهم الشركة وتحديد واخطار الداخليين المخاطبين بأحكام هذه المادة عن طريق وسيلة مؤمنة قابلة للإثبات، لذا قامت الشركة بعدد من الإجراءات التالية:

- عمل حصر كامل لكافة السادة الداخليين بالشركة المصرية للاتصالات وشركاتها التابعة والشقيقة وفقا للتعريف الوارد بقواعد قيد وشطب الأوراق المالية وحفظها في قاعدة بيانات تابعة لقطاع علاقات المستثمرين.
- اعتماد سياسة عامة للشركة المصرية للاتصالات وشركاتها التابعة والشقيقة توضح للسادة الداخليين ضوابط التداول على أسهمهم بالشركة كما اشتملت على شرح المادة وضوابط التطبيق.
- نشر تعليمات داخلية بواسطة شبكة التواصل الداخلية بالشركة لتعميم وشرح ضوابط تعامل السادة الداخليين بالشركة وضرورة الالتزام بها.
- اعداد ملف كامل بالبيانات الخاصة بالسادة الداخليين ومجموعاتهم المرتبطة وحفظهم داخل قاعدة البيانات التابعة لقطاع علاقات المستثمرين.
- اعداد قائمة بريدية بكافة السادة الداخليين والقيام بإرسال بريد الكتروني موثق من قبل قطاع علاقات المستثمرين بإخطار السادة الداخليين بفترات الحظر الواجب الالتزام بها بشكل مستمر مع اخطار البورصة بنسخة من تلك الاخطارات.

جدول متابعة تعاملات الداخليين على أسهم الشركة:

لا يوجد تعاملات للداخليين للسادة الادارة التنفيذية والسادة أعضاء مجلس الإدارة.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

مساهمة الشركة خلال عام ٢٠٢٥ في مجال المسئولية المجتمعية

في إطار التزام مجموعة شركات المصرية للاتصالات بدورها الوطني واستراتيجيتها المستدامة للمسؤولية المجتمعية، وحرصها على دعم جهود الدولة في تحقيق التنمية الشاملة وتحسين جودة حياة المواطنين، واصلت الشركة خلال عام ٢٠٢٥ تنفيذ مجموعة من المبادرات المؤثرة التي استهدفت قطاعات الصحة، والتعليم وتمكين الشباب، وتنمية المجتمع، وتطويع خدمات الاتصالات لخدمة الأهداف التنموية، وذلك على النحو التالي:

- محور الصحة
- محور التعليم وتمكين الشباب
- محور تنمية المجتمع
- محور تطويع خدمات الاتصالات والإنترنت لخدمة المجتمع

محور الصحة:

يهدف هذا المحور إلى توفير خدمات صحية متكاملة وعالية الجودة للفئات غير القادرة. بالإضافة إلى رفع كفاءة المنشآت الصحية التي توفر خدماتها بالمجان للمواطنين، بما يسهم في تحسين مؤشرات الرعاية الصحية في مصر

- مبادرة زيادة الطاقة الاستيعابية لوحدة حراحات قلب الأطفال حديثي الولادة بمستشفى الناس للأطفال تهدف إلى دعم الأطفال حديثي الولادة المصابين بأمراض قلب خلقية والذين يحتاجون إلى تدخل جراحي عاجل قبل ٤٥ يومًا من الولادة، لذا قامت الشركة بالتالي:
  - إضافة ٥ حضانات جديدة لوحدة جراحات قلب الأطفال حديثي الولادة.
  - زيادة الطاقة الاستيعابية للوحدة ليصل إجمالي عدد الحضانات إلى **١٧ حضانة**.
  - الإسهام في علاج ما يقرب من ٧٠٠ طفل سنويًا، بما يعزز فرص النجاة ويحسن جودة الحياة للأطفال وأسرهم.

- مبادرة "أطفالنا بقلب سليم"(المرحلة الثانية) تستهدف الأطفال غير القادرين حتى عمر ١٨ عامًا بجميع محافظات الجمهورية، من خلال تمويل العمليات الجراحية المتقدمة لعلاج تشوهات القلب باستخدام القسطرة بدلًا من الجراحة المفتوحة، بما يسهم في تقليل المخاطر وفترة التعافي وخفض التكلفة والمدة العلاجية وقد نجحت المبادرة في علاج ٥٠٠ طفلاً.

محور التعليم وتمكين الشباب:

يهدف إلى تطوير القدرات والكفاءات والمؤهلات لدى الأفراد بما يتناسب مع سوق العمل. وتركز الشركة في محور التعليم والتدريب بشكل خاص على تأهيل الشباب للقيادة بهدف إنشاء قاعدة شبابية من الكفاءات القادرة على تولّي المسؤولية واستكمال بناء المجتمع. في هذا الإطار، أطلقت الشركة عدد من المبادرات على النحو التالي:

٥. مدارس WE للتكنولوجيا التطبيقية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

في ضوء النجاحات المستمرة والصدى الواسع الذي حققته مدارس WE للتكنولوجيا التطبيقية بالمحافظات المختلفة تم التوسع في إنشاء فروع جديدة لمدارس WE بمحافظات أسوان والأقصر وبني سويف والبحر الأحمر والفيوم وشمال سيناء والمنوفية ومرسى مطروح ليصبح إجمالي عدد المدارس الفنية التي تم تطويرها وتحويلها إلى مدارس WE للتكنولوجيا التطبيقية إجمالي عدد ٢٧ مدرسة بكافة محافظات الجمهورية، وهي مدارس ذكية متخصصة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بهدف إعداد جيل من العمالة الفنية المؤهلة والقادرة على المنافسة بسوق الاتصالات المحلى والإقليمي والدولي، وقد تم تنفيذ ما يلي:

- تصميم وإعداد وتطوير مناهج المدارس طبقاً للمعايير الدولية من قبل مجموعة من أساتذة الجامعات والخبراء المتخصصين في المجال.
- تقدم عدد ١١,٠٤٥ طالب وطالبة للالتحاق بمدارس WE للتكنولوجيا التطبيقية بمحافظات الجمهورية للعام الدراسي ٢٠٢٥ – ٢٠٢٦ وتم اختيار عدد ٢٦٠٦ طالب وطالبة وذلك بعد خضوعهم لاختبارات القدرات والمقابلات الشخصية طبقاً للمعايير التي تضعها وزارة التربية والتعليم، والتعليم الفني ليصبح إجمالي عدد طلاب مدارس WE للتكنولوجيا التطبيقية بمحافظات الجمهورية عدد ٥٨٥٧ طالب وطالبة.
- توفير تدريب عملي بمعامل وورش مجهزة بأحدث الأجهزة والتقنيات التكنولوجية وكذلك تدريب ميداني للطلاب داخل المواقع الفنية بالشركة المصرية للاتصالات والشركات التابعة بهدف إكساب الطلاب المهارات الفنية

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

المطلوبة لبناء فني محترف يدرك ثقافة العمل المعاصر ولديه القدرة على الانخراط في سوق العمل.
- إلحاق المعلمين بمجموعة من الدورات التدريبية على أحدث استراتيجيات ومنهجيات التدريس وفقاً للنظم والمعايير الدولية وكذلك تدريب الطاقم الإداري على استخدام البرامج والملفات الإلكترونية وتحليل البيانات وإعداد التقارير.
- منح الخريجين شهادات أكاديمية معتمدة دولياً من Pearson بالإضافة إلى شهادات مهنية متخصصة من كبرى الشركات العاملة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- رفع كفاءة وتطوير المدارس بهدف خلق بيئة تعليمية متميزة تناسب المحتوى التعليمي وفرش وتجهيز الورش والمعامل بأحدث الأجهزة والمعدات لمواكبة أحدث التقنيات التكنولوجية وطرق التعليم المعمول بها دولياً، وكذلك توفير الربط بالألياف الضوئية وسعة الاتصال بشبكة الإنترنت (٣٠ ميجا بت/ث) لكل مدرسة.

٦. توفير منح جامعية لأوائل خريجي مدارس WE للتكنولوجيا التطبيقية

توفير منح دراسية لأوائل خريجي الدفعة الثالثة لمدارس WE للتكنولوجيا التطبيقية بإجمالي عدد ١٠ منح بالإضافة إلى استكمال المنح المقدمة لأوائل خريجي الدفعة الأولى والثانية ليصبح إجمالي عدد المنح المقدمة ٨٨ منحة دراسية وذلك بالتنسيق مع الكليات والمعاهد المختلفة والتي تتضمن جامعة السويدي للتكنولوجيا والجامعات التكنولوجية والجامعات والمعاهد الهندسية لاستكمال مسارهم التعليمي في المجالات ذات صلة بمجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بهدف ثقل مهاراتهم الفنية بالبرامج العلمية والتخصصات التي تخدم صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر.

٧. تقديم منح دراسية لطلاب جامعة مصر للمعلوماتية:

استمرارًا لالتزام الشركة المصرية للاتصالات باستراتيجية المسؤولية المجتمعية التي تضع التعليم في مقدمة أولوياتها، تواصل الشركة دعم أوائل الثانوية العامة الملتحقين بجامعة مصر للمعلوماتية من خلال تقديم ٣١ منحة دراسية للعام الأكاديمي٢٠٢٥/٢٠٢٦ في تخصصات :هندسة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، علوم الحاسب، الفنون الرقمية والتصميم، ومعلوماتية الأعمال، بما يسهم في إعداد كوادر مؤهلة لدعم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

٨. مبادرة هي تقود She Leads

تهدف المبادرة إلى تمكين فتيات التعليم الفني من تطوير مهاراتهن القيادية وريادة الأعمال وإنشاء مشروعات مبتكرة توفر دخلًا مستدامًا، ضمن استراتيجية المسؤولية المجتمعية للشركة المصرية للاتصالات، من خلال برنامج تدريبي متكامل لمدة ٦ أشهر.

تم التوسع في البرنامج ليشمل ١٠ مدارس في ٨ محافظات، مع تدريب ٣٠٠ طالبة على تنفيذ ١٠٠ مشروع ضمن الدفعة الخامسة ٢٠٢٥/٢٠٢٦ والتي تتضمن مراحل التعريف، التدريب العملي، التحكيم الأولي، والحفل الختامي لتكريم أفضل المشروعات.

كما يشارك أكثر من ٥٠ موظفًا متطوعًا في متابعة الفرق ميدانيًا داخل المدارس وتقديم الدعم لضمان تحقيق الأثر المطلوب، ليصل إجمالي المستفيدات حتى الآن إلى ٨٥٠ رائدة أعمال.

محور تنمية المجتمع:

٤. دمج وتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة

يهدف البرنامج إلى دمج ذوي القدرات الخاصة في المجتمع المصري وتحسين جودة حياتهم، من خلال رعاية مؤسسة يونيفاي إيجيبت (الأولمبياد الخاص المصري) وتقديم دعم متكامل صحيًا ونفسيًا ورياضيًا لذوي الإعاقة على النحو التالي:

- الجانب الصحي:
  اعداد ١٥ قافلة طبية و١٥ مركزًا صحيًا بإجمالي ٣٠٠٠ مستفيد.
  إطلاق مشروع «معاك» للتأمين الطبي، استفاد منه أكثر من ٨٠٠٠ لاعب ولاعبة.
- الجانب المهني والتكنولوجي:
  افتتاح ٢٠ مركز تدريب مهني وحرفي (وجارٍ افتتاح مركزين جديدين).
  تدشين ١٠ مراكز تدريب تكنولوجي (وجارٍ افتتاح مركز جديد).
- الجانب الرياضي:
  تنظيم ٨٠ مسابقة محلية ووطنية و٦٠ يوم رياضات موحدة مدمجة.
  المشاركة في ١٣ بطولة دولية.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

- محو الأمية الذهنية:
افتتاح ١٠ مراكز لمحو الأمية لذوي الإعاقات الذهنية.

٥. مبادرة " قلوبنا أقرب ":
نجحت المبادرة في توزيع مليون كرتونة مواد غذائية على الفئات الأولى بالرعاية في مختلف محافظات الجمهورية بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني (بنك الطعام المصري – مؤسسة مصر الخير –مؤسسة صناع الخير).

٦. مبادرة توزيع كسوة العيد علي الأطفال:
نجحت المبادرة في توزيع حوالي ٤٠٠٠ طقم من الملابس الجديدة على الأطفال الأيتام في دور الرعاية التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي والأطفال الأيتام بالقرى والنجوع الأكثر احتياجًا.

محور تطويع خدمات الاتصالات والإنترنت لخدمة المجتمع:
يهدف هذا المحور إلى توظيف الخدمات التي تقدمها الشركة وتطويعها لتطوير المجتمع المصري بما يتوافق مع استراتيجية "مصر الرقمية". وفي هذا الإطار، تم تحقيق الإنجازات التالية:

٦. مشروع العلاج عن بعد بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

تجديد خدمات الربط والاستضافة لـ ١٠٩ موقعًا في ٢٠ محافظة بدعم من الشركة المصرية للاتصالات منذ ٢٠١٧، بالتعاون مع وزارة الاتصالات، بهدف ربط الوحدات الصحية بالمستشفيات العامة في المناطق المحرومة. وقد استفاد من المشروع أكثر من ٢٤٧ ألف مريض بمشاركة ١٦ ألف طبيب واستشاري.

٧. استضافة موقع المجلس القومي لشئون الإعاقة:

تجديد خدمات استضافة الموقع الإلكتروني للمجلس القومي لشئون الإعاقة مع إطلاق إصدار جديد يوفّر خدمات معلوماتية متكاملة وسبل الإتاحة الرقمية للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك محتوى مترجم بلغة الإشارة.

٨. تحديد الدعم لمبادرة ١٠٠ مليون صحة:

توفير ٨,٠٠٠ شريحة بيانات لدعم متابعة الحالات الصحية عبر المنظومة الإلكترونية لوزارة الصحة في ٣,٥٢٧ مركزًا صحيًا بجميع محافظات الجمهورية. وقد أسهمت المبادرة في تقديم أكثر من ٢٠٠ مليون خدمة طبية للمواطنين من خلال عدد من المبادرات الرئاسية الصحية المستمرة على مستوى الجمهورية.

٩. تحديد الدعم للكيانات الطبية الكبرى التي تقدم خدماتها بالمجان للمواطنين

تستمر الشركة في دعم عدد من الكيانات الطبية الكبرى التي تقدم خدماتها بالمجان للمواطنين من خلال توفير خدمات الاتصالات والإنترنت بهدف رفع كفاءة العمل بتلك الكيانات مما يعود بالفائدة على المترددين على المستشفى. تشمل تلك الكيانات:

- مستشفى سرطان الأطفال ٥٧٣٥٧
- مستشفى بهية للكشف المبكر وعلاج سرطان الثدي
- مستشفى الناس للأطفال
- مستشفى شفاء الأورمان
- مؤسسة أهل مصر لعلاج الحروق بالمجان.

١٠. تقديم الدعم التكنولوجي لمدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا:

تقديم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بهدف دعم عملية البحث الأكاديمي.

وفيما يلي تقرير مراقب الحسابات الخارجي على تقرير مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات عن مدى تطبيق قواعد حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

تقرير تأكد مناسب

على تقرير مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات عن مدي تطبيق قواعد حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

إلى السادة أعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات (شركة مساهمة مصرية)

المقدمة

قمنا بمهام التأكد المناسب بشأن إعداد وعرض تقرير مجلس الإدارة المرفق عن مدى تطبيق قواعد الحوكمة المعد بواسطة إدارة الشركة المصرية للاتصالات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وذلك وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الإسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية إلى مجلس إدارة الشركة المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

مسئولية الإدارة

مجلس إدارة الشركة هو المسئول عن إعداد وعرض تقريره عن مدي تطبيق قواعد الحوكمة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨. كما أن مجلس إدارة الشركة هو المسؤول عن التأكد من تطبيق قواعد الحوكمة وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦، وكذلك مسئول عن تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها.

مسئولية المراجع

تنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج بتأكد مناسب بشأن مدي التزام الشركة في إعداد وعرض تقرير مجلس الإدارة المشار إليه أعلاه بنموذج تقرير مجلس الإدارة الإسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨، في ضوء الإجراءات التي تم أداؤها. وقد قمنا بمهام التأكد المناسب وفقاً للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية.

ومن أجل التوصل لهذا الاستنتاج تضمنت اجراءاتنا الحصول بصورة أساسية على الأدلة من واقع الملاحظة والاستفسارات من الأشخاص المسئولين عن إعداد وعرض تقرير مدي الالتزام بقواعد الحوكمة والاطلاع على المستندات عندما يكون ذلك مناسباً. ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

وفقاً لمتطلبات الفقرة ٤٩ (د) من معيار رقم (٣٠٠٠) فقد انحصرت إجراءاتنا في الأمور القابلة للقياس بشكل دقيق ولم تتضمن الجوانب غير الكمية أو مدي فاعليتها أو صحتها أو اكتمالها ومنها إجراءات الإدارة للالتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذلك تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية والمخالفات والأحكام. ومن ثم لم تمتد مسئوليتنا أو اجراءاتنا لأغراض هذا التقرير الي تقييم مدي فاعلية نظام الرقابة الداخلية والالتزام بنظام الحوكمة وفاعليته.

وقد أعد هذا التقرير استيفاء لمتطلبات المادة (٤٠) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية وليس لأي غرض آخر. وبالتالي فهو لا يصلح للإستخدام إلا للغرض الذي أعد من أجله.

الإستنتاج

من رأينا أن تقرير مجلس الإدارة المرفق عن مدى تطبيق الشركة لقواعد الحوكمة المشار إليها أعلاه خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ يتضمن المعلومات وتم إعداده وعرضه في جميع جوانبه الهامة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الإسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية إلى مجلس إدارة الشركة المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

- ثم قامت السيدة الأستاذة / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض قرار الإحاطة بتقرير عن حوكمة الشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ على السادة المساهمين للتصويت.
- أشار السيد المستشار / شريف الشاذلي إلى موافقة سيادته على البند المعروض.
- وفي ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

(القرار)
أحيطت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الإثنين الموافق ٢٠٢٦/٣/٣٠ علماً بموافقه أغلبية السادة الحضور بعدد (١,٢٣٢,٠٧,١٥٦) سهم بما يمثل نسبة ٩٨.٣٢٨ % ، و عدد (٢٠,٩٤٦,٩٠٨) سهم لا يوجد تصويت بنسبة ١.٦٧٢ % من إجمالي أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع بعدد (١,٢٥٢,٩٥٤,٠٦٤) سهم بتقرير مجلس الإدارة عن مدى تطبيق الشركة المصرية للاتصالات لقواعد حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ وتقرير مراقب الحسابات عليه

البند الرابع:

بشأن: النظر في القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١

- إنتقلت السيدة الأستاذة/ رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى البند الرابع من جدول الأعمال والخاص بالنظر في القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ موضحة سيادتها أن القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ موجودة على موقع (E-Magles) وذلك للإطلاع ، ثم قامت سيادتها بعرض القرار الخاص بهذا البند على السادة المساهمين.
- أشار السيد المستشار / شريف الشاذلي إلى موافقة سيادته على البند المعروض.
- وفي ضوء ذلك إتخذت الجمعية القرار التالي:

(القرار)
قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الإثنين الموافق ٢٠٢٦/٣/٣٠ بموافقه أغلبية السادة الحضور بعدد (١,٢١٧,٨٩٨,٧٧٩) سهم بما يمثل نسبة ٩٧.٢٠٢ % ، و عدد (٣٥,٠٥٥,٢٨٥) سهم لا أوافق بنسبة ٢.٧٩٨ % من إجمالي أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع بعدد (١,٢٥٢,٩٥٤,٠٦٤) سهم على اعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١

البند الخامس:

بشأن: اعتماد تعيين مراقب حسابات لفحص ومراجعة القوائم المالية المجمعة للشركة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ طبقا للمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS

- قامت السيدة الأستاذة/ رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أشارت سيادتها إلى أن المعروض على الجمعية العامة العادية للشركة اعتماد تعيين مكتب Grant Thornton بالإمارات العربية المتحدة للقيام بأعمال الفحص المحدود ومراجعة القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية للاتصالات لعام ٢٠٢٥ طبقا للمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS مقابل اتعاب بمبلغ ٢٤٠ الف دولار (مائتان واربعون الف دولار لا غير) غير شامل الضرائب.
- ثم قامت السيدة الأستاذة / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض القرار الخاص بهذا البند على السادة المساهمين للتصويت.
- أشار السيد المستشار / شريف الشاذلي إلى موافقة سيادته على البند المعروض.
- وفي ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

(القرار)
قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الإثنين الموافق ٢٠٢٦/٣/٣٠ بموافقه إجماع السادة الحضور بعدد (١,٢٥٢,٩٥٤,٠٦٤) سهم بما يمثل نسبة ١٠٠ % من إجمالي أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع بعدد (١,٢٥٢,٩٥٤,٠٦٤) سهم على اعتماد تعيين مكتبGrant Thornton بالإمارات العربية المتحدة مقابل اتعاب بمبلغ ٢٤٠ الف دولار (مائتان واربعون الف دولار لا غير) غير شامل الضرائب، وذلك مقابل أعمال الفحص المحدود ومراجعة القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية للاتصالات عن عام ٢٠٢٥ والمعدة طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

البند السادس:

بشأن: اعتماد التعاقد مع مراقب حسابات الشركة KPMG حازم حسن لإصدار تقارير إضافية بخلاف القيام بفحص ومراجعة القوائم المالية للشركة لعام ٢٠٢٥

- قامت السيدة الأستاذة / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أشارت سيادتها إلى أن مجلس ادارة الشركة وافق على العرض على الجمعية العامة العادية للشركة ما يلى :

  - أولاً: التعاقد مع مراقب حسابات الشركة KPMG حازم حسن لإصدار تقرير مراقب حسابات عن التحقق من ارصدة مركز البيانات المتمثلة في الأصول والايرادات والمصروفات الواردة ضمن القوائم المالية المنفصلة الخاصة بمبنى مركز البيانات (B٦-Data Center-RDH١) بالقرية الذكية مقابل اتعاب بمبلغ ٢٨ ألف دولار (ثمانية وعشرون ألف دولار) غير شامل الضرائب تسدد بالمعادل بالجنيه المصري.

  - ثانياً: التعاقد مع مراقب حسابات الشركة KPMG حازم حسن لإصدار شهادة تتضمن بيان تفصيلي عن مجالات الاسهام في البحث العلمي وبرامج التدريب عن كل ترخيص موضح به جميع الأنشطة وما تم أنفاقه عن كل نشاط عن أعوام ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤ مقابل اتعاب بمبلغ ١٠,٨٠٠ دولار (عشرة الأف وثمانمائة دولار) غير شامل الضرائب تسدد بالمعادل بالجنيه المصري.

  - ثالثاً : التعاقد مع مراقب حسابات الشركة مكتب KPMG حازم حسن لإصدار شهادة تأكيد حول المعلومات المالية المستقبلية التي سيتم إدراجها في تقرير التقييم المعد من قبل المستشار المالي المستقل شركة Baker Tilly Advisor بشأن مركز البيانات الإقليمي الخاص بالشركة المصرية للاتصالات بالقرية الذكية بأتعاب تقدر بنحو ٣٧ ألف دولار (سبعة وثلاثون ألف دولار لا غير) غير شامل الضرائب تسدد بالمعادل بالجنيه المصري.

- ثم قامت السيدة الأستاذة/ رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض القرار الخاص بهذا البند على السادة المساهمين للتصويت.
- أشار السيد المستشار / شريف الشاذلي إلى موافقة سيادته على البند المعروض.
- وفي ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الإثنين الموافق ٢٠٢٦/٣/٣٠ بموافقه إجماع السادة الحضور بعدد (١,٢٥٢,٩٥٤,٠٦٤) سهم بما يمثل نسبة ١٠٠ % من إجمالي أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع بعدد (١,٢٥٢,٩٥٤,٠٦٤) على اعتماد الآتي: -

اولاً: التعاقد مع مراقب حسابات الشركة KPMG حازم حسن لإصدار تقرير مراقب حسابات عن التحقق من ارصدة مركز البيانات المتمثلة في الأصول والايرادات والمصروفات الواردة ضمن القوائم المالية المنفصلة الخاصة بمبنى مركز البيانات (B٦-Data Center-RDH١) بالقرية الذكية مقابل اتعاب بمبلغ ٢٨ ألف دولار (ثمانية وعشرون ألف دولار) غير شامل الضرائب تسدد بالمعادل بالجنيه المصري.

ثانياً: التعاقد مع مراقب حسابات الشركة KPMG حازم حسن لإصدار شهادة تتضمن بيان تفصيلي عن مجالات الاسهام في البحث العلمي وبرامج التدريب عن كل ترخيص موضح به جميع الأنشطة وما تم أنفاقه عن كل نشاط عن أعوام ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤ مقابل اتعاب بمبلغ ١٠,٨٠٠ دولار (عشرة الأف وثمانمائة دولار) غير شامل الضرائب تسدد بالمعادل بالجنيه المصري.

ثالثاً: التعاقد مع مراقب حسابات الشركة مكتب KPMG حازم حسن لإصدار شهادة تأكيد حول المعلومات المالية المستقبلية التي سيتم إدراجها في تقرير التقييم المعد من قبل المستشار المالي المستقل شركة Baker Tilly Advisor بشأن مركز البيانات الإقليمي الخاص بالشركة المصرية للاتصالات بالقرية الذكية بأتعاب تقدر بنحو ٣٧ ألف دولار (سبعة وثلاثون ألف دولار لا غير) غير شامل الضرائب تسدد بالمعادل بالجنيه المصري.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

البند السابع:

بشأن: النظر في تعيين مراقب حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٦/١٢/٣١ وتحديد أتعابه.

- قامت السيدة الأستاذة / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أشارت سيادتها إلى أن مجلس ادارة الشركة وافق على العرض على الجمعية العامة العادية للشركة لإعتماد ما يلى :

- تعيين الاستاذ/ محمد حسن محمد يوسف الشريك بمكتب KPMG – حازم حسن مراقب حسابات للشركة المصرية للاتصالات وبأتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية والفحص المحدود للقوائم المالية الربع سنوية بإجمالي مبلغ ١٣٠٨٩٦٠١٨٧ جنيه (ثلاثة عشر مليون وثمانمائة وستة وتسعون ألفاً ومائة وسبع وثمانون جنيهاً لا غير) - غير شامل الضريبة - للعام ٢٠٢٦.

يتم سدادها طبقاً لشروط الدفع الآتيه :

- ٥٠٪ بعد الموافقة على الاتعاب فى إجتماع الجمعية العامة للشركة.
- ٢٥٪ بعد إعتماد مجلس الإدارة للقوائم المالية للشركة عن النصف الأول من عام ٢٠٢٦.
- ٢٥٪ بعد إعتماد مجلس الإدارة للقوائم المالية السنوية لعام ٢٠٢٦.
- تعديل قيم الخدمات المقدمة بالدولار والمسددة بالجنيه (٤٠% من قيمة الخدمات) بنفس نسبة التغير في سعر الصرف متى تجاوز تغير سعر الصرف بنحو ١٠% زيادة او نقص.

- تعيين مكتب حازم حسن – KPMG عن الخدمات الضريبية المقدمة للشركة المصرية للاتصالات بإجمالي مبلغ ١٠٥٢٦٠٠٠ جنيه (غير شامل الضريبة) للعام المالي ٢٠٢٦.
وذلك بخلاف الاتعاب الخاصة بالخدمات الضريبية الجديدة المقدمة والتي سيتم سدادها في حاله تقديم الخدمة خلال عام ٢٠٢٦ بمبلغ ١٠٢٣٠٠٠٠ جنيه
وأتعاب إعداد وتسليم الملف المحلى والرئيسي والدولي لمجموعة شركات المصرية للاتصالات بإجمالي مبلغ ٨٠٠٠٠ دولار (غير شامل الضريبة) للعام المالي ٢٠٢٦ يتم سدادها بالجنيه المصري بسعر الصرف في تاريخ اصدار الفاتورة.
- تعيين مكتب السيد عباني عن الخدمات الضريبية المستمرة المقدمة للشركة المصرية للاتصالات بإجمالي مبلغ ٦٥٠٠٠٠ جنيه (غير شامل الضريبة) للعام المالي ٢٠٢٦.
وذلك بخلاف الاتعاب الخاصة بالخدمات الضريبية الجديدة المقدمة والتي سيتم سدادها في حاله تقديم الخدمة خلال عام ٢٠٢٦ بمبلغ ٤٥٠٠٠٠ جنيه.
- تعيين مكتب مجموعة المحاسبون المصريون عن الخدمات الضريبية الجديدة المقدمة للشركة المصرية للاتصالات والتي سيتم سدادها فقط في حاله تقديم الخدمة بإجمالي مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه (غير شامل الضريبة) للعام المالي ٢٠٢٦.

- ثم قامت السيدة الأستاذة / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض القرار الخاص بهذا البند على السادة المساهمين للتصويت.
- أشار السيد المستشار / شريف الشاذلي إلى موافقة سيادته على البند المعروض.
- وفي ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الإثنين الموافق ٢٠٢٦/٣/٣٠ بموافقه إجماع السادة الحضور بعدد (١,٢٥٢,٩٥٤,٠٦٤) سهم بما يمثل نسبة ١٠٠ % من إجمالي أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع بعدد (١,٢٥٢,٩٥٤,٠٦٤) على اعتماد الآتي:

اولاً – تعيين الاستاذ/ محمد حسن محمد يوسف الشريك بمكتب KPMG – حازم حسن مراقب حسابات للشركة المصرية للاتصالات وبأتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية والفحص المحدود للقوائم المالية الربع سنوية بإجمالي مبلغ ١٣٠٨٩٦٠١٨٧ جنيه (غير شامل الضريبة) للعام المالي ٢٠٢٦.

يتم سدادها طبقاً لشروط الدفع الأتية:

- ٥٠٪ بعد الموافقة على الاتعاب في اجتماع الجمعية العامة للشركة.
- ٢٥٪ بعد اعتماد مجلس الإدارة للقوائم المالية للشركة عن النصف الأول من عام ٢٠٢٦.
- ٢٥٪ بعد اعتماد مجلس الإدارة للقوائم المالية السنوية لعام ٢٠٢٦.
- تعديل قيم الخدمات المقدمة بالدولار والمسددة بالجنيه (٤٠% من قيمة الخدمات) بنفس نسبة التغير في سعر الصرف متى تجاوز تغير سعر الصرف بنحو ١٠% زيادة او نقص

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

ثانياً – تعيين مكتب KPMG – حازم حسن عن الخدمات الضريبية المستمرة المقدمة للشركة المصرية للاتصالات بإجمالي مبلغ ١،٥٢٦،٠٠٠ جنيه (غير شامل الضريبة) للعام المالي ٢٠٢٦.
وذلك بخلاف الاتعاب الخاصة بالخدمات الضريبية الجديدة المقدمة والتي سيتم سدادها في حاله تقديم الخدمة خلال عام ٢٠٢٦ بمبلغ ١،٢٣٠،٠٠٠ جنيه
وأتعاب إعداد وتسليم الملف المحلى والرئيسي والدولي لمجموعة شركات المصرية للاتصالات بإجمالي مبلغ ٨٠،٠٠٠ دولار (غير شامل الضريبة) للعام المالي ٢٠٢٦ يتم سدادها بالجنيه المصري بسعر الصرف في تاريخ اصدار الفاتورة.
ثالثاً – تعيين مكتب السيد عباني عن الخدمات الضريبية المستمرة المقدمة للشركة المصرية للاتصالات بإجمالي مبلغ ٦٥٠،٠٠٠ جنيه (غير شامل الضريبة) للعام المالي ٢٠٢٦.
وذلك بخلاف الاتعاب الخاصة بالخدمات الضريبية الجديدة المقدمة والتي سيتم سدادها في حاله تقديم الخدمة خلال عام ٢٠٢٦ بمبلغ ٤٥٠،٠٠٠ جنيه.
رابعاً– تعيين مكتب مجموعة المحاسبون المصريون عن الخدمات الضريبية الجديدة المقدمة للشركة المصرية للاتصالات والتي سيتم سدادها فقط في حاله تقديم الخدمة بإجمالي مبلغ ١،٠٠٠،٠٠٠ جنيه (غير شامل الضريبة) للعام المالي ٢٠٢٦.

البند الثامن:

بشأن: النظر فى التغييرات التى تمت على تشكيل مجلس إدارة الشركة المصرية للإتصالات

- قامت السيدة الأستاذة/ رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أشارت سيادتها إلى أن المعروض على الجمعية العامة العادية للشركة الموافقة على إعتماد تغييرات تشكيل مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات وهي كالتالي :
  - تعيين السيد اللواء أ.ح / أحمد سعيد يوسف عبد الرحمن عضوا ممثلاً للحكومة بمجلس إدارة الشركة المصرية للإتصالات خلفاً للسيد اللواء أ.ح / أيمن مصطفى محمد على.
  - استقالة السيد المهندس / محمد نصر الدين محمد على من عضوية مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات.

  حيث قامت سيادتها بتوجيه الشكر للسادة الأعضاء المشار إليهم على مجهودات وإسهامات سيادتهم المميزة طوال فترة تواجد سيادتهم بعضوية مجلس إدارة الشركة المصرية للإتصالات.
- ثم قامت السيدة الأستاذة / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض القرار الخاص بهذا البند على السادة المساهمين للتصويت.
- أشار السيد المستشار / شريف الشاذلي إلى موافقة سيادته على البند المعروض.
- وفي ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الإثنين الموافق ٢٠٢٦/٣/٣٠ بموافقه إجماع السادة الحضور بعدد (١,٢٥٢,٩٥٤,٠٦٤) سهم بما يمثل نسبة ١٠٠ % من إجمالي أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع بعدد (١,٢٥٢,٩٥٤,٠٦٤) على اعتماد تغييرات تشكيل مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات وهي كالتالي:

- تعيين السيد اللواء أ.ح / أحمد سعيد يوسف عبد الرحمن عضوا ممثلاً للحكومة بمجلس إدارة الشركة المصرية للإتصالات خلفاً للسيد اللواء أ.ح / أيمن مصطفى محمد على وفقاً لخطاب الأمانة العامة لوزارة الدفاع بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٧.
- استقالة السيد المهندس / محمد نصر الدين محمد على من عضوية مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات.

البند التاسع:

بشأن : النظر فى الموافقة على إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم بالشركة خلال السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٥/١٢/٣١

- إنتقلت السيدة الأستاذة / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى البند الخاص بإبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم بالشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ . ثم قامت سيادتها بعرض القرار الخاص بهذا البند على السادة المساهمين للتصويت.
- أشار السيد المستشار / شريف الشاذلي إلى موافقة سيادته على البند المعروض.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

- وفي ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الإثنين الموافق ٢٠٢٦/٣/٣٠ بموافقه أغلبية السادة الحضور بعدد (١,٢١٧,٩٨٠,٦٢٩) سهم بما يمثل نسبة ٩٧,٢٠٩ % . و عدد (٣٤,٩٧٣,٤٣٥) سهم لا أوافق بنسبة ٢,٧٩١ % من إجمالي أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع بعدد (١,٢٥٢,٩٥٤,٠٦٤) سهم على إبراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات عن أعمالهم بالشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١.

البند العاشر

بشأن : النظر في الموافقة على الترخيص لمجلس الإدارة بتقديم تبرعات خلال الفترة من موعد إنعقاد الجمعية العامة العادية لإعتماد القوائم المالية لعام ٢٠٢٥ حتى موعد انعقاد الجمعية العامة العادية لإعتماد القوائم المالية لعام ٢٠٢٦ في إطار المسئولية المجتمعية للشركة تجاه المجتمع واعتماد ما تم صرفه.

- قامت السيدة الأستاذة / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أشارت سيادتها إلى أن الأمر معروض على الجمعية العامة العادية للتفضل بالإحاطة بإجمالي ما تم إعتماده وسداده من المجلس الموقر بداية من ٢٠٢٥/٣/٢٦ وحتى تاريخه طبقاً للآتى :

المدة	المبلغ بالجنيه
المنصرف خلال الفترة من ٢٠٢٥/٣/٢٦ وحتى ٢٠٢٥/١٢/٣١	٥٣,١٦٢,٥٢٤
المنصرف خلال الفترة من ٢٠٢٦/١/١ وحتى تاريخه	٩١,٧٨٢,٥٤٣
الإجمالي	١٤٤,٩٤٥,٠٦٧

وكذلك الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع فى حدود مبلغ ١٦٥ مليون جنيه مصرى (فقط مبلغ وقدره مائة وخمسون مليون جنيه مصرى لاغير) عن الفترة من موعد إنعقاد الجمعية العامة العادية للشركة لإعتماد القوائم المالية المنتهية فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ وحتى موعد إنعقاد الجمعية العامة العادية لإعتماد القوائم المالية المنتهية فى ٢٠٢٦/١٢/٣١ ، للصرف منه على التبرعات الخاصة بالمبادرات المختلفة للمسئولية المجتمعية.

- ثم قامت السيدة الأستاذة / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض القرار الخاص بهذا البند على السادة المساهمين للتصويت.
- أشار السيد المستشار / شريف الشاذلي إلى موافقة سيادته على البند المعروض.
- وفي ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٦/٣/٣٠ بموافقه أغلبية السادة الحضور بعدد (١,٢٥٠,٩٥٤,٠٦٤) سهم بما يمثل نسبة ٩٩,٨٤ % . و عدد (٢,٠٠٠,٠٠٠) سهم امتنع عن التصويت بنسبة ٠,١٦ % من إجمالي أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع بعدد (١,٢٥٢,٩٥٤,٠٦٤) سهم على اعتماد مبلغ التبرعات الذي تم سداده بداية من ٢٠٢٥/٣/٢٦ وحتى تاريخه من مبلغ الـ ١٥٠ مليون جنيه طبقاً للآتي: -

المدة	المبلغ بالجنيه
المنصرف خلال الفترة من ٢٠٢٥/٣/٢٦ وحتى ٢٠٢٥/١٢/٣١	٥٣,١٦٢,٥٢٤
المنصرف خلال الفترة من ٢٠٢٦/١/١ وحتى تاريخه	٩١,٧٨٢,٥٤٣
الإجمالي	١٤٤,٩٤٥,٠٦٧

وكذلك الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع في حدود ١٦٥ مليون جنيه مصري (فقط مبلغ وقدره مائة وخمسة وستون مليون جنيه مصري لا غير) عن الفترة من موعد انعقاد الجمعية العامة العادية للشركة لاعتماد القوائم المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ وحتى موعد انعقاد الجمعية العامة العادية لاعتماد القوائم المالية المنتهية في ٢٠٢٦/١٢/٣١، للصرف منه على التبرعات الخاصة بالمبادرات المختلفة للمسئولية المجتمعية.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

البند الحادى عشر:

بشأن : النظر في تحديد بدلات الحضور لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١.

- قامت السيدة الأستاذة / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أشارت سيادتها إلى أن المعروض على الجمعية العامة العادية للشركة الموافقة على إبقاء بدلات الحضـــور لأعضاء مجلس الإدارة كالعام السابق دون زيادة وذلك عن الفترة من موعد إنعقاد الجمعية العامة العادية للشركة لإعتماد القوائم المالية المنتهية فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ وحتى موعد إنعقاد الجمعية العامة العادية لإعتماد القوائم المالية المنتهية فى ٢٠٢٦/١٢/٣١.
- ثم قامت السيدة الأستاذة / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض القرار الخاص بهذا البند على السادة المساهمين للتصويت.
- أشار السيد المستشار / شريف الشاذلي إلى موافقة سيادته على البند المعروض.
- وفي ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الإثنين الموافق ٢٠٢٦/٣/٣٠ بموافقه إجماع السادة الحضور بعدد (١,٢٥٢,٩٥٤,٠٦٤) سهم بما يمثل نسبة ١٠٠ % من إجمالي أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع بعدد (١,٢٥٢,٩٥٤,٠٦٤) على إبقاء بدلات الحضور لأعضاء مجلس الإدارة لعام ٢٠٢٦ كالعام السابق دون زيادة وذلك عن الفترة من موعد انعقاد الجمعية العامة العادية للشركة لاعتماد القوائم المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ وحتى موعد انعقاد الجمعية العامة العادية لاعتماد القوائم المالية المنتهية في ٢٠٢٦/١٢/٣١ كالتالي:

- صافي بدل حضور اجتماعات مجلس الإدارة مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه (فقط خمسة عشرة ألف جنيهاً مصري لا غير) لكل عضو عن كل جلسة، بحد أقصى لعدد مرات الانعقاد خلال العام (٢٠) اجتماع.
- صافي بدل حضـــور للجان المنبثقة من مجلس الإدارة لكل عضـــو من أعضاء مجلس الإدارة (أساسي – مستعان به) مبلغ ٧٥٠٠ جنيه (فقط سبعة آلاف وخمسمائة جنيه مصري لا غير) عن كل جلسة، بحد أقصى لعدد مرات الانعقاد خلال العام (١٥) اجتماع لكل لجنة.

البند الثانى عشر :

بشأن : النظر فى عقود المعاوضة التي أبرمت مع الأطراف ذوى العلاقة والتي تشمل ولا تقتصر على مساهمي الشركة أو أعضاء مجلس الإدارة – إن وجد والترخيص لمجلس الإدارة بإبرام عقود معاوضة مع تلك الأطراف خلال العام المالى ٢٠٢٦.

- قامت السيدة الأستاذة/ رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أشارت سيادتها إلى أن المعروض على الجمعية العامة العادية للشركة الموافقة على الترخيص مقدماً لمجلس الإدارة بإبرام عقود معاوضة مع مساهمي الشركه أو أعضاء مجلس الإدارة أو إحدى الشركات التابعة لهما (المساهمين –أعضاء مجلس الإدارة) مع مراعاة إلتزام عضو مجلس الإدارة المتعلق به عقد المعاوضة أو الممثل للمساهم المتعلق به عقد المعاوضة بعدم الإشتراك في التصويت على قرارات المجلس في شأن هذا العقد.
- ثم قامت السيدة الأستاذة / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض القرار الخاص بهذا البند على السادة المساهمين للتصويت.
- أشار السيد المستشار / شريف الشاذلي إلى موافقة سيادته على البند المعروض.
- وفي ضوء ما إنتهت إليه عملية التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الأثنين الموافق ٢٠٢٦/٣/٣٠ بموافقه أغلبية السادة الحضور بعدد (١,٢٤٨,٧٤٤,٨٦٤) سهم بما يمثل نسبة ٩٩.٦٦٤ % . و عدد (٤,٢٠٩,٢٠٠) سهم امتنع عن التصويت بنسبة ٠.٣٣٦ % من إجمالي أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع بعدد (١,٢٥٢,٩٥٤,٠٦٤) سهم على الترخيص مقدماً لمجلس الإدارة بإبرام عقود معاوضة مع مساهمي الشركة أو أعضاء مجلس الإدارة أو إحدى الشركات التابعة لهما (المساهمين – أعضاء مجلس الإدارة) مع مراعاة التزام عضو مجلس الإدارة المتعلق به عقد المعاوضة أو الممثل للمساهم المتعلق به عقد المعاوضة بعدم الاشتراك في التصويت على قرارات المجلس في شأن هذا العقد.

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

البند الثالث عشر

بشأن : النظر فى الموافقة على حساب توزيع الأرباح المقترح عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٥/١٢/٣١

- قامت السيدة الأستاذة / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أشارت سيادتها إلى أنه تم إعداد مشروع توزيعات الأرباح عن السنة الماليـة المنتهيـة فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ وذلك على النحو التالى:

بالألف جنيه	بيـــــان
٥ ٧٢٣ ١٥٩	صافي ربح السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٥/١٢/٣١
١٠٢١ ٨٥٥	أرباح مرحلة
٦ ٧٤٥ ٠١٤	الإجمالى
	يوزع كالآتي:
٢٨٦ ١٥٨	إحتياطي قانوني
٢ ٥٦٠ ٦٠٧	نصيب المساهمين
١٢١٢ ٤٢١	نصيب العاملين
٢٠ ٤٠٥	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
٢ ٦٦٥ ٤٢٣	أرباح مرحلة للسنة التالية
وبذلك يكون نصيب السهم من الأرباح الموزعة للسنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مبلغ ١,٥٠ جم للسهم (جنيه ونصف للسهم).	

- ثم قامت السيدة الأستاذة / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض قرار مقترح حساب توزيع الأرباح عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ على السادة المساهمين للتصويت .
- أشار السيد المستشار / شريف الشاذلي إلى موافقة سيادته على البند المعروض.
- وفي ضوء ما إنتهت إليه عملية التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:
-

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الإثنين الموافق ٢٠٢٦/٣/٣٠ بموافقه إجماع السادة الحضور بعدد (١,٢٥٢,٩٥٤,٠٦٤) سهم بما يمثل نسبة ١٠٠ % من إجمالي أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع بعدد (١,٢٥٢,٩٥٤,٠٦٤) على حساب توزيع الأرباح عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ طبقاً لما يلي:

بالألف جنيه	بيـــــان
٥ ٧٢٣ ١٥٩	صافي ربح السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٥/١٢/٣١
١٠٢١ ٨٥٥	أرباح مرحلة
٦ ٧٤٥ ٠١٤	الإجمالي
	يوزع كالآتي:
٢٨٦ ١٥٨	احتياطي قانوني
٢ ٥٦٠ ٦٠٧	نصيب المساهمين
١٢١٢ ٤٢١	نصيب العاملين
٢٠ ٤٠٥	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
٢ ٦٦٥ ٤٢٣	أرباح مرحلة للسنة التالية
وبذلك يكون نصيب السهم من الأرباح الموزعة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مبلغ ١,٥٠ جم للسهم (جنيه ونصف للسهم).	

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر

هذا وانتهى الإجتماع حيث كانت الساعه الثامنة والنصف صباحاً من نفس اليوم.

جامعي الأصوات :

١. الأستاذ / حسين محمد حسين	مدير إدارة بالإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة
٢. الأستاذ / جمال منصور محمد عيسى	مدير إدارة بالإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة

أمين سر الجمعية :

- الأستاذ / أحمد عبد الله أحمد	مدير عام شئون مجلس الإدارة بالشركة

مراقب الحسابات مكتب الأستاذ / سامي عبد الحفيظ (شريك بمكتب حازم حسن KPMG) :

١. السيد الأستاذ / محمد الديب	شريك بمؤسسة حازم حسن (KPMG)
٢. السيد الأستاذ / بلال حسن صابر	مدير رئيسي بمؤسسة حازم حسن (KPMG)

الجهاز المركزى للمحاسبات :

١. السيدة المحاسبة / نبيلة محروس حلمى	الوكيل الأول – مدير الإدارة
٢. السيد المحاسب / عاطف السيد عبدالسلام	وكيل وزارة – نائب اول مدير الإدارة
٣. السيد المحاسب / خالد عبد المحسن إسماعيل	وكيل وزارة – نائب اول مدير الإدارة
٤. السيد المحاسب / إيهاب سالم محمود	وكيل وزارة – نائب اول مدير الإدارة
٥. السيدة المحاسبة / عبير طلعت عبد العزيز	وكيل وزارة – نائب اول مدير الإدارة
٦. السيدة المحاسبة / هويدا السيد صابر	وكيل وزارة – نائب أول مدير الإدارة
٧. السيد المحاسب / حسن سعيد يوسف	وكيل وزارة – نائب اول مدير الإدارة
٨. السيد المحاسب / تامر سيد حسن	وكيل وزارة – نائب اول مدير الإدارة
٩. السيد المحاسب / أحمد عبدالجليل إبراهيم	مراقب حسابات
١٠. السيدة المحاسبة / نهى محمد عبد الوهاب	مراقب حسابات
١١. السيدة المحاسبة / هناء أحمد عبد المنعم	مراقب حسابات
١٢. السيدة المحاسبة / نوران محمد مصطفى	مراقب حسابات
١٣. السيدة المحاسبة / سالى مصطفى فاضل	مراقب حسابات
١٤. السيدة المحاسبة / مروة حسين إبراهيم	مراقب حسابات
١٥. السيدة المحاسبة / مي أحمد أنور	مراقب حسابات
١٦. السيد المحاسب / محمد سيد أبوالفتوح	مراجع أول

رئيس مجلس الإدارة
ورئيس الجمعية العامة العادية

" أستاذة / لبنى هلال "

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر